



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم
فرع علوم التسيير تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم

ربحية البنوك التجارية

دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014

من إعداد المترشحة : فاطمة بن شنة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017/10/26

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة)	أ.الدكتور / دادن عبد الوهاب
مشرفا ومقررا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة)	أ.الدكتور / قريشي محمد الجموعي
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - المركز الجامعي إليزي)	أ.الدكتور / سويسي هواري
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة بسكرة)	أ.الدكتور / غالم عبد الله
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة غرداية)	أ.الدكتورة / بوعبدلي أحلام
مناقشا	(أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة)	الدكتورة / عماني لمياء

السنة الجامعية: 2016 - 2017



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم
فرع علوم التسيير تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية

دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014

من إعداد المترشحة : فاطمة بن شنة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017/10/26

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة)	أ.الدكتور / دادن عبد الوهاب
مشرفا ومقررا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة)	أ.الدكتور / قريشي محمد الجموعي
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - المركز الجامعي إليزي)	أ.الدكتور / سويسي هواري
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة بسكرة)	أ.الدكتور / غالم عبد الله
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة غرداية)	أ.الدكتورة / بوعبدلي أحلام
مناقشا	(أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة)	الدكتورة / عماني لمياء

السنة الجامعية: 2016 - 2017

الإهداء

الحمد لله الذي شرح لي صدري وأنار قلبي وأعانني على إنجاز هذا العمل.

قال الله تعالى: " وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنَاهُمَا كَمَا
رَبَّيَانِي صَغِيرًا " سورة الإسراء 24

أهدي ثمرة جهدي

إلى أحبتي قلبي والدي ووالدي منبع فخري وسعادتي اللذين لا أتمنى إلا
رضاهما عني، وأسأل الله حفظهما وحمايتهما

إلى جميع إخوتي وأخواتي؛

إلى جميع الأهل والأصدقاء والزلاء؛

إلى مشايخي معلمي وأساتذتي ومن كان لهم فضل تلقيني العلم النافع.

فاطمة بن شنة

شكر وتقدير

الحمد والشكر والثناء لله عز وجل على نعمه التي أسبغها علينا، الظاهرة منها
والباطنة حمدا كثيرا طيبا يليق بجلاله.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير:

إلى الأستاذ الدكتور الفاضل محمد الجموعي قريشي لقبوله الإشراف على هذا
العمل، سائلة المولى عز وجل له البركة في عمره وعمله وولده وسدد خطاه.

إلى الدكتورة رقية شرون من جامعة بسكرة التي لم تبخل علينا بتقديم
المساعدة،

إلى الدكتور محمود فوزي شعوبي على دعمه وتشجيعه وتساؤله المستمر
طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

إلى كل من أمانني ولو بكلمة

أسأل الله أن يجازيهم عنا خير جزاء

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد مجموعة عوامل مسببة لمخاطر الائتمان ومساهمة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة، ومدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية. لذا حاولنا معالجة الموضوع عبر مرحلتين: تمثلت الأولى في البحث عن محددات مخاطر الائتمان والعوامل المفسرة لمشكلة القروض المتعثرة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005 - 2014؛ أما الثانية فتناولت دراسة تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على تقييم ربحية البنوك لنفس العينة وفي نفس الفترة الزمنية، باستخدام نماذج بانل. وتشير أهم نتائج الدراسة التطبيقية إلى مايلي:

- أن المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض هي: حجم البنك؛ نسبة عدم الكفاءة؛ معدل الفائدة على الودائع ونسبة كفاءة الإدارة.
- أن المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشر نسبة كفاية رأس المال هي: معدل الفائدة على الودائع ونسبة كفاءة الإدارة.
- أن كل من نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال تمثلان أهم مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية التي تؤثر وتساهم في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية.
- أن إختلاف طبيعة الملكية في البنوك التجارية الجزائرية تعتبر كمحدد ومفسر لمشكلة القروض المتعثرة ومسببة لمخاطر الائتمان، كما تؤدي دورا مهما في تفسير ربحية وأداء البنوك.

كلمات المفتاح: مخاطر الائتمان، قروض متعثرة، ربحية بنكية، ملكية البنوك، كفاية رأس المال، نماذج بانل.

Abstract:

This study aims to monitor a group of factors that causes the credit risk and contributes to the occurrence of non-performing loans problem in the Algerian commercial banks; and to show how far the credit risks management contribute to their profitability assessment. Therefore, we have tried to treat the subject in two stages: in the first stage, we have researched for credit risk determinants and the explanatory factors of the non-performing loans problem to a sample of Algerian commercial banks during the period 2005 – 2014. In the second stage, we have examined the effect of credit risk indicators on bank profitability assessment of the same sample and in the same period, using Panel Data Models. The main results of the study were:

- The explanatory variables of the credit risk and that causes the non-performing loans problem in the Algerian commercial banks, by using the loan loss provisions ratio to total loans index are: the bank size; the Inefficiency ratio; the deposit's interest rate and the management efficiency ratio.
- The explanatory variables of the credit risk and that causes the non-performing loans problem in the Algerian commercial banks, by using the index of the capital adequacy ratio are: the deposit's interest rate and the management efficiency ratio.
- Both of the provisions ratio for loan losses to total loans and the capital adequacy ratio represent the most important credit risk management indicators that contribute to the Algerian commercial banks profitability assessment.
- The difference in the ownership nature of the Algerian commercial banks has considered as determinant factor and indicator that explain the non-performing loans problem and causes the credit risk; also play an important role in explaining the banks profitability and performance.

Key words: Credit risk, non-performing loans, bank profitability, ownership of banks, capital adequacy, Panel Data Models.

محتويات البحث

III	الإهداء.....
IV	شكر وتقدير.....
V	الملخص.....
VII	محتويات البحث.....
X	قائمة الجداول.....
XII	قائمة الأشكال البيانية.....
XIII	قائمة الإختصارات والرموز.....
XIV	قائمة الملاحق.....
أ	مقدمة.....
1	القسم الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمخاطر الائتمان وتقييم الربحية في البنوك
2	الفصل الأول: الإطار النظري لمخاطر الائتمان وتقييم الربحية في البنوك
3	تمهيد.....
4	المبحث الأول: مخاطر الائتمان، الأسس النظرية والمفاهيم.....
4	المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان في النظام المصرفي.....
6	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لمشكلة القروض المتعثرة.....
10	المطلب الثالث: مؤشرات ومحددات مخاطر الائتمان.....
26	المبحث الثاني: الربحية، النظريات والنماذج والمفاهيم
26	المطلب الأول: مفهوم تقييم الربحية في النظام المصرفي.....
27	المطلب الثاني: المقاييس المختلفة في تقدير الأداء والربحية.....
30	المطلب الثالث: نظريات ونماذج الربحية.....
34	المبحث الثالث: علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بالربحية المصرفية
34	المطلب الأول: المخاطر الائتمانية وتأثيرها على الربحية.....
36	المطلب الثاني: كفاية رأس المال وتأثيرها على الربحية.....
37	المطلب الثالث: الملكية وأثرها على الربحية.....
39	خلاصة الفصل.....
40	الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية حول محددات إدارة المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالربحية
41	تمهيد.....
42	المبحث الأول: الأدبيات التطبيقية حول محددات إدارة المخاطر الائتمانية
42	المطلب الأول: دراسات سابقة حول محددات الإقتصاد الكلي لمخاطر الائتمان.....
45	المطلب الثاني: دراسات سابقة حول المحددات المصرفية لمخاطر الائتمان.....

49	المطلب الثالث: دراسات سابقة حول محددات الإقتصاد الكلي والمحددات المصرفية لمخاطر الائتمان.....
54	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بالربحية وأداء البنوك.....
54	المطلب الأول: دراسات سابقة حول علاقة نسبة القروض المتعثرة بربحية البنوك.....
60	المطلب الثاني: دراسات سابقة حول علاقة نسبة كفاية رأس المال بربحية البنوك.....
64	المطلب الثالث: دراسات سابقة حول علاقة عوامل أخرى بربحية البنوك.....
67	المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.....
67	المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة حول محددات إدارة المخاطر الائتمانية.....
72	المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة حول علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بالربحية.....
75	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية.....
76 خلاصة الفصل
77	القسم الثاني: الدراسة التطبيقية لمحددات إدارة المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالربحية في البنوك الجزائرية
	خلال الفترة 2005-2014
78 مدخل للدراسة التطبيقية.....
79	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحددات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014
80 تمهيد.....
81	المبحث الأول: عرض منهجية وأدوات الدراسة.....
81	المطلب الأول: عينة وفترة الدراسة.....
82	المطلب الثاني: تحديد متغيرات، فرضيات وخطوات الدراسة.....
85	المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....
94	المبحث الثاني: نتائج إختبار نماذج محددات مخاطر الائتمان.....
95	المطلب الأول: نتائج تقدير محددات مخاطر الائتمان بإستخدام مؤشر CR1.....
100	المطلب الثاني: نتائج تقدير محددات مخاطر الائتمان بإستخدام مؤشر CR2.....
105	المبحث الثالث: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات
105	المطلب الأول : تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان للقطاع المصرفي الجزائري.....
107	المطلب الثاني: تحليل نتائج دراسة محددات مخاطر الائتمان.....
112	المطلب الثالث: نتائج إختبار الفرضيات والنموذج المقترح
115 خلاصة الفصل
116	الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأثر إدارة المخاطر الائتمانية على الربحية في البنوك الجزائرية
	خلال الفترة 2005-2014
117 تمهيد.....
118	المبحث الأول: عرض منهجية وأدوات الدراسة.....

118	المطلب الأول: عينة وفترة الدراسة.....
119	المطلب الثاني: تحديد متغيرات، فرضيات وخطوات الدراسة.....
121	المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....
127	المبحث الثاني: نتائج اختبار نماذج علاقة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات ربحية البنوك.....
127	المطلب الأول: تقدير تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية البنوك باستخدام مؤشر ROE.....
133	المطلب الثاني: تقدير تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية البنوك باستخدام مؤشر ROA.....
138	المبحث الثالث: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.....
138	المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري.....
140	المطلب الثاني: تحليل نتائج دراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية.....
144	المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضيات والنموذج المقترح.....
146	خلاصة الفصل.....
147	نتائج الدراسة التطبيقية.....
153	خاتمة.....
158	قائمة المراجع.....
167	الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	محددات الإقتصاد الكلي لمخاطر الائتمان	1-1
25	المحددات المصرفية لمخاطر الائتمان	2-1
83	العوامل المحددة المصرفية لمخاطر الائتمان المستخدمة في الدراسة	1-3
87	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	2-3
93	نتائج إختبار تجانس التباين	3-3
94	مصفوفة الارتباط	4-3
95	نتائج التقدير بنماذج بانل باستخدام مؤشر CR1	5-3
96	نتائج إختبار Redundant Fixed Effects باستخدام مؤشر CR1	6-3
97	نتائج إختبار Breusch-Pagan باستخدام مؤشر CR1	7-3
97	نتائج إختبار Hausman باستخدام مؤشر CR1	8-3
98	نتائج تقدير معالم نموذج الأثر الثابت الفردي لـ CR1	9-3
99	نتائج إختبار Wald باستخدام مؤشر CR1	10-3
100	نتائج التقدير بنماذج بانل باستخدام مؤشر CR2	11-3
101	نتائج إختبار Redundant Fixed Effects باستخدام مؤشر CR2	12-3
101	نتائج إختبار Breusch-Pagan باستخدام مؤشر CR2	13-3
102	نتائج إختبار Hausman باستخدام مؤشر CR2	14-3
102	نتائج تقدير معالم نموذج الأثر الثابت الفردي لـ CR2	15-3
103	نتائج إختبار Wald باستخدام مؤشر CR2	16-3
113	نتائج إختبار الفرضيات	17-3
120	المتغيرات المستخدمة لدراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية	1-4
122	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	2-4
126	نتائج إختبار تجانس التباين	3-4
127	مصفوفة الارتباط	4-4
128	نتائج التقدير بنماذج بانل باستخدام مؤشر ROE	5-4
128	نتائج إختبار Redundant Fixed Effects باستخدام مؤشر ROE	6-4
129	نتائج إختبار Breusch-Pagan باستخدام مؤشر ROE	7-4
130	نتائج إختبار Hausman باستخدام مؤشر ROE	8-4
130	نتائج تقدير معالم نموذج الأثر الثابت الفردي لـ ROE	9-4
131	نتائج إختبار Wald باستخدام مؤشر ROE	10-4
133	نتائج التقدير بنماذج بانل باستخدام مؤشر ROA	11-4

134	نتائج إختبار Redundant Fixed Effects باستخدام مؤشر ROA	12-4
134	نتائج إختبار Breusch-Pagan باستخدام مؤشر ROA	13-4
135	نتائج إختبار Hausman باستخدام مؤشر ROA	14-4
135	نتائج تقدير معالم نموذج الأثر الثابت الفردي لـ ROA	15-4
136	نتائج إختبار Wald باستخدام مؤشر ROA	16-4
144	نتائج إختبار الفرضيات	17-4

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
88	متوسطات نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	1-3
88	متوسطات نسبة كفاية رأس المال	2-3
89	متوسطات معدل نمو القروض	3-3
90	متوسطات نسبة عدم الكفاءة	4-3
90	متوسطات معدل الفائدة على الودائع	5-3
91	متوسطات حجم البنك	6-3
92	متوسطات نسبة كفاءة الإدارة	7-3
106	تطور نسبة كفاية رأس المال للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة خلال الفترة (2005-2014)	8-3
107	تطور نسبة القروض المتعتره للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة خلال الفترة (2005-2014)	9-3
108	علاقة نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بحجم البنوك العمومية	10-3
109	علاقة نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بحجم البنوك الأجنبية الخاصة	11-3
114	النموذج المقترح للمحددات المصرفية لمخاطر الائتمان	12-3
123	متوسطات معدل العائد على الأموال الخاصة	1-4
124	متوسطات معدل العائد على الأصول	2-4
125	متوسطات نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	3-4
139	تطور العائد على الأموال الخاصة للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة خلال الفترة (2005-2014)	4-4
140	تطور العائد على الأصول للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة خلال الفترة (2009-2014)	5-4
145	النموذج المقترح لعلاقة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية	6-4

قائمة الإختصارات والرموز

CAR	Capital Adequacy Ratio
CG	Credit Growth
CR	Credit Risk
DAR	Deposit Asset Ratio
DR	Deposits Rate
EPS	Earnings Per Share
EQR	Equity Ratio
ES	Efficiency Structure
EVA	Economic Value Added
Forg	Foreign Ownership
GDP	Gross Domestic Product
IE	Inefficiency
LAR	Loan Asset Ratio
LTD	Loans to Deposit Ratio
MGT	Management Efficiency
MP	Market Power Ratio
MP	Market Power Theory
MVA	Market Value Added
NIM	Net Interest Margin
NPLR	Non Performing Loan Ratio
RAR	Risk Asset Ratio
RMP	Relative Market Power
ROA	Return on Assets
ROE	Return on Equity
RR	Reserve Ratio
SCP	Structure-Conduct-Performance
SR	Solvency Ratio
State	State Ownership

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
168	متغيرات دراسة محددات مخاطر الإئتمان	01
171	متغيرات دراسة تأثير مؤشرات مخاطر الإئتمان على مؤشرات ربحية	02
174	نتائج تقدير نماذج بانل دراسة محددات مخاطر الإئتمان	03
178	نتائج تقدير نماذج بانل دراسة تأثير مؤشرات مخاطر الإئتمان على مؤشرات الربحية	04

مقدمة

شهد القطاع المالي في العقدين الأخيرين العديد من الأزمات في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، والتي أدت إلى التأثير السلبي على إقتصاديات هذه الدول. وما يميز هذه الأزمات هو قدرتها على إحداث اضطرابات في أسواق أخرى على المستوى الدولي. ومع تزايد هذه الأحداث ألزمت المصارف على الإهتمام أكثر بإدارة المخاطر وإجراء فحص دقيق للعديد من المسائل المتعلقة بعمل الأسواق المالية لتحديد جذور هذه المشكلة في العديد من القضايا المرتبطة بكفاية رأس المال، ودور وكالات التصنيف الإئتماني، وتقييم القيمة العادلة للأصول المصرفية. كل هذه الأمور أثبتت كنقاط للجدل وهذا ردا عن الأزمات التي حدثت.

وقد شهدت كثير من الدول العديد من الأزمات المصرفية، حيث بلغ عدد الأزمات المصرفية 124¹ أزمة خلال فترة 1970-2007. وكان لهذه الأزمات تأثير على الإقتصاد ككل، وخصوصا عندما لا تستطيع السلطات الرقابية معالجة هذه المشكلة. فقد كان لهذه الأزمات تكاليف كبيرة، حيث وجدت دراسة (Honohan and Klingebiel, 2000)² أن البلدان النامية أنفقت 14.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لتنظيف النظام المالي من عواقب مثل هذه الأزمات. كما حدث في الأرجنتين والمكسيك، حيث كلفت الأزمات المصرفية 50 و20 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي على التوالي.

ومع تزايد حدة الأزمات المصرفية وحجم القروض المتعثرة في العديد من الدول التي أدت مشاكلها إلى إنهيار مؤسسات مصرفية ذات سمعة دولية، والتي كانت من أهم أسبابها الضعف الواضح في إدارة المخاطر الإئتمانية حيث أجريت العديد من الإصلاحات كان من أهمها إتفاقية بازل الأولى والثانية. لذلك تعتبر مخاطر الإئتمان من أكبر المخاطر التي تواجهها المصارف والمؤسسات المالية، كونه يرتبط بمخاطر التعثر التي ترتبط بعدة عوامل قد يمكن التحكم بها، كما يرتبط أيضا بعوامل لا يمكن التحكم فيها مثل المتغيرات الإقتصادية. وتعكس هيمنة مخاطر الإئتمان في تكوين نسبة كفاية رأس المال، حيث يتم تخصيص 70³ بالمائة من رأس المال لمخاطر الإئتمان و30 بالمائة لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

¹ - Laeven, L., and Valencia, F. V, **Systemic banking crises: a new database**. IMF, Working paper No 8/224, 2008, p5 .

² - أنظر في ذلك :

-Honohan, P., and Klingebiel, D, Controlling fiscal cost of bank crises. Policy Research Working paper World bank, Working paper No.2441, 2000.

³ -Bhattacharya, B., and Sinha Roy, T. N, **Macroeconomic Stress Testing and the Resilience of the Indian Banking System:A Focus on Credit Risk**, Paper presented at the Second International Finance Conference, Indian Institute of Management, Kolkata, India, January 10-12, 2011, p 13.

وتعتبر عمليات منح الائتمان النشاط الرئيسي لمعظم البنوك، وهذا من خلال إعادة إقراض الودائع لتحقيق العوائد. كما أن محفظة القروض تشكل الجزء الرئيسي للموجودات المنتجة للدخل. ولأن منح الائتمان يتطلب من البنك الانتباه للمقدرة الائتمانية للمقترض، - وإن كان هذا غير صحيح- لأنه من المحتمل أن تتغير ملاءة المقترض وتنخفض مع مرور الزمن نتيجة أسباب وعوامل مختلفة، مما يؤدي إلى عدم قدرته على السداد في الوقت المحدد، لهذا تعتبر مخاطر الائتمان مصدر قلق للعديد من البنوك.

فإدارة القروض بطريقة سليمة ليس فقط له تأثير إيجابي على أداء البنوك ولكن أيضا على المؤسسات المقترضة والدول ككل. فالفشل في إدارة القروض التي تشكل الجزء الأكبر من أصول البنوك، من شأنه أن يؤدي على الأرجح إلى مستويات عالية من القروض المتعثرة. فتدهور جودة القروض لدى البنوك هي واحدة من الأسباب الرئيسية للهشاشة المالية. وقد بينت التجارب السابقة أن سرعة تراكم القروض المعدومة تلعب دورا حاسما في الأزمات المصرفية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة للسيطرة على أنشطة الإقراض المصرفي، فإن القروض المتعثرة لا تزال مصدر قلق كبير لكل من المنظمين الدوليين والمحليين. فوفقا للصندوق النقد الدولي (2007)¹، فإن معدل إجمالي القروض المتعثرة تتفاوت بشكل كبير، لا سيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. في حين أن بعض الدول تعاني بشدة من القروض المعدومة، مثل مصر، نيجيريا، الفلبين، المغرب، الجزائر وتونس (أكثر من 15 بالمائة)، ودول أخرى لا يبدو أنها تتعرض لتدهور جودة الأصول، مثل السويد، النرويج، فنلندا، أستراليا، وإسبانيا (أقل من 1 بالمائة).

إشكالية الدراسة:

يعتبر النظام المصرفي هو المحرك الأساسي لعجلة الإقتصاد والممول الرئيسي في ظل غياب سوق مالي متطور، والجزائر على غرار الدول النامية تعاني من التأخر في مواكبة التطورات العالمية في العمل المصرفي. فلقد كثر الجدل في الآونة الأخيرة حول تأهيل وإصلاح القطاع المصرفي الجزائري، بإعتبار أنه لم يؤد الدور المنوط به للنهوض بالإقتصاد الجزائري، وذلك لمعاناته من إرث الإقتصاد الموجه. وكانت الجزائر قد عمدت إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين أداء البنوك التجارية العمومية، خاصة أنه في سنة 1990 كان 65 بالمائة من أصول هذه البنوك لم تولد عوائد، لذلك شرعت الدولة في مسح الديون من خلال التطهير المالي الذي كانت خطواته الأولى في سنة 1991، وكان آخرها في نهاية سنة 2001.

¹ -IMF, Global Financial Stability Report, International Monetary Fund, Washington , 2007.

ورغم ذلك تعتبر قضية إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري بمثابة الصدمة التي شهدتها القطاع المصرفي الخاص في الجزائر، في الوقت الذي بدأت فيه بوادر السوق المصرفي وأصبحت المصارف الخاصة المحلية والأجنبية تتموقع وتحتل حصة سوقية في النمو حيث بلغت 12.5¹ بالمائة في سنة 2002. فبعد إفلاس كل من البنكين ترتب عن ذلك خسائر تحتملها خزانة الدولة، حيث أشارت التقديرات² أن إفلاس بنك الخليفة وحده كلف خزانة الدولة 1.5 مليار دولار، بينما كلف إفلاس البنك الصناعي والتجاري حوالي 200 مليون دولار، أين ظهرت عدم كفاءة القطاع المصرفي في إدارة واستخدام الأموال. ومن هذا المنطلق جاءت تعديلات قانون النقد والقرض، لا سيما الأمر 11-03 الصادر بتاريخ 26 أغسطس 2003، ليعود الأمر لسابق عهده بيمينه المصارف العمومية على القطاع المصرفي وتراجع المنافسة في السوق المصرفي.

وبالرغم من سيطرة القطاع العمومي المصرفي³ على 87.7 بالمائة من السوق المصرفية في سنة 2014 بسبب كثرة فروعها من جهة، ودعم الدولة له من جهة أخرى، نتج عنها إنعدام المنافسة بين القطاع العام والخاص. كما أن حصة القروض الموزعة من قبل البنوك العمومية قدرت بـ 87.8 بالمائة مقارنة بالمصارف الخاصة الأجنبية التي لم تتعد 12.2 بالمائة. فما زال القطاع المصرفي في الجزائر يعاني من إرتفاع في القروض المتعثرة، حيث سجلت⁴ نسبة 21.1 بالمائة في سنة 2009 لتتخف في سنة 2014 إلى 9.2 بالمائة، لكن تبقى هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالمعايير العالمية في هذا المجال.

إن إكتشاف العوامل المحددة لمشكلة القروض هي مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للسلطات التنظيمية المعنية بالإستقرار المالي. فقد أجريت العديد من الدراسات لمحددات مخاطر الإئتمان، خاصة بعد الأزمة الأخيرة من خلال التركيز على عوامل الإقتصاد الكلي، والمتغيرات المحددة المصرفية. وقد إستخدمت العديد من الدراسات في هذا المجال واحدة من فئات هذه المحددات مثل دراسة (Berger and DeYoung, 1997)؛ أو المجموعتين معا مثل دراسة (mohammed oqlah mahmoude al - samadi, 2010) و (Dimitrios P.) (Louzis and all , 2011). وكما كشفت العديد من الدراسات والتي من بينها دراسة (Griffith.M et al ; 2002)⁵ عن وجود إخفاق في الأداء المصرفي في العديد من البنوك دولية النشاط على الرغم من إرتفاع معدلات كفاية رأس المال عما تشترطه لجنة بازل، وقد أرجعت ذلك إلى العديد من الأسباب والتي من بينها تدني

¹ - Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2005, Avril 2006, p 86 .

² - عبد القادر بربيش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006-2005، ص 70.

³ - Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2014, Juillet 2015, p 76, pP79 .

⁴ - IMF, Algeria:2016 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report, IMF Country Report No. 16/127, International Monetary Fund, May 2016, p 30.

⁵ - Griffith. M and all, **CEO ownership, corporate control, and bank performance**, Journal of Economics and Finance, Volume 26, Issue 2, June 2002, pp 170-183.

كفاءة القرار الائتماني بفعل إنخفاض جودة القروض، وتدني كفاءة القرار المالي المصرفي بفعل إنخفاض جودة الأصول وتذبذب المركز التنافسي المصرفي بفعل إنخفاض درجة ثقة المودعين.

وفي ظل ما سبق ذكره تتجلى معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

هل يمكن رصد مجموعة عوامل مسببة لمخاطر الائتمان ومساهمة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية؟ وما مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية؟

ومن خلال الإشكالية العامة نستخلص الإشكاليات الجزئية التالية:

- ما مدى مساهمة المحددات المصرفية الخاصة بمخاطر الائتمان في حدوث مشكلة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية؟
- ما مدى تأثير مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية إعتمدنا على فرضيتين نحاول إثبات مدى صحتها من خلال البحث:

- تساهم المحددات المصرفية الخاصة بالمخاطر الائتمانية في حدوث مشكلة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية.
- توجد علاقة تأثير لمؤشرات مخاطر الائتمان في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية.

تزداد أهمية الموضوع في الوقت الراهن في ما تشكله إدارة المخاطر الائتمانية كأداة هامة وفعالة في تقييم أداء وربحية البنوك، وذلك بسبب حجم الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك جراء مشكلة القروض المتعثرة، حيث تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه المصارف في أعمالها، وذلك بتجميد جزء هام من أموال البنك لعدم قدرة العملاء المقترضين على تسديد أقساطها وفوائدها في آجال إستحقاقها مما ينعكس ذلك سلبا على أرباحها.

ونسعى من خلال هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة رصد وتحليل أهم المتغيرات المفسرة لحدوث مشكلة القروض المتعثرة والمسببة لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية وربط علاقتها بتقييم ربحية البنوك.
- تحديد العلاقة بين مفاهيم النظريات المفسرة لمشكلة القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان وما يمارس عمليا في الواقع المصرفي.

مقدمة

- التأكيد على أهمية إدارة المخاطر الائتمانية ومساهمتها في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين ربحية وأداء البنوك .
- محاولة ربط العلاقة في تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية.
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية ولاسيما البنوك العمومية منها في علاج مشاكل القروض المتعثرة.

أما عن مبررات إختيار الموضوع فهي تتجلى فيما يلي :

- حداثة موضوع إدارة المخاطر الائتمانية وربطها بتقييم ربحية وأداء البنوك في الوقت الراهن، وتزايد أهمية الأبحاث من خلال المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية في معظم بلدان العالم؛
- قلة الأبحاث العلمية حول هذا الموضوع في بلادنا على حد علمنا، حول دراسة محددات مخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية ومساهمتها في تقييم ربحية البنوك؛
- وجود إهتمام شخصي بالموضوع، وخاصة أنه يعتبر إمتداد لأبحاث سابقة من طرف الباحثة؛
- الجدل القائم الذي أثير بعد أزمة الرهن العقاري في البحث عن محددات مخاطر الائتمان، ما الذي يسبب القروض المتعثرة وما الذي يفسر العجز عن عدم سداد.

منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة وللإجابة على إشكالية البحث المطروحة سنعتمد على أحد المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والإقتصادية، حيث سنستخدم المنهج الوصفي وهذا بإستخلاص الجانب النظري لأهم الدراسات، الأطروحات والمقالات العلمية التي تناولت الموضوع. ويبرز المنهج الوصفي في توضيح أهم النظريات المفسرة لحدوث مشكلة القروض المتعثرة ورصد مخاطر الائتمان، وعرض للأدبيات التطبيقية ومناقشتها في تناولها لإشكالية الدراسة.

وكما سنعتمد على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي في دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية مستعينين بنماذج بانل للقيام بالتحليل. وبعض البرامج الإحصائية منها 22 spss ، 9 eviws و EXCEL إصدار 2007 .

تحديد إطار للدراسة:

ومن أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المتوخاة، سنرسم حدود لهذه الدراسة، ونذكرها كمايلي :

- الحدود الموضوعية: إقتصرت الدراسة على معرفة المحددات المصرفية الخاصة بالبنك في تفسير مشكلة القروض المتعثرة، والتي تؤثر على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. أما في دراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية البنوك إقتصرت مؤشرات الربحية على كل من العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول.
- الحدود المكانية: وسيختص هذا البحث في تناوله لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- الحدود الزمانية: سنعتمد في معالجة هذا البحث على البيانات المالية المأخوذة من التقارير السنوية لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2005 – 2014، وبيانات قاعدة معطيات Bankscope و Data Stream المتاحة بتاريخ شهر مارس 2016. بالإضافة إلى الإعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي لحالة الجزائر لسنوات 2010، 2011 و2016؛ تقارير بنك الجزائر لسنتي 2005 و2014 .

خطة وهيكل البحث:

بغرض إنجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى قسمين: إحتوى القسم الأول على فصلين نظريين. أما الثاني إشتمل على فصلين تطبيقيين تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وإشكاليته، وتتبعهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، تليها آفاق البحث. وجاءت فصول هذه الأطروحة على النحو التالي :

- الفصل الأول الذي عنوانه بالإطار النظري لمخاطر الائتمان وتقييم الربحية في البنوك والذي تناولناه من خلال ثلاثة مباحث. ففي المبحث الأول تم عرض أهم المفاهيم المختلفة لمخاطر الائتمان التي أعطيت في هذا الصدد، ثم تناول أهم النظريات المفسرة لحدوث المخاطر الائتمانية؛ وبما أن مخاطر الائتمان تنشأ عن عدم قدرة العميل على سداد ديونه فلا بد من تحليل أهم المؤشرات المستخدمة في قياسه وأهم العوامل المفسرة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة والمخاطر الائتمانية. أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفهوم تقييم الربحية وأهم النماذج والنظريات التي تطرقت إلى الربحية البنكية، أما المبحث الأخير فقد خصص لدراسة علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بربحية البنوك، وذلك من خلال تناول أهم مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية وتأثيرها على ربحية المصارف.

- الفصل الثاني والمعنون بالأدبيات التطبيقية حول محددات إدارة المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالربحية والذي إشتمل على ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول للدراسات السابقة التي تناولت محددات مخاطر الائتمان؛ أما في المبحث الثاني فقد إرتأينا تخصيصه للدراسات السابقة التي تناولت علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بربحية البنوك التجارية؛ وفي المبحث الأخير أردنا أن نقوم بمناقشة الدراسات السابقة التي تم ذكرها في المبحثين السابقين، بالإضافة إلى ما يميز الدراسة الحالية.
- الفصل الثالث والمعنون بدراسة تطبيقية لمحددات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014. حيث إحتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث: ففي المبحث الأول قمنا بعرض لمنهجية الدراسة والأدوات المستخدمة؛ أما المبحث الثاني حاولنا فيه تقدير نماذج لمحددات مخاطر الائتمان لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005 - 2014 بإستخدام مؤشرين هما نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال؛ وفي المبحث الثالث حاولنا تحليل نتائج الدراسة التطبيقية المتعلقة بالمتغيرات المفسرة والمحددة لمخاطر الائتمان ومشكلة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية، وتفسيرها على ضوء نتائج النظريات والدراسات السابقة وحسب خصائص البيئة الجزائرية.
- الفصل الرابع حيث تناولنا فيه دراسة تطبيقية لأثر إدارة المخاطر الائتمانية على الربحية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014. وإرتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فتطرقنا في المبحث الأول لمنهجية الدراسة والأدوات المستخدمة؛ أما المبحث الثاني خصصناه لعرض نتائج تقدير نماذج بانل لأثر مؤشرات مخاطر الائتمان (بإستخدام مؤشرين هما نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال إضافة إلى نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) على مؤشرات الربحية (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول) لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005 - 2014؛ أما المبحث الأخير قمنا من خلاله بتحليل النتائج وتفسيرها على حسب نتائج الدراسات السابقة وخصائص البيئة الجزائرية.

ونشير إلى مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث، ونذكر منها:

- صعوبة حصر الدراسة ضمن إطار واضح ومحدد نظرا لتشعب موضوع دراسة محددات مخاطر الائتمان في العديد من الدراسات؛
- صعوبة تجميع معطيات وبيانات لعينة من البنوك الجزائرية خلال فترة 2005 – 2014 خاصة السنوات الأولى لبداية الفترة.
- تم تجميع بعض البيانات لكل من بنك Housing، بنك السلام وبنك FransaBank، وبعد عملية التمحيص وجدنا بعض البيانات مفقودة لبعض السنوات. فضلا على أن كلا من بنك السلام وبنك FransaBank لم يزاولا نشاطهما خلال فترة الدراسة (2005- 2014).
- صعوبة الحصول على نسبة القروض المتعثرة لبنوك عينة الدراسة، وذلك لعدم التصريح بها من قبل البنوك الجزائرية في تقاريرها، وصعوبة الحصول عليها.

القسم الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
لمخاطر الائتمان وتقييم الربحية في البنوك

الفصل الأول: الإطار النظري لمخاطر

الإئتمان وتقييم الربحية في البنوك

تمهيد:

تؤدي البنوك دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة وتوجيهها من أصحاب الفوائض إلى أصحاب العجز، ليتم استثمارها بشكل يؤدي إلى إنتعاش في المستوى الإقتصادي لأي بلد، لما كان هذا الدور الذي تقوم به البنوك التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة وأداء هذه البنوك.

كما تعتبر عمليات الإقراض في البنوك من المهام والأنشطة الأساسية، لأنها تحدد الربحية المستقبلية وتعكس أداء البنك، وفي الآونة الأخيرة أصبحت البنوك أكثر وعيا في إختيار العملاء لتجنب الآثار السلبية للقروض الرديئة والقروض المتعثرة. فقد إكتسبت قضية القروض المتعثرة إهتماما في العقود القليلة الماضية، فنسبة القروض المتعثرة هي في تزايد ليس في البلدان النامية فقط، بل أيضا في البلدان المتقدمة. كما تؤثر سياسة الإقراض لدى البنوك على القروض المتعثرة، وتؤدي زيادة حجمها في النظام المصرفي إلى فشل البنوك إضافة إلى الركود الإقتصادي.

لذلك إرتأينا تقسيم الإطار النظري لمخاطر الائتمان وعلاقتها بربحية البنوك في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. في المبحث الأول تم عرض أهم المفاهيم المختلفة لمخاطر الائتمان التي أعطيت في هذا الصدد، وأهم النظريات المفسرة لحدوث المخاطر الائتمانية؛ وبما أن مخاطر الائتمان تنشأ عن عدم قدرة العميل على سداد ديونه فلا بد من تحليل أهم المؤشرات المستخدمة في قياسها وأهم العوامل المفسرة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة والمخاطر الائتمانية. أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفهوم تقييم الربحية وأهم النماذج والنظريات التي تطرقت إلى الربحية البنكية. أما المبحث الأخير فقد خصص لدراسة علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بربحية البنوك، وذلك من خلال تناول أهم مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية وتأثيرها على ربحية المصارف.

المبحث الأول: مخاطر الائتمان، الأسس النظرية والمفاهيم

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز الأسس النظرية لمخاطر الائتمان من خلال عرض هذا المفهوم، ثم التطرق لأهم النظريات المفسرة للمخاطر الائتمانية، ثم التعرّيج على أهم المؤشرات المستخدمة للمخاطر الائتمانية والمحددات المفسرة لها.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان في النظام المصرفي

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض للأفراد وللقطاعات المختلفة مع عدم مقدرته على إسترجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب يرجع لعدم مقدرة البنك على إسترجاع أصل الدين وفوائده في تاريخ الإستحقاق المحدد. أو للعميل القدرة المالية للسداد ولكن لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر. لذلك تتحدد المخاطر الائتمانية من خلال الخسائر في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين؛ وأيضاً في حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض، ومن هنا تقسم المخاطرة الائتمانية إلى ثلاث مخاطر¹:

- **مخاطرة العجز عن السداد (مخاطر التعثر):** هو احتمال عدم دفع إستحقاق الدين. ويحدث العجز عن السداد عندما لا يتم دفع المبلغ المقرر في مدة لا تقل عن الموعد المحدد. أما الفشل الإقتصادي يحدث عندما تنخفض القيمة الإقتصادية لممتلكات المدين أقل من الإلتزامات المستحقة، والتي قد لا تسدد الدين.²
- **مخاطرة التعرض للمخاطرة (الإنكشاف):** تتولد مخاطرة التعرض بواسطة عدم التأكد السائد من المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة.
- **مخاطرة الإسترداد:** إن الإستردادات في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض.

وترتبط مخاطر الائتمان بجودة الأصول وإحتمالات العجز عن السداد. فهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسبب أن المعلومات المتاحة والمنشورة نادرة ومحدودة، وكلما إستحوذ البنك على أحد الأصول المرعبة فهو بذلك يتحمل مخاطر عدم السداد والتعثر البنكي والمتمثل في عجز المقترضين عن سداد أصل المبلغ والفوائد في تواريخ إستحقاقها وحسب الشروط المتفق عليها.³

¹ - مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، ط 1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 91 - 93 .

² - Nevine Sobhy Abdel Megeid, *The Impact of Effective Credit Risk Management on Commercial Banks Liquidity Performance: Case of Egypt*, International Journal of Accounting and Financial Management Research (IJAFMR), ISSN 2249-6882, Vol. 3, Issue 2, Jun 2013, p 17.

³ - محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية باستخدام معادلة Tobin's Q، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 16 .

الفصل الأول: الإطار النظري لمخاطر الائتمان وتقييم الربحية في البنوك

كما تم تعريفها بأنها "المخاطر الناتجة عن عدم سداد العملاء للمبالغ الأساسية والفوائد المستحقة على القروض أو كليهما"، وفي الغالب أن البنوك تستخدم نظاما خاصا بها تقوم من خلاله بترتيب عملائها حسب قدرة كل منهم على السداد بحيث يحدد لكل عميل وزن خاص به يشير إلى المخاطر المثلثة في عدم سداد الديون أو الفوائد المستحقة عليه، وكبديل للنظام السابق أوجدت لجنة بازل ثلاثة أنظمة تقوم على تقدير أوزان هذه المخاطر بالإعتماد على نوع القروض المقدمة وتصنيفات العملاء¹، وهذه المناهج هي المنهج المعياري؛ منهج التصنيف الداخلي الأساسي ومنهج التصنيف الداخلي المتقدم.

وعلاوة على ذلك، عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر الائتمان بأنها إمكانية فشل المقترض من البنك أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها.² ويتفق (Gastineau, 1992) مع هذا التعريف ويعتبر مخاطر الائتمان هي إمكانية فقدان القروض غير المسددة جزئيا أو كليا، وذلك بسبب أحداث الائتمان (مخاطر التعثر). وتشمل أحداث الائتمان عادة أحداث مثل الإفلاس، والإعسار عن دفع الإلتزام المستحق، الرفض /تأجيل الدفع أو تغيير التصنيف الائتماني وإعادة الهيكلة.³ إن هدف إدارة مخاطر الائتمان هو تعظيم معدل العائد المرجح لمخاطر البنوك من خلال الحفاظ على التعرض لمخاطر الائتمان ضمن حدود مقبولة. فالبنوك في حاجة إلى إدارة مخاطر الائتمان المتضمنة في محفظة بأكملها فضلا عن مخاطر القروض الفردية أو المعاملات. لذا يجب على البنوك أن تنظر أيضا في العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر أخرى. فالإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان هي عنصر حاسم في إتباع منهج شامل لإدارة المخاطر وضروري لنجاح أي مؤسسة مصرفية على المدى الطويل.⁴

وقال (Cade, 1999) أن مخاطر الائتمان هي الفئة الأكثر ضررا من المخاطر في القطاع المصرفي. وهذا ليس مستغربا، كما يتخلل مجموعة واسعة من الخدمات والتعرضات، ليس القروض والسحب على المكشوف فقط، بل أيضا عقود الصرف الآجلة والمقايضات والخيارات والعقود الآجلة وغيرها من المشتقات، وعقود التسوية.⁵

¹ - محمد زكي يوسف اشكرو، تقييم المخاطر وأثارها على أداء البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010، ص 37 .

² - Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for The Management of Credit Risk**, Basel Committee on Banking Supervision, July 1999, p1.

³ -Muhammad Nawaz and Shahid Munir, **Credit Risk and Performance of Nigerian Banks**, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol 4, NO 7, 2012, p 51.

⁴ - Ugirase Josiane Magnifique, **The Effect of Credit Risk Mangement on The Financial Performance of Commercial Banks in Rwanda**, Master of Business Administration, University of Nairobi, 2013, p2.

⁵ - Vitria Indriani, **The Relationship Between Islamic Financing with Risks and Performance of Commercial Banks in Indonesia**, Master of Business Administration, University of Malaya, July 2008, p32.

في دراسة وجدت أن إفلاس البنوك في إنجلترا الجديدة بالولايات المتحدة New England أنه من بين 62 بنكا موجود قبل عام 1984، والتي أفلست ما بين 1989-1992، كانت القروض العقارية المتعثرة العامل المهيمن في هذا الإفلاس. كما حدث دمار مماثل في جميع أنحاء العالم، من أمريكا الشمالية إلى اليابان، أستراليا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة، الدول الإسكندنافية، فرنسا وألمانيا.¹

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لمشكلة القروض المتعثرة

تقوم النظريات المفسرة لمخاطر الائتمان على أساس أن حدوث مشاكل القروض المتعثرة تعود لعوامل خارجية وأخرى داخلية، وهناك نظريات تقوم على الأسس النظرية للإجابة على التساؤل المتعلق بكيفية تأثير هذه العوامل على مستويات القروض المتعثرة، وتتمثل هذه النظريات فيما يلي²:

الفرع الأول: نظرية الإنكماش (فيشر، 1933)

في عام 1933 كتب الإقتصادي الأمريكي إرفنج فيشر أحد أهم أعماله بعنوان: "The debt deflation theory of great depressions"، حيث تشير النظرية إلى أنه عندما تتباطأ الأرباح وترتفع أسعار الأصول لأي سبب، تجد المؤسسات والمجازفون ذوو المديونيات العالية أنفسهم أمام إلتزامات الدين، التي تضع عبئا كبيرا على التدفقات النقدية المتاحة. وهذا يثير حركة عامة لتصفية الأصول لمواجهة إلتزامات الدين والتخلص منها. فهناك نتيجتان متميزتان الأولى أن البيع الإضطراري نتيجة للأزمة يخفض من قيمة الأصول، ويؤدي إلى فقدان الثقة (بسبب فقدان صافي الثروة الشخصية)، واكتناز العملة والإبتعاد عن مراهنة الأسعار الممولة بالدين. كما يؤدي إنخفاض قيمة الأصول وهبوط قيمة الضمانات إلى حذر المصارف من تدوير القروض. والثانية أن سداد القروض المصرفية أو التخلف عن سدادها واكتناز السيولة، سيؤديان إلى مضاعفة إنكماش عرض النقود، بسبب نظام الإحتياطي الجزئي، مما يؤدي إلى هبوط الأرباح والأسعار، ومن ثم ترتفع معدلات الفائدة الحقيقية بالرغم من هبوط معدلات الفائدة الإسمية. كما تقوي عملية إنكماش الدين نفسها بنفسها، لأن مستويات الدين أعلى من مستويات الدين الحقيقي فتسبب مزيدا من الإفلاسات وعمليات البيع الإضطرارية، مما يؤدي إلى تقليص الأسعار أكثر فأكثر، وبهذا فإن التصرفات غير الرشيدة للأفراد في حبس رهون والبيع الإضطراري تؤدي إلى نتيجة ضارة على المستوى الكلي.³ فالإضطرابات المعقدة المذكورة أعلاه يمكن أن تحدث لأسباب خارجية وأخرى

¹ - Ibid, p33.

² - أنظر في ذلك إلى ما يلي:

-Beatrice Njeru Warue, **The Effects of Bank Specific and Macroeconomic Factors on Non performing Loans in Commercial Banks in Kenya: A Comparative Panel Data Analysis**, Advances in Management & Applied Economics, ISSN: 1792-7544 , vol.3, no.2, 2013, p142-144.

-Gitonga Kariuki Washington, **Effect of Macroeconomic Variables on Credit Risk in The Kenyan Banking System**, International Journal of Business and Commerce , Vol. 3, No.9: May 2014, p5.

³- بول ميلز، جون بريسلي، التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2014، ص ص

داخلية على حد سواء (عوامل على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي) تؤثر على حالة الإفراط في المديونية القائمة بين المدينين أو الدائنين أو كليهما التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أزمة القروض المتعثرة.

الفرع الثاني: النظرية المالية (Minsky، 1974)

تعرف أيضا باسم فرضية عدم الإستقرار المالي¹، وتتخلص فرضية Minsky في أن تركيبة المال في الإقتصاد الرأسمالي المتقدم تتسم بخلل داخلي يقوض أركانه وينقله من المتانة إلى الضعف، وفي النهاية يؤدي إلى أن كل الإقتصاد عرضة إلى الدين والإنكماش مثلما حدث في الكساد الكبير. ويرى Minsky أن نقطة ضعف النظام المالي هي في إعماده على دوام التدفق النقدي للدخل وخاصة الأرباح التي تدعم وتعزز إستمرارية التوسع. ومع مرور الزمن تزداد وتيرة عدم الإستقرار المالي وتتراكم الديون على شكل فقاعة تنتظر الانفجار حين ينخفض التدفق النقدي من الدخل بشكل حتمي.² حيث حاول Minsky من خلال فرضيته إعطاء تفسيراً لأسباب حدوث الأزمة المالية. فأشار Minsky أنه في مرحلة النمو الإقتصادي، عندما يرتفع التدفق النقدي للمؤسسات، تبدأ بالإستدانة وهذا بإفترض القدرة المستقبلية على سداد القروض. وتنتقل عدوى التفاؤل بدورها إلى القطاع المصرفي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية إسترداد هذه الديون. فيصل الإقتصاد إلى مرحلة النشاط وتتطور نشوة (euphoria) والتي تتميز بعدم الإتصال بالواقع فتحدث المضاربة، التي تكون مموله بالقروض البنكية. ثم بعد ذلك بوقت قصير تتجاوز الديون قدرة المقترضين على السداد، والتي بدورها تنتج أزمة مالية. ونتيجة لمثل فقاعات إقراض المضاربة سوف يؤدي بالبنوك والمقرضين إلى الإحساس بالخطر مما يؤثر على قدرتهم على الإقراض. وميز Minsky في نظريته بين ثلاثة أنواع من المقترضين فيما يتعلق بدخلهم والديون المترتبة عنهم³:

- النوع الأول: المقترض المتحوط: ويعتبر هذا النوع بدون مخاطرة، حيث يستطيع المقترض تسديد أصل الدين بالإضافة إلى فوائد الدين من التدفقات النقدية الحالية للإستثمارات.
- النوع الثاني: المقترض المضارب: ويعتبر هذا النوع أكثر مخاطرة بالمقارنة بالنوع الأول وأقل مخاطرة مقارنة بالنوع الثالث، حيث يستطيع المقترض من خلال التدفق النقدي للإستثمارات من خدمة الدين، أي يغطي أصل الدين والفائدة المستحقة، ولكن المقترض لا يستطيع التخلص كلية من ديونه، وبالتالي يطالب دائما بتأجيل التسديد.

¹ - لمزيد من التفصيل أنظر إلى :

-Martin H. Wolfson, *Minsky's Theory of Financial Crises of Global Context*, Journal of Economic ISSUES, vol XXXVI, no 2, June 2002, 393-399.

² - جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، ط1، مكتبة الافاق للنشر والتوزيع، الكويت، 2013، ص 21.

³ - أحمد مهدي بلواني، هايمان مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الإقتصاديون المسلمون من أفكاره؟، مجلة الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2011، ص111.

- النوع الثالث: المقترض بونزي (Ponzi borrower): وهو المقترض الذي لا يملك الدخل الكافي المتحصل عليه من التدفقات النقدية لسداد ما عليه من إلتزامات (أصل الدين والفوائد المترتبة عليه) مما يدفعه إلى مزيد من الإستدانة أو بيع ما لديه من أصول، أو يعجز عن السداد، ووصفه بالمقترض ذو الملاءة الضعيفة.

وخلص منسكي أن المقترض المتحوط سيتحصل على قرض وسيكون سداد كل من أصل الدين والفائدة بشكل عادي؛ بينما المقترض المضارب سيكون له قرض تحت الرقابة loan watch، ويعني أن أصل القرض والفوائد المستحقة غير مدفوعة من 30-90 يوم أو أنه تم إعادة تمويلها، أو إعادة الحصول على قرض جديد؛ وأن المقترض "بونزي" سيكون له قرض دون المستوى المطلوب، وهذا يعني أن التسديدات لا تغطي مقدار الفائدة وأصل الدين وهي في تزايد. وإذا كانت التدفقات النقدية للسداد ليست كافية لخدمة القرض، وتجاوزت فترة التسديد أكثر من 90 يوما وأقل من 180 يوما، فإن القروض تحت الرقابة والقروض دون المستوى المطلوب سوف تتحول إلى قروض متعثرة.

الفرع الثالث: نظرية هيكل الملكية (Jensen, 1976)

تتكامل نظرية هيكل الملكية مع عناصر نظرية حقوق الملكية (Ronald, 1937)، ونظرية الوكالة (Ross, 1973) و (Mitnick, 1973)، والنظرية المالية (Minsky, 1974). وتفسر هذه النظرية لماذا الصناعات الخاضعة لتنظيمات الدولة مثل المرافق العمومية أو البنوك لديها أعلى نسبة من الديون إلى الأموال الخاصة لمستويات تعادل متوسط مخاطر مؤسسة غير خاضعة للرقابة. ولذلك يقول Jensen إن "هيكل ملكية" بدلا من "هيكل رأس المال" هو من المتغيرات المحددة، وليس فقط المبالغ النسبية بين الديون والأسهم، ولكن أيضا جزء من الأسهم التي يحتفظ بها المديرون¹. فالبنوك التي يملكها القطاع العام تعاني من مشاكل وتحديات مختلفة لنظرية الوكالة من تلك التي يملكها القطاع الخاص بسبب إنفصال التسيير عن الملكية. ففي البنوك المملوكة للقطاع العام تتوزع الملكية على نطاق واسع لأن مراقبة الملاك على المديرين ضعيفة نسبيا مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات واختلاف الحوافز بين المديرين والملاك. من ناحية أخرى تتميز المصارف الخاصة بتركز الملكية، فهي أقل تشتتا، والملاك لديهم حصص أسهم أكبر واهتمام بأداء المصارف. وعلاوة على ذلك يمكن للملاك في الملكية المركزة السيطرة على عمل المديرين بسبب الوصول إلى المعلومات الداخلية والتأثير على عملية صنع القرار.²

¹ - Michael C. Jensen, William H. Meckling, *Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure*, Journal of Financial Economics, V. 3, No. 4, October, 1976, p53.

² - Fawad Ahmad, *Ownership Structure and Non-Performing Loans: Evidence from Pakistan*, Asian Journal of Finance & Accounting, ISSN 1946-052X, Vol. 5, No. 2, 2013, pp 269-270.

والفرق بين البنوك المملوكة للقطاع العام والمملوكة للقطاع الخاص لا يقتصر فقط على المراقبة والإدارة، ولكنها تختلف أيضا من حيث الوصول إلى سوق رأس المال وانضباط السوق. في حالة الملكية العامة للبنوك تتأثر قدرة الخوض في المخاطرة بانضباط السوق لأنها تسيطر على سلوك مخاطرة البنوك، وبالتالي يجب الأخذ في الاعتبار حوافز المخاطرة في إنضباط السوق للبنوك. فإنضباط السوق هي واحدة من الركائز الأساسية لإتفاقية بازل II. فالفكرة الرئيسية وراء إنضباط السوق هو تعزيز الرقابة المصرفية من أجل الحد من المخاطر وقبول الحوافز للبنوك المملوكة للقطاع العام والبنوك المملوكة للقطاع الخاص التي تعتمد بشكل رئيسي على الديون كمصدر أساسي للتمويل. يمكن طرح الأسهم العامة بسرعة وتكلفة أقل بالمقارنة مع الأسهم الخاصة. فعندما تدخل البنوك المملوكة للقطاع العام في السوق مع إستراتيجيات عالية المخاطر، لديهم فرصة أكبر لجمع الأموال بالمقارنة مع البنوك المملوكة للقطاع الخاص مع الإستراتيجيات نفسها.¹

الفرع الرابع: نظرية الوكالة (Jensen & Meckling ، 1976)

يعود ظهور نظرية الوكالة للأمريكيين Berls & Means سنة 1932، حيث لاحظنا أن هناك فصل بين ملكية رأس المال المؤسسة وعملية الرقابة والإشراف داخل المؤسسات المسيرة، وأن هذا الفصل تمتد آثاره على أداء المؤسسة. بعد ذلك جاء دور الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل في الإقتصاد Jensen & Meckling سنة 1976 حينما قدما تعريفا لهذه النظرية: نحن نعرف هذه النظرية كعلاقة بموجبها يلجأ الشخص الرئيسي principal صاحب رأس مال إلى خدمات شخص آخر العامل agent، لكي يقوم بدله ببعض المهام، وهذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابته في السلطة. وأن نظرية الوكالة أثارت مسألة مهمة وهي فصل ملكية رأس المال التي تعود للمساهمين عن مهمة إتخاذ القرار والتسيير الموكلة للمسيرين الذين تربطهم بالمؤسسة عقود للعمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم مقابل أجور يتقاضونها. غير أنه حسب فرضيات النظرية، فإن الطبيعة السلوكية والتكوينية وكذا الأهداف بين المسيرين والمساهمين ينشأ صراع منفعة فيما بين هذين الإثنين ليتعداه للأطراف الأخرى. فيلجأ المسير حسب هذه النظرية إلى وضع إستراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوق أو ما يعرف بتجذر المسيرين Enracinement عن طريق إستغلال نفوذه وعلاقاته بالموردين والعملاء وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، فهو بذلك يسعى إلى خدمة مصالحه وأهدافه قبل مصالح أصحاب المؤسسة². ففي البنوك من أجل الحصول على أكبر نتيجة للحصول على أكبر مكافأة، يتمادى المديرون في منح القروض لأشخاص ذوي الملائة الضعيفة، ومن ثم تحويل هذه القروض ومخاطرها إلى الأسواق المالية عن طريق إصدار أوراق

¹ - Ibid, p 270.

² - بشير بن عيشي، فاتح دبله، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة"السوق المالية السعودية: نظرة مستقبلية"، جامعة الملك خالد، الرياض - السعودية، نوفمبر 2007.

مالية رديئة، مما يؤدي إلى حدوث فارق كبير بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد المالي، ومنه يتعثر أصحاب القروض الرديئة عن سداد الأقساط وتبدأ الأزمة في الظهور.¹

المطلب الثالث: مؤشرات ومحددات مخاطر الائتمان

نسعى من خلال هذا المطلب إلى دراسة أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر الائتمان، إضافة إلى التطرق للعوامل المتحكمة والمفسرة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة والمخاطر الائتمانية.

الفرع الأول: مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية

إستجابة للأزمات المالية، زاد إهتمام المنظمين بمعايير الفحص والمراقبة. ففي القطاع المصرفي، أكدت بازل II الإرتباط المباشر بين الحد الأدنى من رأس المال التنظيمي ومخاطر الائتمان الكامنة في البنوك. وهذه الخطوة تعطي مؤشرا على أن إدارة رأس المال هي مرحلة هامة في تخفيف المخاطر وإدارتها. ومع ذلك، فإن وضع مؤشرات فعالة في إدارة المخاطر الرئيسية تشكل تحديا كبيرا، يمكن لبعض المصادر المتاحة مثل السياسات واللوائح توفير التوجيه المفيد في إشتقاق مؤشرات المخاطر الرئيسية والإمتثال للمتطلبات التنظيمية ويمكن التعبير عن مؤشرات إدارة المخاطر. وتصبح إطارا أكثر شمولا لإدارة رأس مال البنك لتحسين الربحية عن طريق المنتجات القائمة على تسعير المخاطر الأكثر كفاءة وتخصيصا للموارد.²

لذلك أشارت الأدبيات المصرفية النظرية إلى آثار متطلبات رأس المال على سلوك البنوك، وبالتالي على المخاطر التي تواجهها المؤسسات. وتشير بعض الأعمال الأكاديمية بالنسبة لمتطلبات رأس المال التي تساهم بشكل واضح بمختلف الإجراءات الممكنة لإستقرار البنك. فعلى العكس من ذلك، أعمال أخرى تخلص إلى أن متطلبات رأس المال تجعل البنوك ذات المخاطر المرتفعة مما سيكون عليه في حالة عدم وجود مثل هذه المتطلبات.³

وعليه تقاس المخاطر الائتمانية في البنوك من خلال مؤشرين أساسيين هما⁴: نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة. فحسب لجنة بازل فإن الحد الأدنى لرأس المال يرتبط بالمخاطر التي يتعرض لها البنك. وهذا يدل على أن البنك كلما تعرض إلى مخاطر أكبر كلما إحتاج إلى رأس المال أكبر. ويشير هذا التنظيم على أهمية إدارة رأس المال في إدارة المخاطر والإمتثال للمتطلبات التنظيمية التي يمكن التعبير عنها كمؤشرات لإدارة المخاطر.

¹ - خاسف جمال الدين، فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 21-20 أكتوبر 2009، ص7.

² - Ara Hosna and all, *Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden*, Master of Science in Accounting, University of Gothenburg, 2009, p13

³ - Idem

⁴ - Idem

أما فيما يخص نسبة القروض المتعثرة (NPLR)¹ فهذا يعني أن انخفاض NPLR مرتبط بانخفاض المخاطر وسعر الفائدة على الودائع. وفي نفس الوقت، قد يكون هناك علاقة إيجابية بين سعر الفائدة على الودائع و NPLR إستنادا إلى احتمال أن قاعدة ودائع البنك سوف يتم زيادة سعر الفائدة على الودائع لتمويل القروض مرتفعة المخاطر. وزيادة القروض عالية المخاطر قد تعزز احتمال أعلى لنسبة القروض المتعثرة. ذلك أن تخصيص البنوك إدارة المخاطر يعتمد على تنويع مخاطر الائتمان لتقليل من قيمة القروض المتعثرة NPL. فالقروض المتعثرة هي احتمال الخسارة التي تتطلب تشكيل مخصصات من الناحية المحاسبية الأمر الذي يستدعي طرحها من الأرباح، وهو ما يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة وتقليل الأرباح.²

وفقا لأبحاث (Boudriga, Taktak & Jellouli 2009)، وجدوا أن نسبة كفاية رأس المال CAR³ تساهم في الحد من مستوى القروض المتعثرة مما يعني إرتفاع نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى إنخفاض مخاطر الائتمان⁴. ومع ذلك لاحظت (Rime Bertrand, 2001)⁵ وجود علاقة إيجابية في بحثها بين المخاطر المصرفية ونسبة رأس المال في البنوك السويسرية خلال الفترة 1989-1995. أما (Goddard and all, 2004)⁶ عند دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف في أوروبا، وجد الباحثون وجود علاقة إيجابية بين CAR (رأس مال المصرف والإحتياطيات إلى إجمالي الموجودات) والربحية. أما دراسة (Samy and Magda, 2009) عند التحقيق في الآثار المترتبة على الأنظمة الرأسمالية على أداء البنوك في مصر، حيث ركزت الدراسة على إطار شامل لقياس تأثير كفاية رأس المال على إثنين من مؤشرات أداء البنك: تكلفة الوساطة والربحية. ونتيجة الأبحاث تشير إلى أن إرتفاع كفاية رأس المال "زيادة اهتمام المساهمين في إدارة محفظة البنك" يولد "إرتفاع تكلفة الوساطة والربحية".⁷

كما تظهر الأدبيات التطبيقية وجود علاقة وثيقة بين NPLR وإدارة مخاطر الائتمان. فعلى سبيل المثال، دراسة (Brewer & Jackson, 2006) تعتبر أن نسبة القروض المتعثرة (نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول) مؤشر للإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان⁸. بالإضافة إلى ذلك، دراسة (Tafri and all, 2009) عند دراسة العلاقة بين مخاطر الائتمان والربحية للبنوك التقليدية والإسلامية في ماليزيا خلال الفترة من 1996 إلى

¹ - NPLR: non performing loan ratio: نسبة القروض المتعثرة

² - Fan Li, Yijun Zou, **The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks: A Study of Europe**, Umea university, Sweden, 2014, p38.

³ - CAR : Capital Adequacy Ratio : نسبة كفاية رأس المال

⁴ - Abdelkader Boudriga and all, **Banking supervision and nonperforming loans: a cross-country analysis**, Journal of financial economic policy, Vol. 1 No. 4, 2009, p 286.

⁵ - لمزيد من التفصيل أنظر:

- Rime Bertrand, **Capital requirements and bank behaviour: empirical evidence for Switzerland**, Journal of Banking & Finance, February 2001, p 20.

⁶ - Goddard, J. and all, **The profitability of European banks: a cross-sectional and dynamic panel analysis**, The Manchester School Vol 72 No. 3 June 2004, p363.

⁷ - Fan Li, Yijun Zou, loc cit.

⁸ - Idem.

2005، تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بينها، حيث إستخدم الباحثون نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الأصول الذي لديه علاقة وثيقة مع NPLR لتمثيل مخاطر الائتمان.¹ وكما أكدت أبحاث (Tafri and all, 2009) على أن الربحية بإعتبارها إختبار أساسي لفعالية إدارة المخاطر.² وعليه فإن إختيار نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة كمؤشرات لإدارة المخاطر الائتمانية يعتمد على مدى إستخدامها وتكرارها في الأدبيات التطبيقية.

أولاً: نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio (CAR)

تعتبر كفاية رأس المال متغير مفسر لتحديد الأداء ومقياس أساسي للقوة المالية للبنك من وجهة نظر المنظمين. فمتطلبات رأس المال (كفاية رأس المال) هو مقدار رأس مال البنك أو مؤسسة مالية التي تحتفظ بالحد الأدنى المطلوب من قبل المراقبين الماليين. وهذا يساعد على ضمان أن المؤسسات لا تساهم في أو تملك الإستثمارات التي تضخم مخاطر التخلف عن السداد. بالإضافة إلى ضمان أن المؤسسات المالية لديها رؤوس أموال كافية للحفاظ على خسائر التشغيل عندما يجين آجال السحب.³ فقد أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1988 نظام قياس رأس المال والذي يشار إليه عادة بإسم إتفاقية بازل. وقد تم إستبدال هذا الإطار من خلال إطار عمل كفاية رأس المال الجديد وبشكل ملحوظ أكثر تعقيدا والمعروفة باسم إتفاقية بازل الثانية. فإتفاقية بازل II غيرت كثيرا من حساب أوزان المخاطر، فإلى جانب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أدرجت مفهوم ثلاث ركائز، والتي تساعد في تعزيز الإستقرار في النظام المالي⁴، وتمثل هذه الدعائم الثلاث فيما يلي⁵: أولاً: المتطلبات الدنيا لرأس المال (معالجة المخاطر)؛ ثانياً: عمليات المراجعة من قبل السلطة الرقابية؛ ثالثاً: إنضباط السوق (الشفافية المالية).

وتعرف نسبة كفاية رأس المال بنسبة رأس المال إلى مبلغ أصول البنك المرجحة المخاطر. أي أنه يقيس مقدار رأس المال للبنك نسبة إلى حجم التعرض الائتماني للمخاطر المرجحة. ولحساب نسبة كفاية رأس المال، يتم قياس نوعين من رأس المال لإستخدامها في حساب نسبة كفاية رأس المال. فالشريحة الأولى لرأس المال تتمتع بمقدرة عالية على إستيعاب الخسائر لدى البنك، وليس له حد أعلى مثل رأس المال العادي، كما أن الشريحة الأولى لرأس المال ضرورية لأنه يحافظ على بقاء البنك واستقرار النظام المالي. بينما الشريحة الثانية من رأس المال تمتص الخسائر في حالة إستخدام الرافعة ويوفر مستوى أدنى من الحماية للمودعين. فعلى سبيل المثال، الديون الثانوية

¹ - Fauziah Hanim Tafri and all, *The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005*, International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic and Management Engineering Vol:3, No:6, 2009 , p 1325.

² - Idem, p 1320.

³ - Yuga Raj Bhattarai, *Effect of Credit Risk on the Performance of Nepalese Commercial Banks*, NRB Economic Review, p49.

⁴ - Idem.

⁵ - لمزيد من التفصيل أنظر إلى:

فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مراح ورقلة، الجزائر،

2010، ص ص 28- 31 .

(subordinated) يعني أنه لن يتم سداد أصحاب الديون الثانوية إلا بعد أن يتم سداد جميع الدائنين الآخرين.¹ ويزيد رأس مال المصرف القدرة على زيادة الديون غير المؤمنة (non-insured debt)، وبالتالي قدرة البنوك على الحد من تأثير إنخفاض الودائع على القروض. فزيادة رأس المال يقلل من خطر البنك ويخلق منطقة عازلة ضد الخسائر، فإنه يجعل التمويل بالديون غير المؤمنة أقل حساسية. وهكذا، يمكن لكفاية رأس المال أن تعزز أداء البنك. ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسات التجريبية على العلاقة بين أداء البنوك ونسبة كفاية رأس المال نتائج مختلفة.²

وأن الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال وضع لضمان البنوك من إستيعاب مستوى معقول من الخسائر قبل الإفلاس وقبل خسارة أموال المودعين. وأن تطبيق الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال يهدف إلى حماية المودعين وتعزيز الإستقرار وكفاءة النظام المالي.

ثانياً: نسبة القروض المتعثرة

عانت الصناعة المصرفية الدولية خلال العقد الماضي إختياراً غير المسبوق، حيث شهدت العديد من البنوك في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية، خسائر فادحة في محافظ الائتمان الخاصة بهم مما أدى إلى إفلاس البنوك والخوف العالمي من أزمة شاملة. وأثارت هذه الأزمة المزيد من المخاوف بشأن إستقرار النظم المالية والحاجة إلى الرقابة والإشراف على أنشطة ومؤسسات الإقراض. ولا سيما المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التسويات الدولية) التي شاركت على مدى العقد الماضي في العديد من الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز النظم المصرفية والمالية في مختلف البلدان. وعلى وجه التحديد، فإن معدل إجمالي القروض المتعثرة عادة ما يستخدم كمؤشر للسلامة المصرفية.³

فنسبة القروض المتعثرة هي مؤشر للسلامة المالية مما يدل على جودة القروض، التي تلعب دوراً أساسياً في سلامة جميع البنوك لأنها واحدة من الأنشطة الأساسية للمؤسسات المصرفية في تقديم القروض، فعلى الرغم من أهميتها فهي آخذة في التناقص تدريجياً على مدى العقود الماضية.⁴ إلا أن نسبة القروض المتعثرة تعكس الجودة الائتمانية للبنك، وتعتبر كمؤشر لإدارة مخاطر الائتمان، فتشير نسبة القروض المتعثرة إلى كيفية إدارة البنوك لمخاطر الائتمان الخاصة بها لأنها تحدد نسبة خسائر القروض بالنسبة إلى إجمالي القروض. وقد إستخدمت NPLR، كنسبة التعثر إلى إجمالي القروض والسلفيات. فدراسة (Gizaw, Kebede and Selvaraj, 2015) تؤكد أن نسبة القروض المتعثرة هي المؤشر الرئيسي لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية، وكما تقيس حجم مخاطر التخلف عن

¹ Fan Li ,Yijun Zou, op -cit, p39.

² -Yuga Raj Bhattarai, op -cit , pp49- 50.

³ - Abdelkader Boudriga and all, op -cit, pp. 286—287.

⁴ -Fan Li ,Yijun Zou, op- cit , pp42 - 43 .

سداد الإئتمان التي لحقت بالبنوك والتي أظهرت تأثيرا سلبيا كبيرا ذو دلالة إحصائية على الربحية المقاسة بالعائد على الأصول، ويمكن أن يتوقع وجود علاقة سلبية بين نسبة القروض المتعثرة والأداء المالي للبنوك التجارية. وأسفرت الدراسات التجريبية عن نتائج مختلفة، حيث وجدت دراسة (Li and Zou, 2014) ودراسة (Alshatti, 2015) الأثر الإيجابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض على الأداء المالي للبنوك. وخلافا لهذه النتائج، فإن دراسة كل من (Felix and Claudine, 2008)، (Kargi, 2011) و(Kodithuwakku, 2015) أظهرت التأثير السلبي للقروض المتعثرة على الربحية. في حين، دراسة (Kithinji, 2010) أكدت أن الجزء الأكبر من أرباح البنوك التجارية لا تتأثر بكمية القروض المتعثرة. كما وجدت دراسة (Jha and Hui, 2012) علاقة سلبية بين نسبة القروض المتعثرة والعائد على الأصول ولكن ليس لها معنوية إحصائية. بالرغم من أن هناك أدلة متضاربة بشأن هذه القضية في ضوء هذه النظرية، والغالبية العظمى من الأدبيات التجريبية تتوقع وجود علاقة سلبية بين القروض المتعثرة وأداء البنوك.¹

ووفقا لـ (Yang, 2012)، يمكن للقروض المتعثرة أن تؤثر سلبا على كفاءة إدارة المخاطر والإستثمار. فالبنوك التجارية تعرض نفسها لمخاطر التخلف عن السداد من المقترضين. فجودة تقييم المخاطر الإئتمانية وإدارة المخاطر وإيجاد مخصصات كافية للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها يمكن أن تقلل من مخاطر إئتمان البنوك، عندما يكون مستوى الأصول المتعثرة مرتفع، ومخصصات الأصول التي أصبحت ليست كافية للحماية ضد مخاطر التخلف عن السداد.²

ويمكن أن تعزى عوامل محددات القروض المتعثرة إلى كل من ظروف الإقتصاد الكلي والعوامل المحددة للبنوك. وقد وجدت دراسة (Rinaldi and Sanchis-Arellano, 2006) أن الدخل المتاح، البطالة والأوضاع النقدية لها تأثيرات قوية على القروض المتعثرة. وتوصلت دراسة (Berge and Boye, 2007) أن القروض المتعثرة حساسة للغاية لأسعار الفائدة الحقيقية والبطالة في النظام المصرفي في بلدان الشمال الأوروبي. وقد قام (Lawrence, 1995) بفحص نموذج وأدخل متغير تفسيري وهو احتمال التعثر، ويشير هذا النموذج إلى أن المقترضين من ذوي الدخل المنخفض لديهم معدلات أعلى للتعثر بسبب زيادة مخاطر مواجهة البطالة وعدم القدرة على سداد إلتزاماتهم. بعدها قامت دراسة (Rinaldi and Sanchis-Arellano, 2006)³ بتمديد نموذج (Lawrence, 1995) يسمح بإمكانية الإقتراض، ليس فقط للإستهلاك ولكن أيضا للإستثمار في الأصول

¹ -Yuga Raj Bhattarai, op-cit, p50.

² - Fan Li, Yijun Zou, op-cit, p43.

³ - Rinaldi, L and Sanchis-Arellano, A, **Household Debt Sustainability: What Explains Household Non-performing Loans? An Empirical Analysis**, ECB Working Paper. 2006, p 5.

الفصل الأول: الإطار النظري لمخاطر الائتمان وتقييم الربحية في البنوك

الحقيقية أو المالية. ويرون أن احتمال التعثر يعتمد على الدخل الحالي ومعدل البطالة الذي يرتبط بحالة عدم التأكد من معدلات الدخل والإقراض المستقبلية.¹

ويرى (Klein, 2013) أيضا أن القروض المتعثرة حساسة للعوامل على مستوى البنك، فالمستوى الأفضل لإدارة البنك التي تقيس الربحية في الفترة السابقة تولد قروضا أقل تعثرا. فمخاطر الإفراط المقيمة بنسبة القروض إلى الأصول ونمو معدل القروض المصرفية تؤدي إلى إرتفاع القروض المتعثرة في فترات لاحقة. وهذه الآثار هامة على مستوى البنك سواءً خلال فترة ما قبل الأزمة وفترات ما بعد الأزمة.²

ويمكن القول بأن العلاقة بين إدارة المخاطر والربحية تكمن في أن الربح هو الهدف النهائي للبنوك التجارية حتى يتسنى لجميع الإستراتيجيات المعدة والأنشطة تحقيق هذا الهدف. فتحسين الأداء المالي يتطلب تحسين وظائف وأنشطة البنوك التجارية. ومع ذلك، فعندما يضاعف البنك من أرباحه، فإنه سيؤدي إما إلى إرتفاع المخاطر أو إنخفاض التكاليف التشغيلية. دراسة (Koch and MacDonald, 2000) يجادلون بأن ربحية البنك سوف تتغير مباشرة مع المخاطرة في محافظ قروض البنك وعملياته. نتيجة لذلك، ومن أجل زيادة العائد، فالبنوك في حاجة إلى معرفة عوامل المخاطر التي لديها تأثير أكبر على الربحية، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى الأداء المالي للبنك. وكما ذكرنا سابقا أن مخاطر الائتمان هي العوامل الأكثر أهمية بالنسبة للبنوك التجارية، وهذا يعني أن احتمال تأثير مخاطر الائتمان على الربحية كبير جدا. ووفقا لـ (Fauziah Hanim Tafri and all, 2009)³ فإن إدارة المخاطر مهمة على حد سواء للبنوك وصانعي السياسات لنظام مصرفي قوي يمكن أن يعزز الإستقرار المالي للدولة ويزيد من مرونة الإقتصاد في مواجهة الأزمة الإقتصادية. وبالتالي فإن دراسة وقياس أثر إدارة المخاطر لربحية البنوك يعتبر أمرا حاسما للمؤسسات المالية.

الفرع الثاني: محددات مخاطر الائتمان

يقصد بمحددات مخاطر الائتمان أهم العوامل (المتغيرات التفسيرية) التي تؤثر على طاقة المقترض، أي على قدرته ورغبته في خدمة ديونها. وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

¹ - Fan Li, Yijun Zou, op -cit , p43.

² -Nir Klein, **Non-Performing Loans in CESEE: Determinants and Impact on Macroeconomic Performance**, International Monetary Fund WP/13/72 IMF Working Paper, 2013 , p 20.

³-Fauziah Hanim Tafri and all, op-cit, p1.

أولاً: متغيرات الإقتصاد الكلي: يعتبر فهم أسباب تعثر القروض أمر بالغ الأهمية لأغراض كثيرة منها إدارة المحافظ، تحديد متطلبات رأس المال للبنوك، وتسعير المنتجات الائتمانية التي تتعرض بشكل كبير إلى مخاطر الائتمان. وعلى الرغم من أنه من المعروف جيداً أن مخاطر الائتمان ترتبط أيضاً بالمؤسسات، فهناك الكثير من الغموض حول محددات المخاطر الائتمانية،¹ وأن أداء البنك يعتمد أيضاً على مختلف المحددات الداخلية والخارجية. فالمتغيرات الداخلية تتمثل في محددات البنك، أما المتغيرات الخارجية فتتربط بالبيئة الإقتصادية والمالية والمؤسسية.²

كما تعتبر متغيرات الإقتصاد الكلي ذات تأثير كبير على الجدارة الائتمانية لمعظم المؤسسات، وقد صنف كل من (Figlewski, Frydman and Liang) عوامل الإقتصاد الكلي إلى ثلاث مجموعات³:

1- عوامل متعلقة بالشروط العامة للإقتصاد الكلي مثل: معدل البطالة، معدل التضخم،... إلخ.

2- عوامل متعلقة بالإنتاج الذي يتحرك فيه الإقتصاد مثل: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التغيير في ثقة المستهلك،... إلخ.

3- عوامل الظروف المالية للسوق، أسعار الفائدة، عوائد الأسهم... إلخ.

وفيما يلي شرح لأهم محددات الإقتصاد الكلي لمخاطر الائتمان:

- **معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي The rate of growth in GDP:** يعتبر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مقياس كلي للأداء الإقتصادي للدولة، كما يستخدم من قبل الدائنين كمؤشر هام لقياس مستوى الجدارة الائتمانية للدولة المدينة.⁴ فقد أثبتت الأدبيات التجريبية (Suarina, Salas and Dimitrios P Louzis and (Fofack, 2005)؛ (2002)؛ (Khemraj and Pasha, 2009) و (all, 2011)) بأن هناك ارتباط كبير وسليبي بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والقروض المتعثرة. فإذا نظرنا إلى شرح هذه العلاقة السلبية نجد أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي عادة ما يزيد الدخل الذي يعزز في نهاية المطاف قدرة سداد القرض للمقترض والذي يساهم بدوره في خفض القروض المعدومة والعكس بالعكس.⁵

¹ - Ricardas Mileris, **Macroeconomic Determinants of Loan Portfolio Credit Risk in Banks**, Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, 23(5), 2012, p497.

² - Sami Ben Naceur and Mohammed Omran, **The effects of bank regulations, competition, and financial reforms on banks' performance**, Emerging Markets Review, 12 (2011), p5.

³ - Ricardas Mileris, op-cit, p498.

⁴ - محمد خالد أبو الفهم، محددات الجدارة الائتمانية للسلطة الوطنية الفلسطينية، المؤتمر العلمي الأول للإستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، يومي 8 - 9 مايو 2005، ص546.

⁵ - Muhammad Farhan and all, **Economic Determinants of Non-Performing Loans: Perception of Pakistani Bankers**, European Journal of Business and Management , Vol 4, No.19, 2012, p91.

- **معدل التضخم Inflation rate**: أشارت كل من دراسة (Khemraj and Pasha, 2009) و (Fofack, 2005) بأن هناك علاقة إيجابية بين التضخم في الإقتصاد والقروض المتعثرة. في حين أوضحت دراسة (While Nkusu, 2011) أن هذه العلاقة يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، وترى هذه الأخيرة أن التضخم يؤثر على قدرة سداد المقترضين للقروض سلبا أو إيجابا، فعند إرتفاع معدل التضخم يمكن أن تعزز قدرة سداد القرض للمقترض عن طريق خفض القيمة الحقيقية للديون غير المسددة. فضلا على ذلك يمكن زيادة التضخم أيضا أن تضعف قدرة سداد القرض للمقترضين عن طريق الحد من الدخل الحقيقي، علاوة على ذلك من خلال تسليط الضوء على دور التضخم في وجود معدل فائدة متغير، يوضح كذلك (While Nkusu, 2011) أن التضخم في هذا السيناريو يقلل من القدرة على خدمة ديون أصحاب القروض ويفرض على المقترضين ضبط أسعار فائدة الإقراض لتعديل العائد الحقيقي.¹

- **معدل البطالة Unemployment rate**: تشير دراسات (Gambera, 2000)؛ (Rinaldi and Bofondi and Ropele,)؛ (Berge and Boye, 2007)؛² (Sanchis-Arellano, 2006)؛ (2011)؛ (Vogiazas & Nikolaidou, 2011) و (Nkusu, 2011) أن هناك علاقة إيجابية بين معدل البطالة في الإقتصاد والقروض المتعثرة، والتفسير النظري لهذه العلاقة بأن زيادة البطالة في البلد تؤثر سلبا على دخل الأفراد مما يزيد من عبء ديونها، فمن الواضح أن خسارة الشخص لمصدر دخله سيؤثر هذا على إمكانية إعادة القرض، والبطالة المتزايدة في الإقتصاد ستؤثر سلبا على الطلب على منتجات المؤسسات التي تؤثر في نهاية المطاف على الإنتاج والمبيعات من المؤسسات، وهذا يؤدي في النهاية إلى إنخفاض في إيرادات المؤسسات مما يترتب عنه ديون متعثرة.³

- **سعر الصرف Exchange Rate**: أكدت دراسات أجريت على القطاعات المصرفية في الأسواق الناشئة على أهمية الأخذ بعين الإعتبار التعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة للقروض بالعملة الأجنبية لأنه في هذه الدول الثقة في عملة وطنية يمكن أن تكون محدودة بالمقارنة مع العملات الأجنبية المعترف بها دوليا (الدولار الأمريكي واليورو).⁴ ووفقا لدراسة (Khemraj Pasha, 2009) توجد علاقة إيجابية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والقروض المتعثرة. فتقدير أسعار الصرف قد يكون لها آثارا مختلفة، أي أنها يمكن أن تؤثر سلبا على قدرة سداد القرض من المؤسسات الموجهة نحو التصدير. ومن وجهة نظر (Fofack, 2005) يمكن أن

¹ - Muhammad Farhan and all, op-cit , p91.

² - أنظر في ذلك إلى :

-Rinaldi, L and Sanchis-Arellano, op-cit, p24.

³ - Muhammad Farhan and all, op-cit , p 91.

⁴ - Anna Pestova, Mikhail Mamonov, **Macroeconomic and bank-specific determinants of credit risk: evidence from Russia**, Economics Education and Research Consortium and funded by GDN, series 13 /10e, 2013 , pp 6-7.

الفصل الأول: الإطار النظري لمخاطر الائتمان وتقييم الربحية في البنوك

تؤثر إيجابيا على قدرة سداد القرض للمقترضين بالعملة الأجنبية، وبالتالي فالعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الإسمي (ويشمل التضخم) والقروض المتعثرة هي غير محددة¹.

كما أن عوامل الإقتصاد الكلي تساعد في رصد ومراجعة المخاطر الائتمانية بشكل فعال، وأن تقييم أداء الإقتصاد يتم من خلال قياس حجم ونوعية نموه، وأن تقييم طبيعة وحجم أداء الإقتصاد تتم من خلال تحليل مجموعة من المتغيرات نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم 1-1 : محددات الإقتصاد الكلي لمخاطر الائتمان

المتغير	الشرح	القياس	التأثير المتوقع
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)	يقاس بحجم الإقتصاد المعدل بتغيرات الأسعار و معدلات التضخم. ويقاس بالأسعار الثابتة للمنتجات والسلع والخدمات النهائية والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعني الناتج المحلي بالأسعار في السنة الأساسية مضروبة في كميات السنة الحالية	(-)
الناتج المحلي الإجمالي الفردي	الناتج المحلي الإجمالي المعدل بعدد السكان لقياس متوسط إنتاجية الشخص الواحد	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوما على عدد السكان	(-)
معدل الفائدة للإقراض	تكلفة رأس المال في إقتصاد /مكافأة للإستثمارات.	يقيس السعر الذي سيدفعه المقترضين لأصحاب رؤوس الأموال وفي الوقت نفسه يقيس السعر الذي سيقترض به المقترضين أموالهم إلى المؤسسة في مقابل الإستهلاك.	(+)
سعر الصرف	قيمة عملة دولة ما مقابل عملة أخرى	قيمة عملة دولة ما مقابل عملة أخرى	(-)
معدل التضخم	الزيادة العامة في أسعار السلع. ويقاس مدى تدني قيمة العملة	يقاس باستخدام مؤشر الأسعار، وعلى أساس سلة ممثلة للسلع والخدمات.	(+)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مجموعة من المراجع²

ثانيا: المتغيرات المحددة المصرفية: لا تنحصر محددات القروض المتعثرة حصرا على عوامل الإقتصاد الكلي التي ينظر إليها على أنها عوامل خارجية تؤثر على الصناعة المصرفية. وعلى العكس من ذلك، فمن المتوقع أن تؤثر السمات المميزة للقطاع المصرفي وسياسة خيارات كل بنك خاصة فيما يتعلق بجهوده لتحسين الكفاءة وإدارة المخاطر على تطور القروض المتعثرة.³

¹ -Muhammad Farhan and all, op-cit , p92

² - أنظر في ذلك إلى:

- Beatrice Njeru Warue, op-cit , 145.

- Gitonga Kariuki Washington, op cit , p10.

³ - Dimitrios P. Louzis, and all, **Macroeconomic and bank-specific determinants of non-performing loans in Greece: A comparative study of mortgage, business and consumer loan portfolios** , Journal of Banking & Finance , 2011, p4.

كما وجدت بعض الدراسات إرتباط القروض المتعثرة بعوامل محددة ذات علاقة بالبنك. فقد حاول (Berger and DeYoung, 1997) التحقيق في وجود علاقة سببية بين نوعية القروض، وكفاءة التكلفة ورأس مال البنك بإستخدام عينة من البنوك الأمريكية التجارية للفترة 1985 – 1994، حيث إستخدم أربع فرضيات إضافة إلى فرضيات أخرى تم تطويرها في الأدبيات الموجودة، حيث تم إختبار الفرضيات التالية¹:

1- فرضية الإدارة السيئة I (Bad management I Hypothesis): حسب "فرضية الإدارة السيئة I" يعتقد أن البنوك غير كفؤة، المقيمة بإنخفاض مستوى كفاءة التكلفة، فضلا عن تخصيص موارد كافية لتقييم جودة المقترض، يؤدي إلى زيادة في القروض المتعثرة في المستقبل. ففي دراسة (Berger and DeYoung, 1997) وجدوا أن إنخفاض في كفاءة التكاليف يؤدي إلى زيادة في القروض المتعثرة في المستقبل. أيضا، (Podpiera and Weill, 2008) قدما أدلة تجريبية عن وجود علاقة سلبية بين كفاءة التكلفة ومشاكل القروض في القطاع المصرفي التشيكي خلال الفترة من 1994 إلى 2005. وفي الآونة الأخيرة، دراسة (Dimitrios P. Louzis and all, 2011) توصلوا إلى أن القروض المتعثرة في أكبر تسعة بنوك يونانية خلال الفترة 2003-2009، ترتبط كفاءة التكلفة المنخفضة بشكل إيجابي مع إرتفاع في القروض المتعثرة في المستقبل. وأحد التفسيرات للعلاقة السلبية بين كفاءة التكلفة ومشاكل القروض تعتمد على حقيقة أن المديرين السيئين لا يراقبون ولا يضبطون النفقات التشغيلية بطريقة كافية، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض كفاءة التكلفة. وبالتالي فالمديرون السيئون لديهم ضعف مهارات في التصنيف الائتماني، تقييم الضمانات، رصد القروض ومراقبة المقترضين. فعندما يعتمد المديرون في تسيير العمليات المصرفية الحالية على عدم الكفاءة سوف يؤدي ذلك إلى نمو القروض المتعثرة في المستقبل. وعليه تتم صياغة الفرضية التالية فيما يتعلق بالسببية بين كفاءة التكلفة ومشاكل القروض بالشكل الآتي:

فرضية الإدارة السيئة I: أن هناك علاقة سلبية بين كفاءة التكلفة والقروض المتعثرة في المستقبل.

أو فرضية الإدارة السيئة I: "عدم كفاءة التكلفة المرتفعة يؤدي إلى نمو القروض المتعثرة في المستقبل."

¹ - أنظر في ذلك إلى :

- Allen N Berger. and Robert DeYoung, **Problem Loans and Cost Efficiency in Commercial Banks**, Journal of Banking and Finance, Vol. 21, 1997, pp 4-6.

- Dimitrios P. Louzis, and all, op cit, p p 4-5.

- Fawad Ahmad and Taqadus Bashir, **Explanatory Power of Bank Specific Variables as Determinants of Non-Performing Loans: Evidence from Pakistan Banking Sector**, World Applied Sciences Journal 22 (9): 1220-1231, 2013, pp1221-1224.

- Hasna Chaibi, **Determinants of Problem Loans: Non-performing Loans vs. Loan Quality Deterioration**, International Business Research; Vol. 9, No. 10; 2016, pp87-89.

- Faiçal Belaid, **Loan quality determinants: evaluating the contribution of bank-specific variables, macroeconomic factors and firm level information**, International and Development Studies Working Paper No: 04, 2014, pp3-4.

2- فرضية عدم كفاية الموارد المخصصة لمتابعة ومراقبة القروض **Skimping Hypothesis** : حسب هذه الفرضية يمكن أن يكون هناك علاقة إيجابية بين كفاءة التكلفة والمخاطر في البنوك الضعيفة، حيث تم مناقشة هذه الفرضية من قبل (Berger and DeYoung, 1997) ودراسة (Dimitrios P Louzis and all, 2012). من وجهة النظر هذه، تؤثر الموارد المخصصة لمتابعة ومراقبة القروض وتحمل مسؤولية فشلها مالياً على كفاءة التكلفة وعلى جودة قروض البنك، حيث أن ارتفاع كفاءة التكلفة يؤدي إلى زيادة ونمو القروض المتعثرة (NPLs)، بدلا من تحقيق أرباح قصيرة الأجل، تفضل البنوك التكاليف المنخفضة على المدى الطويل والتي لها تأثير على جودة القروض. وعليه، فعلى المسيرين إتخاذ قرار التوازن بين كفاءة التكلفة والموارد المخصصة لحماية فشل القروض، وتقييم الضمانات، ومراقبة ومتابعة القروض القائمة. أي أن البنوك التي تفضل كفاءة تكاليف مرتفعة تركز جهود أقل لضمان جودة القروض، وبالتالي سيكون لديها زيادة مرتفعة في القروض المتعثرة على المدى الطويل. وعليه تتم صياغة الفرضية بالشكل التالي:

فرضية عدم كفاية الموارد المخصصة لمتابعة ومراقبة القروض: هناك علاقة إيجابية بين كفاءة التكلفة والقروض المتعثرة في المستقبل. أو "عدم كفاءة التكلفة المنخفضة يؤدي إلى نمو القروض المتعثرة في المستقبل."

3- فرضية المجازفة الأخلاقية **Moral hazard Hypothesis** : تميل البنوك التي رؤوس أموالها منخفضة إلى زيادة الأرباح من خلال زيادة في مخاطر محفظة القروض عن طريق تخصيص الأموال للمقترضين ذوي الجودة المنخفضة، وهذا ما يؤدي إلى نمو القروض المتعثرة في المستقبل. هذه الممارسة من قبل البنوك تندرج تحت فرضية المجازفة الأخلاقية، لأن البنوك تدرك أنها تجري رسمة ضعيفة (thinly) ولكن مع ذلك تزيد من مخاطر محفظة القروض. فرأس المال المنخفض سوف يؤدي إلى نمو القروض المتعثرة في المستقبل. حسب هذا الاتجاه، (Berger and DeYoung, 1997) قدموا أدلة تدعم فرضية المجازفة الأخلاقية. من خلال إختبار سلوك المخاطرة لعينة من البنوك التجارية في الولايات المتحدة مع نسبة الملاءة (نسبة رأس المال إلى الأصول). وهم يجادلون بأن البنوك مع رأس المال أكبر من المرجح أن ترتبط معنويا بانخفاض مخاطر أخلاقية. في دراسة (Salas and Saurina, 2002) لمتغيرات الإقتصاد الكلي والإقتصاد الجزئي كمحددات لتفسير القروض المتعثرة في البنوك التجارية والإدخار الإسبانية للفترة 1985-1997. توصلت النتائج إلى العلاقة المعنوية والسلبية لنسبة الملاءة مع القروض المتعثرة. وبالتالي فهم يؤيدون ذلك، فالبنوك بانخفاض رأس مال تميل إلى ارتفاع مستويات القروض المتعثرة، وهو ما يتماشى مع فرضية "المجازفة الأخلاقية". وعليه صياغة الفرضية تكون كالآتي:

فرضية المجازفة الأخلاقية: "رأس المال المنخفض يؤدي إلى نمو في القروض المتعثرة في المستقبل."

4- فرضية تأثير حجم **Size Effect Hypothesis** : يتيح حجم البنك فرصة التنوع في الإقراض، وبالتالي قروض البنوك ستوزع بين القطاعات المختلفة، وتنخفض فرص القروض المتعثرة بالمقارنة مع القروض المركزة في قطاع واحد. وعليه فإن التنوع يدعم الإرتباط السلبي بين القروض المتعثرة وحجم البنوك. فقد إستخدمت دراسة (Hu, Jin- Li and all, 2004)¹ بيانات بانل خلال الفترة من 1996-1999، ووجدت أن البنوك ذات الملكية الحكومية العليا تواجه إنخفاض قروض متعثرة. وخلصت أيضا إلى أن حجم البنك يؤثر سلبا على القروض المتعثرة. وبالتالي يمكن إستنتاج أن الزيادة في حجم البنك يقلل من القروض المتعثرة في المستقبل. لكن (Stren and Feldman, 2004) يزعمان أن البنوك الكبيرة الحجم أكثر عرضة لإلتخاذ المخاطر من خلال منح القروض للمقترضين حتى بأقل جودة. في الواقع، من المعروف أن الحكومة تحمي المؤسسات المالية الكبيرة ودائنها من الإفلاس. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تزيد من نفوذ البنوك الكبيرة، وبالتالي تمديد القروض للمقترضين أقل جودة. وتكون صياغة هذه الفرضية على النحو الآتي:

فرضية تأثير الحجم: "الزيادة في حجم البنك يؤدي إلى تراجع القروض المتعثرة."

5- فرضية الإدارة السيئة **(Bad management II Hypothesis)**: وجدت الأدبيات الحالية العلاقة المتناقضة بين القروض المتعثرة وأداء الإدارة. فمن العلاقات المحتملة هي أن ضعف الأداء (عدم كفاءة التكلفة المرتفعة) يزيد من القروض المتعثرة في المستقبل وهو ما يشبه فرضية الإدارة السيئة I بسبب إنخفاض كفاءة التكلفة ويرجع ذلك إلى ضعف أداء الإدارة. فالأداء السيء يؤدي لأقل جودة من المهارات المتعلقة بنشاط الإقراض (نفس فكرة فرضية "الإدارة السيئة I"، مع نسبة كفاءة التكلفة الماضية كمؤشر لجودة الإدارة) التي تنص على العلاقة السلبية بين الأرباح الماضية والقروض المتعثرة. وجدت دراسة (Dimitrios P. Louzis and all, 2011) علاقة سلبية بين الأداء (يقاس بإستخدام العائد على الأموال الخاصة) ومشاكل القروض (تقاس بالقروض المتعثرة) للنظام المصرفي اليوناني. ومن الممكن أن تكون هناك علاقة إيجابية أيضا حسب ما قدمه (Rajan, R 1994)، وحجة العلاقة الإيجابية هي أن مديري البنوك يقومون بإقناع المستثمرين المحتملين والسوق فيما يتعلق بربحية الإقراض والآفاق المستقبلية للإقتصاد والقطاع المالي، وتتبنى سياسة الائتمان المتساهلة لزيادة الأرباح الحالية، مما يؤدي إلى كفاءة التكلفة الحالية ونمو القروض المتعثرة في المستقبل. وبالتالي، قد يكون للأداء الجيد الماضي تأثيرا إيجابيا على نمو القروض المتعثرة في المستقبل، وعليه فإنه يمكن إستنتاج أن الأداء الجيد الحالي للإدارة يمكن أن يكون مرتبط بشكل إيجابي مع نمو القروض المتعثرة. وهنا أداء الإدارة يمكن أن يستخدم كبديل لجودة الإدارة كما في فرضية الإدارة السيئة. وصياغة الفرضية تكون كالآتي:

فرضية " الإدارة السيئة II ": ترتبط الأرباح الماضية سلبا مع زيادة في القروض المتعثرة.

¹ - لمزيد من التفصيل أنظر إلى :

- Hu, Jin-Li and all, **Ownership and Non-performing Loans: Evidence from Taiwan's Banks**, Developing Economies, XLII-3, 2004, 405-420.

6- فرضية مسابرة الإتجاهات الدورية لسياسة الائتمان Procyclical Credit Policy Hypothesis :

أشارت الأدبيات التطبيقية أن البنوك تعتمد سياسة إئتمان متسامحة خلال فترة الإزدهار وتتبنى سياسة صارمة في الركود الإقتصادي. كما أكد كل من (Marcucci, J. and M. Quagliariello, 2008) أن القروض المتعثرة تتبع الإتجاه الدوري، بالزيادة خلال الإزدهار والإنخفاض خلال الركود الإقتصادي. وخلص Babihuga . R, (2007) أن الدخل المصرفي يتناسب عكسيا مع حجم البنك، مما يشير إلى أن الإقتصاديات ذات الدخل المنخفض مع التنمية المالية المنخفضة لديها علاقة سلبية بين كفاية رأس المال ودورة الأعمال التجارية business cycle، والعكس بالعكس. وبالتالي يتوقع التأثير الإيجابي لدورة الأعمال التجارية على القروض المتعثرة في الإقتصاديات مع التنمية المالية المنخفضة. وعلاوة على ذلك، أشارت دراسة (Festic Mejra and all, 2011) إلى أن تقلبات الدورة الإقتصادية والنمو الإقتصادي المرتفع يزيد من الإئتمان في البلد، ولكن التباطؤ المفاجئ أو الإنخفاض في النمو الإقتصادي يؤديان إلى نمو في القروض المتعثرة بسبب عدم قدرة المقترضين على سداد القروض. وبالتالي نمو الإئتمان في الإزدهار ينتج عنه نمو القروض المتعثرة في الركود الإقتصادي. وتتم صياغة الفرضية على النحو الآتي:

فرضية مسابرة الإتجاهات الدورية لسياسة الإئتمان: " نمو الإئتمان ينتج عنه نمو القروض المتعثرة في المستقبل".

7- فرضية تأثير معدل الفائدة على الودائع Deposit Rate Effect Hypothesis : خلال المنافسة

القوية للبنوك تقدم أسعار فائدة تنافسية على الودائع لجذب الأموال وتسديد التكاليف الحدية للمقترضين. فالبنوك التي تقدم أعلى معدلات الفائدة على الودائع لها حصة أكبر من الودائع وانخفاض في هوامش أسعار الفائدة، في حين أن البنوك التي تقدم إنخفاض في معدلات الفائدة على الودائع لديها حصة صغيرة من الودائع وإرتفاع في هامش سعر الفائدة. وبالتالي يمكن إستنتاج أن تركيز السوق يرتبط بشكل إيجابي ومعنوي مع هامش معدل الفائدة. فالبنوك مع إنخفاض الرسملة وإرتفاع المخاطر تزيد من عملائها من خلال تقديم أسعار تنافسية أعلى ولها هامش معدل فائدة أقل. أشار كل من (Uhde, A. and U. Heimeshoff, 2009) أن الزيادة في أسعار الفائدة إلى معدلات الودائع على المدى القصير تؤدي إلى زيادة تكاليف البنوك من الأموال، مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات فائدة الطلب على القروض. ويرتبط النمو في معدلات الإقراض بشكل إيجابي مع تعثر القروض، وبالتالي يؤدي إلى نمو القروض المتعثرة في البنوك. وعليه تصاغ الفرضية على النحو التالي:

فرضية تأثير معدل الفائدة على الودائع: "النمو في أسعار الفائدة على الودائع لها تأثير إيجابي على القروض المتعثرة".

8- فرضية أثر نسبة الودائع إلى القروض Deposits to Loans Ratio Effect Hypothesis:

يمكن أن تستخدم نسبة الودائع إلى القروض في تقدير تقريبي للربحية على الودائع، أو تقدير تقريبي لنسبة الإحتياطي المصرفي، أو يمكن استخدامها لقياس الإدخار الوطني. وأن نمو نسبة الودائع إلى القروض يمكن أن يتوقع منها تراجع في نسبة القروض المتعثرة. فالتفسير النظري للعلاقة هو أن النمو في نسبة الودائع إلى القروض يعني زيادة أكبر في الودائع مقابل القروض. كما أن زيادة نمو ودائع البنوك في المقابل عدم زيادة نمو القروض، يدل هذا على أن البنوك تحشى المخاطرة وتقرض فقط العملاء الذين لديهم تاريخ إئتماني جيد وتكون قادرة على سداد القرض. وبالتالي تصاغ الفرضية بالشكل التالي:

فرضية أثر نسبة الودائع إلى القروض: النمو في نسبة الودائع إلى القروض لها تأثير سلبي على القروض المتعثرة.

9- فرضية تأثير ملكية القطاع العام: State ownership Effect Hypothesis : تلعب ملكية الدولة

دورا في تشكيل سلوك مخاطرة المصرفيين، وبالتالي مستوى القروض المتعثرة. ومن المتوقع أن تظهر مستويات أعلى من القروض المتعثرة في البنوك التي تسيطر عليها الدولة. ويمكن أن نقدم تفسيران لذلك، أولا، بسبب التنمية فالبنوك المملوكة للدولة تميل إلى تخصيص نسبة من القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن المخاطر والعوائد الخاصة بها. ثانيا، عادة البنوك التي تسيطر عليها السلطات الرسمية تعاني من ضعف قدرات التقييم والإسترداد في التعامل مع المقترضين المتعثرين.¹ بدلا من ذلك يرى (Hu et al, 2004) بأن المخاطرة في البنك تعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية هي: الضغط السياسي political lobbies ، الفساد وتأثير الملكية المشتركة (القطاع الخاص وملكية الدولة). تجريبيا، توصل (Hu et al, 2004) وباستخدام بيانات بانل لـ 40 مصرفا في تاوان خلال الفترة 1996-1999 إلى إيجاد علاقة إيجابية بين حصة رأس المال المملوكة للدولة ومستوى القروض المتعثرة.² دراسة (Barth et al, 2004)، إستنادا إلى نتائج المسح التي أنشئت في عام 1999 والتي تغطي 107 بلدا، وجدت أن الملكية العامة ترتبط بشكل إيجابي مع القروض المتعثرة. كما توصل أيضا إلى أن الأنظمة المصرفية التي تسيطر عليها ملكية الدولة تميل إلى أن تكون أكثر فسادا. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، (Garcia-Marco and Robles-Fernandez, 2007) وجدوا أن البنوك التجارية الإسبانية (القطاع الخاص) هي أكثر تعرضا للمخاطر من بنوك الودائع (وخصوصا المملوكة للدولة).³ وأشارت دراسة (Novaes and Werlang, 1995) أن الأداء الضعيف بالنسبة للبنوك التي تسيطر عليها الدولة في البرازيل والأرجنتين بسبب إرتفاع نسبة مشاكل القروض الممنوحة إلى الحكومة. وفي تحليل لدراسة (Micco and all, 2004) لـ 50000 مؤسسة مالية مع أنواع الملكية المختلفة التي تغطي 119 بلدا. وخلص الباحثون إلى أن القروض المتعثرة

¹ - Abdelkader Boudriga and all, **Problem loans in the MENA countries: bank specific determinants and the role of the business and the institutional environment**, Bankers , Markets and Investors, N 121 , 2012, p 5.

² - Hu, Jin-Li and all, **op-cit**, p 5 , pp12 - 13

³ - Abdelkader Boudriga and all , **Problem loans in the MENA countries: bank specific determinants and the role of the business and the institutional environment**, op-cit, p 5.

تميل إلى أن تكون أعلى بالنسبة للبنوك مع ملكية الدولة من مجموعات أخرى. ويفسر ذلك بسبب التنمية الإقتصادية نظرا للبنوك المملوكة للدولة في الإقتصاديات النامية.¹ وعليه تتم صياغة الفرضية على النحو الآتي: فرضية تأثير ملكية القطاع العام: ترتبط البنوك المملوكة للدولة إيجابا بمستويات القروض المتعثرة.

10- فرضية تأثير الملكية الأجنبية: **Foreign ownership Effect Hypothesis**: للملكية الأجنبية

تأثير إيجابي على سلامة البنوك بإعتبارها دافعا مهما في تحسين أداء المؤسسات والحد من المخاطرة. ويشير (Levine, 1996) أن المساهمة الأجنبية تؤدي إلى تحسين الخدمات المالية وسهولة الوصول إلى الأسواق المالية الدولية.² وفقا لذلك قدم كل من (Lensink and Hermes, 2004) تقريرا عن الأثر المفيد للملكية الأجنبية على رأس المال والمهارات البشرية والتكنولوجيا خاصة في البلدان النامية. في الواقع، هذه الخبرة الدولية تؤدي أيضا إلى تحسين الكفاءات المحلية من خلال التدريب ونقل المعرفة. كما يمكن للمساهمة الأجنبية أيضا تحسين جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة. كما أفادت تجريبا دراسات مختلفة عن التأثير المفيد للملكية الأجنبية في نتائج البنوك: القروض المتعثرة؛ أداء البنك والمخاطرة.³ فقد توصلت دراسة (Barth et al, 2002) إلى التأثير السلبي للملكية الأجنبية على القروض المتعثرة في تحليل بيانات عدة الدول. وتوصلوا إلى أن البنوك الأجنبية ترفع من جودة القروض في البلد، ويمكن أن تؤدي إلى تحسين جودة إئتمان البنوك المحلية. وفي الوقت نفسه، تبين دراسة (Boubakri et al, 2005) أن المشاركة الأجنبية تقلل من مستوى معدلات المجازفة للتعرض للمخاطرة بين البنوك على عينة من 81 بنكا من 22 دولة نامية. وأخيرا، دراسة (Micco et al, 2004) وجدت أن المصارف الخاضعة لرقابة أجنبية هي الأكثر أداءا من المصارف المحلية لبيانات من الدول الناشئة.⁴ في حين أشارت دراسات أخرى للآثار السلبية للمساهمة الأجنبية مثل دراسة (Goldberg et al, 2000). ففي الآونة الأخيرة، الأزمة المالية التي نشأت في الإقتصاديات ذات الدخل المرتفع، والتي إنتشرت بسرعة في الإقتصاديات النامية من خلال الإستثمار، وضعت تحت سؤال الرغبة في الأموال الأجنبية، ولا سيما من البلدان المتقدمة. ففي الواقع، لا بد من التأكيد على أن تأثير المساهمة الأجنبية يعتمد على أصله (من الدول النامية مقابل الدول المتقدمة)، بشكل خاص، دخول المساهمات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تطورت في الآونة الأخيرة فقط بسبب الحواجز أمام الدخول، تنبع من الدول العربية والغربية على حد سواء. ويظهر هذا الوجود الأجنبي أيضا بعض الفوارق بين البلدان. وترتبط هذه الإختلافات أساسا بحصة من الأصول المملوكة للبنك من قبل الأجانب،⁵ وعليه تكون صياغة الفرضية على النحو التالي:

¹- Abdelkader Boudriga and all, **Banking supervision and nonperforming loans: a cross-country analysis**, Journal of Financial Economic Policy , Vol. 1 No. 4, 2009, p 290.

²-Levine, R., **Foreign banks, financial development, and economic growth**, in Claude, E.B. (Ed.), International Financial Markets, AEI Press, Washington, DC, 1996, pp 224-250.

³ - Abdelkader Boudriga and all, **Problem loans in the MENA countries: bank specific determinants and the role of the business and the institutional environment**, op -cit , pp 4-5

⁴- Abdelkader Boudriga and all, **Banking supervision and nonperforming loans: a cross-country analysis**, op-cit, p 290.

⁵ - Abdelkader Boudriga and all , **Problem loans in the MENA countries: bank specific determinants and the role of the business and the institutional environment**,op-cit, pp 4-5.

الفصل الأول: الإطار النظري لمخاطر الائتمان وتقييم الربحية في البنوك

فرضية تأثير الملكية الأجنبية: ترتبط الملكية الأجنبية سلباً مع القروض المتعثرة.

لا يمكن تحديد المخاطر الائتمانية بعوامل الاقتصاد الكلي فقط، وإنما يوجد عوامل تخص كل بنك على حدى لها تأثير على القروض المتعثرة. ومن بين هذه العوامل الفردية المحددة¹: نسبة الملاءة، نسبة عدم الكفاءة، العائد على الأموال الخاصة، حجم البنك والدخل من غير الفوائد. وعليه تتأثر المخاطر الائتمانية بالعديد من العوامل الداخلية، والتي نوردتها في الجدول التالي:

جدول رقم 1-2: المحددات المصرفية لمخاطر الائتمان

المتغير	الرمز	القياس	الفرضية	الأثر المتوقع
حجم البنك	BAS	لوغاريتم مجموع الأصول	فرضية تأثير الحجم	(-)
السيولة المصرفية	LTD	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	المجازفة الاخلاقية	(+)
نسبة الملاءة	SR	الحقوق الملكية / إجمالي الأصول	المجازفة الاخلاقية	(-)
قوة السوق	MP	نسبة إجمالي القروض للبنك إلى إجمالي القروض من جميع البنوك في السنة.	فرضية تأثير الحجم	(-)
نسبة الإحتياطي	RR	نسبة الأصول غير ربحية إلى إجمالي الودائع لبنك في السنة	فرضية أثر نسبة الودائع إلى القروض	(-)
معدل الودائع	DR	نسبة تكاليف الفوائد إلى إجمالي الودائع للبنك خلال السنة	فرضية تأثير معدل الودائع	(+)
العائد على الاصول	ROA	نسبة صافي الدخل إلى مجموع الأصول	فرضية الإدارة السيئة II فرضية مسايرة الإتجاهات الدورية لسياسة الائتمان	(-) (+)
العائد على حقوق الملكية	ROE	نسبة صافي الدخل إلى الأموال الخاصة	فرضية الإدارة السيئة II فرضية مسايرة الإتجاهات الدورية لسياسة الائتمان	(-) (+)
معدل نمو القروض	CG	(قروض السنة الحالية - قروض السنة السابقة) / قروض السنة السابقة	فرضية مسايرة الإتجاهات الدورية لسياسة الائتمان	(+)
عدم كفاءة التشغيل	IE	إجمالي نفقات التشغيل / مجموع إيرادات التشغيل	فرضية الإدارة السيئة I فرضية عدم كفاية الموارد المخصصة لمراقبة ومراقبة القروض	(+) (-)
كفاءة الإدارة	MGT	أرباح الأصول / إجمالي الأصول	فرضية الإدارة السيئة II	(-)
ملكية عمومية	State	البنك المملوك للقطاع العام يأخذ القيمة 1 وخلافاً لذلك يأخذ القيمة 0	فرضية تأثير ملكية القطاع العام	(+)
ملكية أجنبية	Forg	البنك المملوك للقطاع الأجنبي يأخذ القيمة 1 وخلافاً لذلك يأخذ القيمة 0	فرضية تأثير الملكية الأجنبية	(-)

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مجموعة من المراجع²

¹- Jung Hyun Park, Lei Zhang , **Macroeconomic and Bank-Specific Determinants of the U.S. Non-Performing Loans: Before and During the Recent Crisis**, Master of Science In Finance, Simon Fraser University, 2012, pp10-12.

²- أنظر في ذلك إلى :

-Fawad Ahmad and Taqadus Bashir, op-cit , p 1224.

- Faïçal Belaid, op - cit, p 5.

- Dimitrios P. Louzis and all, op-cit, p 31.

المبحث الثاني: الربحية، النظريات والنماذج والمفاهيم

إرتأينا في هذا المبحث التطرق لمفهوم تقييم الربحية في النظام المصرفي؛ ثم تناول أهم المقاييس المختلفة في تقدير أداء وربحية البنوك؛ وأخيرا التعرّيج على أهم النظريات والنماذج التي تناولت تقييم الأداء والربحية في البنوك.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الربحية في النظام المصرفي

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقها، فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها وهو يعتبر المطلب الرئيسي للمساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية. وتسعى المصارف التجارية إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة، ثم إستخدام هذه الموارد في شكل تسهيلات إئتمانية وإستثمارات مالية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطرة متدنية حيث يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن.¹

وتعتبر الربحية مؤشرا على قدرة البنوك على تحمل المخاطر و/ أو زيادة رؤوس أموالها، فهي تشير إلى القدرة التنافسية للبنوك وتقيس جودة الإدارة. وتنقسم محددات ربحية البنوك التجارية إلى فئتين: محددات داخلية وهي التي يمكن للإدارة السيطرة عليها؛ أما المحددات الخارجية فهي التي لا يمكن للإدارة التحكم فيها. فتعكس العوامل الداخلية سياسة إدارة البنوك وإتخاذ قرارات بشأن مصادر وإستخدامات الأموال ورأس المال وإدارة السيولة وإدارة النفقات. وهذا النوع من عوامل الربحية يمكن فحصها في البيانات المالية للبنوك التجارية. أما العوامل الخارجية فهي عوامل البيئة.²

ويمكن تقييم أهمية ربحية البنوك على المستويين الجزئي والكلّي للإقتصاد. فعلى المستوى الجزئي، الربح هو شرط أساسي لتنافسية المؤسسة المصرفية والمورد المالي الأخص، وهو ليس مجرد نتيجة لذلك ولكن أيضا ضرورة لنجاح الصناعة المصرفية في فترة تزايد المنافسة في الأسواق المالية. ولذلك فالهدف الرئيسي لإدارة البنوك، والشرط الأساسي لإجراء أي عمل، هو تحقيق الربح. أما على المستوى الكلّي، فالقطاع المصرفي السليم والمربح أكثر قدرة على تحمل الصدمات السلبية والمساهمة في إستقرار النظام المالي.³

¹ - منى صبحي عبد الفتاح مصطفى، قياس تأثير المحددات الداخلية والخارجية على ربحية البنوك (دراسة على بنوك القطاع العام)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2013، ص 5.

² - Guru, B.K., Staunton, J., Balashanmugam, B., **Determinants of commercial bank profitability in Malaysia**. In: Paper presented at the Proceedings of the 12th Annual Australian Finance and Banking Conference, Sydney, Australia, December 16-17, 1999. P 3.

³ - Vighneswara Swamy, **Modelling Bank Asset Quality and Profitability: An Empirical Assessment**, Economics Discussion Papers, No 2015-27, April 2015, p 7.

ونظرا لأهمية ربحية البنوك على المستويين الجزئي والكلبي، قام الباحثون والأكاديميون وإدارات البنوك والسلطات الرقابية المصرفية بتطوير إهتماما كبيرا في العوامل التي تحدد ربحية البنوك. ففي دراسة (Allen . N. Berger, 1995) توصل إلى أن رأس مال المصرف يكون له تأثيرا إيجابيا على الربحية، فهناك علاقة إيجابية بين إرتفاع رأس المال وزيادة الأرباح.¹ كما أن زيادة التعرض لمخاطر الائتمان له تأثير سلبي على الربحية.²

فإستقرار القطاع المصرفي يرتبط إرتباطا وثيقا بالربحية وهيكل رأس مال القطاع، وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أن القطاع المصرفي الذي يعاني من مشاكل الربحية وهيكل رأس المال قد يكون له تأثير مدمر على الإقتصاد. وفي هذا الإطار، فإن القطاع المصرفي لن يكون قادرا على توليد الائتمان للإقتصاد .

المطلب الثاني: المقاييس المختلفة في تقدير الأداء والربحية

تسعى المصارف لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح، إذ يعتبر الربح من الأهداف الرئيسية للبنك. ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يقوم بتوظيف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه بعوائد مناسبة. وعليه نود في هذا المطلب توضيح أهم المقاييس المختلفة في تقدير الأداء والربحية.

الفرع الأول: المقاييس المحاسبية الخاصة بتقدير الأداء

استخدمت معدلات الأداء المحاسبية كمقاييس لتقييم الإيرادات التي تحققها المؤسسات ومن بينها المؤسسات المالية البنكية، إلا أنها تعرضت لكثير من الإنتقادات، لعل أهمها أنها تعكس فقط المعلومات السابقة ولا تأخذ التدفقات النقدية المستقبلية والمخاطر بعين الإعتبار، وهناك إحتتمالية تحريفها بواسطة التأثير من قبل القواعد المحاسبية المستخدمة.

وهناك مجموعة من المقاييس التي يتم الإعتماد عليها في قياس أداء وربحية البنوك، ولعل من أبرز المقاييس المحاسبية المعتمدة على المعلومات المحاسبية والمستمدة من القوائم المالية للبنوك، هذه المؤشرات يعبر عنها بأنها مقاييس تقليدية لقياس الربحية لا تزود بمعلومات عن كيف يمكن لإدارة البنك من إضافة قيمة لحملة الأسهم إذا كان هدفها هو تعظيم ثروة حملة الأسهم وتكوين قيمة للبنك، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي³:

¹ - Allen . N. Berger, **The Relationship Between Capital and Earnings**, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 27, No. 2 , May 1995, P21.

² -Athanasoglou, P.P and all, **Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability**, MPRA Paper 32026, University Library of Munich, Germany, 2005, p25.

³ - محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013، ص ص 246 - 247.

1- معدل العائد على الأصول: Return on Asset (ROA): يقيس معدل العائد على الأصول فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية بالمؤسسة. إذ يعتبر معدل العائد على الأصول مقياسا كليا يعبر عن أداء البنوك، لأنه يحمل في طياته قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل. ويبين الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول، ويتم قياسه بقسمة النتيجة الصافية على متوسط مجموع الأصول. وزيادة النسبة مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياستها التشغيلية والإستثمارية والتمويلية.

2- معدل العائد على الأموال الخاصة: Return on Equity (ROE): تعتمد البنوك بسبب طبيعتها الخاصة إلى الرفع المالي من خلال الودائع ومصادر التمويل الخارجية لتمويل عملياتها الإستثمارية، ومن ثم تحقيق عوائد من الأموال المتاحة من غير رأس المال، والتي تزداد كلما زادت قدرة وكفاءة الإدارة في تشغيل مصادر تمويلها. ويتم قياس معدل العائد على الأموال الخاصة من خلال قسمة النتيجة الصافية على متوسط الأموال الخاصة.

3- ربحية السهم: Earnings Per Share (EPS): يقيس معدل ربحية السهم حصة كل سهم من صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب المتحقق في نهاية كل سنة مالية، وبالتالي يعتبر مؤشرا هاما من مؤشرات الأداء، حيث يقدم معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية تساعدهم في اتخاذ القرارات التمويلية والإستثمارية.

4- هامش صافي الفوائد: Net Interest Margin (NIM): وهو مقياس يشمل الفرق بين الفوائد المقبوضة والناجحة عن إيرادات استخدام الأصول والفوائد المدفوعة على الودائع والديون، حيث يحدد هذا المؤشر كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة أصولها ومطلوباتها بما يحقق لها أفضل عائد ممكن. يعكس زيادة ربحية المؤسسة، وهذا عامل متغير يرتبط ارتباطا وثيقا بعوامل ومتغيرات السوق، والتي إن لم يحسن إدارتها قد تنعكس سلبا على نتائج أعمال البنك.

الفرع الثاني: المقاييس الاقتصادية في تقدير الأداء

ترتكز مؤشرات القيمة في تقييم ربحية وأداء البنك، على مقدار الإضافة في قيمة الإستثمارات، وهي أكثر إتفاقا مع أهداف الإدارة الإستراتيجية، إذا ما تم تحديدها على أنها تعظم القيمة السوقية للمؤسسة. ومن أهم المقاييس الاقتصادية¹:

1- القيمة الاقتصادية المضافة: (EVA) Economic Value Added: تعتبر أهم المقاييس الاقتصادية في تقييم أداء المؤسسات، وهي مقياس للربح مبني على المفهوم الاقتصادي، والتي تأخذ بعين الإعتبار تكلفة رأس المال لمصادر التمويل، وهي تدرس مقدار العائد المتحقق بناءً على ما تم إضافته من قيمة إلى المؤسسة، كما تقوم القيمة الاقتصادية المضافة على خصم صافي الربح التشغيلي المعدل للمؤسسة بمقدار تكلفة رأس المال المستخدم فيها. ويقصد بالمعدل إزالة التأثيرات المحاسبية التي لها تأثير إيجابي أو سلبي على الرقم المحاسبي لصافي الربح التشغيلي بعد الضرائب، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة - تكلفة رأس المال.

فإذا كانت النتيجة في المعادلة موجبة فهذا يعني وجود قيمة للمؤسسة، أما إذا كانت القيمة سالبة فهذا يعني تدهور في قيمة المؤسسة.

2- القيمة السوقية المضافة: (MVA) Market Value Added: تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وهي تمثل تقييما شاملا للأداء منذ إنشاء المؤسسة وحتى تاريخ إحتساب قيمتها السوقية، ولكن هناك إختلاف كبير في كيفية التقدير، فالبعض يعرف القيمة السوقية المضافة مباشرة بالفرق ما بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية مضروبة بعدد الأسهم. والبعض الآخر يعرفها على أنها الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الإسمية للسهم مضروبة بعدد الأسهم، وهذا المقياس يعكس تقييم أداء الإدارة، حيث أن تعظيم قيمة ثروة المساهمين الموجه لإستراتيجية المؤسسة وهيكلها المالي والإجراءات التي تحكم الإدارة العليا.

¹ محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص ص 249 - 250 .

الفرع الثالث : المقاييس المستندة على السوق في الأداء

قدم العالم توبين (Tobin) فكرة نموذج (Tobin's Q) كمقياس للتنبؤ بالربحية المستقبلية للإستثمار الرأسمالي، سواء كان بإتجاه الزيادة أو النقصان. وهي تمثل نسبة مقارنة بين القيمة السوقية لأصول المؤسسة على القيمة الإستبدالية لها. وقد سميت نسبة توبين (Tobin's Q) نسبة إلى صاحب النظرية*، ويبين أن هذه النسبة من الممكن إستخدامها في العديد من المجالات منها تحديد قيمة المؤسسة والتنبؤ بالإستثمار الرأسمالي المستقبلي، ومقياس لفرص النمو المستقبلي للمؤسسة.¹ وظهرت نسبة توبين (Q) من خلال أعمال (Tobin, 1969,) (Tobin Brainard, 1968)، وجاءت نسبة توبين لربط القيمة السوقية لرأس المال بالتكلفة الإستبدالية للأصول الملموسة المرتبطة بها، وتم تعريف رأس المال بأنه مجموع عناصر حقوق الملكية، بالإضافة إلى عناصر التمويل الأخرى للمؤسسة من غير حقوق الملكية.² وتحسب نسبة توبين بقسمة القيمة السوقية للمؤسسة على القيمة الإستبدالية للأصول. ونظرا لصعوبة تقدير تكلفة إستبدال الأصول، جاءت النماذج التي طورت نسبة توبين منها أعمال Chung and Pruitt التي تعرض بشكل واضح القيم الإستبدالية للأصول الثابتة للمؤسسة مساوية للقيم الدفترية، حيث تحسب نسبة توبين بالصيغة التالية³:

$$\text{Tobin's Q} = \text{إجمالي القيمة السوقية للبنك} / \text{مجموع القيمة الدفترية لأصول البنك}$$

المطلب الثالث: نظريات ونماذج الربحية

بدأت الدراسات حول أداء المصارف في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات وذلك بتطبيق نموذجين لمنظمات الصناعة وهما نموذج قوة السوق ونظريات هيكل الكفاءة. كما أضافت نظرية المحفظة المتوازنة رؤية جديدة في دراسة ربحية البنوك.

الفرع الأول: نظرية قوة السوق: Market Power Theory

في تفسير علاقة هيكل السوق بالربحية، تعتبر نظرية قوة السوق (MP) بأن قوة السوق هو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في الربحية. وغالبا ما تنطوي الأسواق المركزة على عيوب السوق⁴ التي قد تنجم عن التواطؤ، وتسهيل من تركيز عال، أو عن طريق حواجز الدخول والخروج. وبسبب هذه العيوب، تعمل البنوك في السوق الذي ينحرف عن المنافسة الكاملة، والتي تمكنها من التأثير على الأسعار المدفوعة. هذه البنوك تحقق أرباح أعلى على

* أوضح العالم توبين أن اختيار q كان بشكل عشوائي ولا يرتبط بأي مدلول .

¹ - محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 252.

² - نفس المرجع ، ص 253.

³ - عز الدين مصطفى الكور ونضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان،

المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 3، 2007، ص 263 .

⁴ - عيوب السوق تعني إفتقار السوق إلى سمات المنافسة الكاملة، وتعني بالإنجليزية : market imperfections

حساب عملائها من خلال تحديد الأسعار الخاصة بهم. فمتغير هيكل السوق هو أفضل مؤشر لقوة السوق، وبالتالي عيوب السوق تحدد الفرق بين نوعين رئيسيين من فرضيات نظرية قوة سوق¹:

1 -فرضية الهيكل -السلوك - الأداء: يعتبر نموذج الهيكل - السلوك - الأداء هو أحد أقدم الأطر المستخدمة لدراسة العوامل التي تحدد ربحية البنوك، فيشير هيكل الصناعة إلى عوامل مثل التكنولوجيا، التركيز، وظروف السوق. بينما السلوك يشير إلى كيفية تصرف البنوك العاملة في السوق²؛ وتشمل على قرارات التسعير (مثل سعر الفائدة والعمولات والرسوم) وقرارات الإعلان، وقرارات الإستثمار في البحث والتطوير، ويشير الأداء إلى الأرباح الناتجة عنها، والتي تنشأ في السوق.³ وأشار Bain إلى فرضية الهيكل -السلوك - الأداء بأن الأسواق الأكثر تركيزاً تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة للمستهلكين. فمثلاً في السوق المصرفية توضع معدلات فائدة عالية على القروض ومعدلات فائدة أقل على الودائع بالمقارنة مع بيئة تنافسية أخرى، وهذا ما يسهم في تحقيق أرباح عالية، وهو ما يعرف بالتركز في صناعة البنوك. فوفقاً لهذه الفرضية هناك قلة من المؤسسات المحتكرة التي تقوم بقيادة بقية المؤسسات نحو وضع أعلى للأسعار وتخفيض التكاليف، ومن ثم تحقيق أعلى مستويات الأرباح على حساب المستهلكين⁴.

2 -فرضية قوة السوق النسبية RMP: خلافاً لفرضية الهيكل -السلوك - الأداء، فرضية قوة السوق النسبية تفترض أن ربحية البنوك تتأثر بحصتها في السوق. ويفترض أن البنوك الكبيرة فقط مع منتجات متميزة يمكن أن تؤثر على الأسعار لزيادة الأرباح، لممارسة قوة السوق وكسب أرباح غير تنافسية⁵. وتنص فرضية قوة السوق النسبية RMP بأن الحصة السوقية العالية ترتبط نسبياً بدرجة أكبر مع قوة السوق، وبالتالي المتغير الرئيسي هو الحصة السوقية عند التحقيق في فرضية قوة السوق النسبية.⁶ في هذه الحالة لا يوجد تحديد الأسعار على نطاق السوق، ولكن تحديد الأسعار يكون فقط من قبل البنوك المهيمنة. وتضطر البنوك بحصص الأسهم الصغيرة في السوق للعمل تحت ظل المنافسة الكاملة وغير قادرة على كسب نفس الأرباح العالية. وهذا يعني أن حصة البنك محددة في السوق وهي أفضل مؤشر لقوة السوق وعيوب السوق.⁷

¹ - Tobias Olweny and Themba Mamba Shipho, **Effects of Banking Sectoral Factors on The Profitability of Commercial Banks in Kenya**, Economics and Finance Review Vol. 1(5), July, 2011, p2.

²-يعني السلوك السياسات والإستراتيجيات التي تتبعها البنوك في تأثير على حجم نفوذها في السوق.

³ - Lawrence Kutsienyo, **The Determinant of Profitability of Banks in Ghana**, Masters, Nkrumah University of Science and Technology, 2011, P20.

⁴ - علام محمد موسى حمدان وآخرون، **العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، رؤى إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد الأول، العدد 3، يونيو 2013، ص 118.

⁵- Tobias Olweny and Themba Mamba Shipho, op-cit, p 3.

⁶- Thomas R. Berry-Stölzle and all, **Market Structure, Efficiency, and Performance in the European Property-Liability Insurance Industry**, American Risk and Insurance Association (ARIA), 2011, p 4

⁷ -L.W. Punt and M.C.J. van Rooij, **The Profit-Structure Relationship and Mergers in The European Banking Industry: an empirical assessment**, Research Memorandum WO&E no. 604, December 1999, p 3.

الفرع الثاني: نظريات هيكل الكفاءة

تعتبر هذه نظرية كمحاولة لتقديم تفسير بديل على علاقة الهيكل - السلوك - الأداء (SCP) من طرف (Demsetz, 1973) الذي إقترح أيضا فرضية الكفاءة. وذكر أن الأرباح المرتفعة من البنوك ليست بسبب سلوكهم التواطئي ولكن بسبب مستوى كفاءة عالية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحصص السوقية التي تمتلكها البنوك. وبعبارة أخرى، ربحية البنك تتحدد ليس فقط بتركيز السوق ولكن أيضا بكفاءة البنك.¹ وتقتصر هذه الفرضية أن البنوك الأكثر كفاءة يزداد حجمها وحصتها السوقية، ومن ثم توليد أرباح عالية من خلال تركيز الحصة السوقية في عدد محدود من البنوك. وتفسر فرضيات هيكل الكفاءة (ES) العلاقة الإيجابية بين الربحية وكل من التركيز أو الحصة السوقية مع الإشارة إلى قياسات الكفاءة. وهناك منهجين متميزين ضمن هيكل الكفاءة²: فرضية الكفاءة X و X-efficiency فرضية كفاءة الحجم Scale-efficiency hypothesis .

1- فرضية الكفاءة X: X-efficiency هي مقياس إضافي لتخصيص الموارد على مستوى كل بنك وعلى مستوى الصناعة أو الإقتصاد، وقد تم إقتراحتها من قبل الإقتصادي Leibenstein في سنة 1966. والفرضية الأساسية التي إعتد عليها هي أنه لا الأفراد ولا المؤسسات ولا الصناعات هي منتجة كما ينبغي. وعليه مسألة الكفاءة في هذا المجال تعود إلى نظام الحوافز والنظام الإداري في البنك.³ فتبعا لمقاربة الكفاءة X، فإنه بسبب تكاليفها المنخفضة تكون البنوك الأكثر كفاءة والأكثر ربحا. وهذا النوع من البنوك يميل إلى ربح حصص سوقية أوسع والتي قد تتجسد في مستويات أعلى من تركيز السوق، لكن دون أي علاقة سببية بين التركيز والربحية.⁴ وتنص فرضية كفاءة X أن البنوك قادرة على تحقيق أرباح أعلى نتيجة للإدارة العليا. وتشير كفاءة X إلى مستوى الكفاءة الإدارية، فهي تقيس إلى أي مدى تكون الإدارة ناجحة في كسب أقصى قدر من الأرباح نظرا للمدخلات وأسعار المخرجات، أو تخفيض التكاليف نظرا لإرتفاع أسعار المدخلات وكميات الإنتاج. بالإضافة إلى زيادة الأرباح، وارتفاع مستويات كفاءة X يمكن البنوك أيضا زيادة حصتها في السوق، على حساب البنوك الأقل كفاءة، الأمر الذي قد يؤدي إلى مستوى أعلى من التركيز. في علاقة الهيكل بالربحية وجد التأثير الإيجابي للكفاءة X على كل من الربحية والحصة السوقية، وربما على تركيز السوق.

2- فرضية كفاءة الحجم Scale-efficiency hypothesis: تؤكد فرضية كفاءة الحجم على إقتصاديات الحجم بدل الاختلافات في التسيير أو في تكنولوجيا الإنتاج. فبإمكان البنوك الأكثر إتساعا الحصول على تكلفة وحدة أقل مع أرباح أعلى عن طريق إقتصاديات الحجم. وهذا يمكن البنوك الكبرى من إكتساب حصص سوقية

¹ - Lawrence Kutsienyo , op-cit , P21.

² -L.W. Punt and M.C.J. van Rooij, op cit , pp 3- 4 .

³ - محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 - 2003، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 17.

⁴ - Tobias Olweny and Themba Mamba Shipho, op-cit , p 3.

قد تتجسد في تركيز أعلى ثم ربحية أعلى. كما تعتبر كفاءة الحجم من العوامل المحددة للأسعار والربح في حد ذاته. فتنص الفرضية بأن البنوك العاملة في الحجم الأمثل لديها انخفاض تكاليف الوحدة وارتفاع أرباح الوحدة. ونتيجة لذلك، زيادة التكاليف والإيرادات لمؤسسات ذات كفاءة حجمية فمن المتوقع أن تتحمل أسعار نسبية أقل وتكسب أرباح وحدة أكبر نسبيا. وهذا يؤكد على الاندماج في قطاع الخدمات المالية والإستفادة من وفورات الحجم من حيث التكلفة. وفيما يتعلق بإيرادات وفورات الحجم فإذا كان الزبائن يفضلون شراء المنتجات من المؤسسات الكبرى أو يتطلب الأمر خدمات متخصصة ذات مخاطر كبيرة أو إستثنائية، فسوف تحدث إيرادات وفورات الحجم. وأفضل تنوع للمخاطر يتحقق من قبل المؤسسات الكبيرة مع إيرادات وفورات الحجم أيضا.¹ وحسب فرضية كفاءة الحجم، لا يحدث الفرق في الربحية بين البنوك بسبب الاختلاف في جودة الإدارة، بل بسبب إختلاف في مستوى كفاءة الحجم الذي على البنك العمل به. فقد تعمل بعض البنوك أقل من كفاءة الحجم، نظرا لإرتفاع أسعار المدخلات ومزيج المنتجات، والبعض الآخر قد تنتج أعلى من كفاءة الحجم، وبالانتقال نحو كفاءة الحجم تماما، يمكن للبنوك تحقيق أرباح أعلى لكل وحدة من الإنتاج، حصة سوقية أعلى وربما مستويات أعلى من التركيز.²

الفرع الثالث: نظرية المحفظة

ظهرت نظرية المحفظة على يد هاري ماركوتز سنة 1950 ومن نتائج إستخدام هذه النظرية أنه عندما نقوم بتجميع الأصول في محفظة فإننا نستطيع الحصول على أعلى عائد متوقع على نفس المستوى من المخاطرة أو الحصول على أدنى مستوى من المخاطرة عند نفس المستوى من العائد المتوقع.³ وتعتبر مقاربة نظرية المحفظة الإستثمارية هي الأكثر ملاءمة وتلعب دورا مهما في دراسات أداء البنوك. بالنسبة لنموذج توازن المحفظة الإستثمارية المتعلق بتنوع الأصول فإن الإستثمار الأمثل لكل أصل في محفظة حملة الأسهم هو إختصاص قرارات السياسة التي يحددها عدد من العوامل: معدل العائد على جميع الأصول المملوكة في المحفظة الإستثمارية، والمخاطر المرتبطة بملكية كل أصل مالي وكذا حجم المحفظة الإستثمارية. وتعني هذه المقاربة أن التنوع في المحفظة الإستثمارية وتركيبتها المطلوبة من بنوك تجارية هما نتيجة لقرارات مأخوذة من طرف إدارة البنك. الأكثر من ذلك، القدرة على الحصول على حد أقصى من الأرباح يعتمد على مجموعة مناسبة من الأصول والإلتزامات المحددة عن طريق الإدارة والتكاليف التي يتحملها البنك من أجل إنتاج كل عنصر من الأصول.⁴ فالتنوع الجيد لأصول المحفظة الإئتمانية يمكن إدارة الإئتمان في البنوك من تجنب التذبذبات والتقلبات التي تحدث في التدفقات النقدية الناتجة عن منح الإئتمان، التي يكون لها تأثيرها في عدم قدرة العملاء على خدمة الدين والفائدة حسب تواريخ الإستحقاق،

¹- Thomas R. Berry-Stölzle and all, op.cit, p5.

²-L.W. Punt and M.C.J. van Rooij, op cit, p 4.

³ - مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص 176 .

⁴ - Tobias Olweny and Themba Mamba Shipho, op-cit, p 3.

وخرق شروط الائتمان المتفق عليها، والتنوع يؤدي إلى توزيع مخاطر المحفظة فإذا عجزت التدفقات لأحد العملاء على مقابلة الالتزام، وتسبب ذلك في تعثره فإن درجة تأثيره في المحفظة الائتمانية الكلية منخفض. ¹

يظهر من خلال التحليل النظري أعلاه أن نظرية قوة السوق تفترض أن ربحية البنك هي من إختصاص عوامل خارجية، بينما تفترض كل من نظرية هيكل الكفاءة والمحفظة الإستثمارية أن أداء البنك متأثر بكفاءات داخلية وقرارات إدارية.

المبحث الثالث: علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بالربحية المصرفية

بالتوافق مع النظريات والنماذج السابقة، قدمت العديد من الدراسات بعض المتغيرات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المفيدة في تقييم وظيفة ربحية البنوك التجارية. لذلك إرتأينا تسليط الضوء على عوامل مفتاحيه لقياس المخاطر الائتمانية تصنع فرقا في أرباح البنوك.

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية وتأثيرها على الربحية

تعتبر مخاطر الائتمان من العوامل التي تؤثر على سلامة البنوك، فمخاطر الائتمان تعتمد على نوعية الأصول التي تحتفظ بها البنوك. وجودة الأصول التي يملكها البنك تعتمد على التعرض لمخاطر محددة. فيؤكد (Aburime, 2008) أن ربحية البنك تعتمد على قدرته على التنبؤ، وتجنب ومراقبة المخاطر، وأيضا تغطية الخسائر الناجمة عن المخاطر التي نشأت. وبالتالي، عند إتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد في توزيع الأصول، يجب على البنك أن يأخذ في الإعتبار مستوى المخاطر على الأصول.² فالإئتمان هو أكبر إستثمار للأصول وأكبر مصدر للدخل بالنسبة للبنوك. إذا تعثر القرض فقدرة البنوك على تقديم قروض جديدة سوف تكون محدودة. وإلى جانب ذلك الإيرادات المتأتية من الفائدة على هذه القروض سوف تنخفض ويجب على البنوك وضع إحتياطات خسائر القروض، وأخيرا سوف يقلل ربحية البنك. ويشار إلى أن مخاطر الائتمان أو جودة الائتمان للبنك بالقروض المتعثرة. وهكذا، فالقروض المتعثرة يمكن إستخدامها لقياس قدرة البنوك على تغطية مخاطر التخلف عن سداد القرض من قبل المدين.³

¹ - محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 309 .

² - Tobias Olweny and Themba Mamba Shipho, op-cit, p 5.

³ - Herry Achmad Buchory , **Banking Intermediation, Operational Efficiency and Credit Risk in The Banking Profitability**, International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 7, Issue 2 (Aug.), ISSN 2289-1552, 2015 , p 58.

كما تعتبر تدني جودة الأصول وإنخفاض مستويات السيولة من الأسباب الرئيسية في فشل البنوك، حيث أدى سوء نوعية الأصول في تعثر العديد من البنوك في أعقاب الأزمات المصرفية، حيث إنهار 37 بنك خلال الفترات 1986-1989، 1993-1994 و1998. وفقا (Waweru and Kalani, 2009) العديد من المؤسسات المالية إنهارت في عام 1986 وفشلت بسبب القروض المتعثرة. واستخدم (Koch, 1995) في قياس مخاطر الائتمان أو جودة الأصول نسبة إحتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض لأنها تترجم توقع الإدارة فيما يتعلق بأداء القروض. كما لاحظ (Hempel and al, 1994) أن البنوك مع إرتفاع نمو القروض في كثير من الأحيان تحمل المزيد من المخاطر عند إجراء تحليل الائتمان والمراجعة الأقل دقة، لكن العوائد مرتفعة في مثل هذه القروض مما يوحي بضرورة المفاضلة بين المخاطر والعائد.¹

فإدارة مخاطر الائتمان هي وظيفة أساسية للمؤسسات المالية (وخاصة البنوك). فالنشاط الرئيسي للبنوك التجارية هو الإقراض وهذا يشكل مخاطر عدم السداد على هذه القروض. فتعثر القروض يمكن أن يسبب فشل البنوك ويضعف إستقرار النظام المالي. حيث قال (Bernanke, 2003) أن تخلف العملاء عن سداد القروض التي أخذت من البنوك في فترة الكساد العظيم في عام 1930، كان إرتفاع القروض المتعثرة يقلل من هامش الربح من البنوك، ومن المتوقع أن يكون في علاقة سلبية مع الربحية. (Miller and Noulas, 1997) درسا حالة مخاطر الائتمان في البنوك الأمريكية في 1980، وتوصلا إلى إستنتاج مفاده أن أداء البنك خلال هذه الفترة كان ضعيفا بسبب محافظ قروضها التي كانت ذات نوعية منخفضة. وكشفت الدراسة التأثير السلبي والقوي لمخصصات خسائر القروض على ربحية البنوك في عام 1980.² ومن الدراسات الحديثة دراسة (Athanasoglou et al, 2005)³، التي وجدت أن مخاطر الائتمان محدد هام لربحية البنوك في اليونان. كما ذكرت دراسة (Garza- Garcia, 2012) نتائج مماثلة بالنسبة للبنوك المكسيكية ولكن النتائج لم تكن قوية في جميع النماذج التي استخدمت في الدراسة.

وفي دراسة قام بها (Kosmidou, 2008) على بيانات 23 بنك تجاري في اليونان 1990-2002، وبتطبيق نموذج الإنحدار الخطي، حيث تم إستخدام العائد على الأصول كمتغير للربحية ونسبة إحتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض كمقياس لجودة الأصول. فقد أظهرت النتائج وجود تأثير كبير وسلبي لجودة الأصول على ربحية البنوك. وهذا يتماشى مع النظرية القائلة بأن زيادة التعرض لمخاطر الائتمان مرتبطة بإنخفاض الربحية. وهذا يشير إلى أن تحسين الربحية من خلال تحسين فحص ومراقبة مخاطر الائتمان.⁴

¹ - Tobias Olweny and Themba Mamba Shipho, op-cit , p 5.

² - Frederick Ahiabor, **Banking Competition and Profitability in Ghana: An Empirical Investigation of Market Power, Bank – Specific and Macroeconomic Determinants Using System GMM**. MSc. Banking and Finance, University of Leicester, 2013, p16.

³- Athanasoglou, P.P and all, op cit , p22 ; p25.

⁴ - Tobias Olweny and Themba Mamba Shipho, op-cit , p 5.

المطلب الثاني: كفاية رأس المال وتأثيرها على الربحية

تعتبر كفاية رأس المال للبنوك مهمة للإستقرار المالي، وهذا ما يبرر لما خصصت لجنة بازل بذل الكثير من الجهد لضمان أن البنوك برؤوس أموال مناسبة. على الرغم من أن إتفاقيات بازل شددت على الإستقرار المالي وسلامته، لما لها من تأثير هام على ربحية البنوك كذلك. وهناك إجماع عام على أن البنك أو القطاع المصرفي برؤوس أموال كبيرة من المرجح أن تكون مربحة مقارنة بالأقل رسملة.¹

وتشير كفاية رأس المال إلى كفاية قيمة الأسهم لإمتصاص أي صدمات قد تواجه البنوك، وأن هيكل رأس مال البنوك جد منظمة، وذلك أن رأس المال يلعب دورا فعالا في الحد من فشل البنوك وخسائر المودعين عند فشل أحد البنوك حيث من المحتمل أن تأخذ المؤسسات مخاطر مفرطة من أجل تعظيم قيمة حقوق المساهمين على حساب مقدمي التمويل للمؤسسات عالية الإستدانة. وعلى الرغم من أن هناك إتفاق عام على أن متطلبات رأس المال ضرورية للحد من المخاطر الأخلاقية، غير أن النقاش يدور حول مقدار كفاية رأس المال فالمنظمين يرغبون في الحصول على الحد الأدنى من كفاية رأس المال يكون أعلى للحد من حالات فشل البنوك، في حين المصرفيين يرون أنها مكلفة ويصعب الحصول على مساهمين جدد، كما أن المتطلبات المرتفعة تقيد قدرتهم التنافسية. حيث قال (Beckmann, 2007) إن إرتفاع رأس المال يؤدي إلى إنخفاض الأرباح في البنوك، فنسبة رأس المال العالية تؤدي إلى النفور من المخاطر، ويؤدي إلى تجاهل الفرص الإستثمارية المحفوفة بالمخاطر المحتملة، ونتيجة لذلك المستثمرون يطلبون عائد أقل بالمقابل المخاطرة أقل. ومع ذلك (However Gavila and al, 2009) يرون بأنه بالرغم من أن رأس المال مكلف من ناحية العائد المتوقع، إلا أن البنوك ذات رأس المال المرتفع تواجه تكلفة إفلاس منخفضة، وحاجة أقل لتمويل خارجي خاصة في الإقتصاديات الناشئة حيث يصعب الإقتراض. ومنه يجب أن تكون البنوك ذات رأس المال الأكبر مربحة مقارنة ببنوك ذات رأس مال أصغر.²

وفي دراسة (Necur, 2003) لعينة من 10 بنوك تونسية خلال فترة 1980-2000 بإستخدام نموذج إنحدار خطي لبيانات بانل ذكرت بأن الرسملة لها أثر إيجابي وقوي على العائد على الأصول. وفي دراسة (Sufian and Chong, 2008) توصلت إلى نفس النتائج في دراسة تأثير رأس المال على أداء البنوك في الفلبين خلال الفترة من 1990 إلى 2005.³

¹ - Frederick Ahiabor, op cit, p15.

² - Tobias Olweny and, Themba Mamba Shipho, op-cit , p 4.

³ - Idem, p 5.

المطلب الثالث: الملكية وأثرها على الربحية

حققت العديد من الدراسات في تأثير هيكل الملكية على ربحية البنوك، سواء بالنسبة للقطاع المصرفي وغير المصرفي. وتشير الأدبيات النظرية، أن الكيانات المملوكة للدولة لديها حوافز أقل لتعظيم الأرباح من الكيانات المملوكة للخواص من خلال أوجه الاختلاف في إنضباط السوق والأهداف. ومع ذلك، لا يوجد أي دليل تجريبي قوي لتفسيرات النظرية الأساسية التي فيها هيكل الملكية يؤثر على الأداء. فنتائج كل من القطاع غير المصرفي والقطاع المصرفي مختلفة، وهذا يتوقف على مدة الدراسة والمنطقة التي يتم فيها تنفيذ الدراسة. ومع ذلك، تشير الأدبيات النظرية أن الملكية يمكن أن تكون محدد مهم للربحية.

فملكية الحكومة للبنوك بمثابة أداة سياسية ضرورية للتأثير على التخطيط الإقتصادي والتنمية الوطنية، ولذلك فهي شائعة ومنتشرة في جميع الإقتصاديات. فوفقاً لـ (La Porta et al, 2002)، بلغ متوسط حصة الأسهم في أكبر عشرة بنوك التي تحتفظ بها الحكومات في مختلف بلدان العالم 42 بالمائة في عام 1995. وباستخدام بيانات على المستوى الجزئي للمقارنة بين بنوك القطاع العام والخاص في إيطاليا وباكستان على التوالي، يرى (Sapienza, 2004) أن بنوك القطاع العام تقرض بأسعار فائدة أقل، مع وجود تميز نحو المناطق الأكثر فقراً، مقارنة مع المصارف الخاصة، ويبدو أن بعض الإقراض يكون لدوافع سياسية. كما يرى (Khwaja & Mian, 2005) أن البنوك المملوكة للحكومة هي أكثر عرضة من البنوك الخاصة على إقراض المؤسسات التي لديها الإنتماء السياسي أو المديرين التنفيذيين، وأقل عرضة لجمع هذه القروض.¹

فإنشاء البنوك المملوكة للدولة بهدف تعزيز التنمية الإقتصادية والمالية، يمكن أن تتحول بدلا من ذلك إلى مؤسسات غير كفؤة التي تعرقل تطوير كفاءة الأسواق المالية. فوفقاً (Barth et al, 2004) الدول التي تكون أغلبية البنوك المملوكة للدولة يكون فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد أقل وتخصيص الموارد غير المنتجة (unproductive allocation of resources)، وإرتفاع هوامش في أسعار الفائدة وإنخفاض فرص الحصول على الائتمان. أما إنشاء البنوك المملوكة للأجانب وخصوصا في البلدان النامية تعزز الإستثمار في رأس المال والقدرة التنافسية للمؤسسات المالية التي تكون فيها الخبرة أفضل والتي يحتذى بها من قبل البنوك المحلية وبالتالي تحسين نوعية النظام المالي. أما خصخصة البنوك المملوكة للدولة يؤدي أيضا إلى التطور المالي ولكن الخصخصة الجزئية ليست كافية لمعالجة مشاكل الحوكمة.²

¹- Gifty Adjei-Mensah, *Executive Compensation, Ownership Structure and Loan Quality of Banks in Ghana*, MPHIL Finance, University of Ghana, July, 2014, p35.

² - Davis Ombati Ogega, *The Effect of Ownership Structure on The Financial Performance of Commercial Banks in Kenya*, Master, University of Nairobi, 2014, p p 3-4.

وقد إستخدم (Saunders and al, 1990) دراسات هيكل الملكية على القطاع المصرفي، فعلى عكس المؤسسات غير المصرفية، زيادة أو نقصان حوافز البنك في التعرض للمخاطرة، وجدوا بعض الأدلة على أن المصارف التي يكون للمديرين خيار شراء الأسهم تتعرض للمزيد من المخاطر من البنوك التي مديروها ليس لديهم حوافز إضافية في تعظيم القيمة للمساهمين. وهذه النتائج تتماشى مع نظرية الوكالة (Jensen and Meckling, 1976).¹ وفي دراسة لـ (Claessens and Jansen, 2000)، والتي استشهد بها (Kamau, 2009) جادل بأن البنوك الأجنبية تتمتع بأفضل دراية وقدرة تقنية، من التي يتمتع بها بقية النظام المصرفي، والتي تفرضها الضغوط التنافسية على البنوك المحلية، وبالتالي زيادة الكفاءة المصرفية، وهو ما يوفر المزيد من الإستقرار للنظام المالي لأنها قادرة على الإستفادة من موارد السيولة من البنوك الأم وتوفير إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية. وقال (Beck and Fuchs, 2004) أن البنوك المملوكة للأجانب هي أكثر ربحية من نظيراتها المحلية في البلدان النامية وأقل ربحية من البنوك المحلية في البلدان الصناعية، وربما يرجع ذلك إلى الإستفادة من الإعفاءات الضريبية، الكفاءة التكنولوجية والمعاملة التفضيلية الأخرى. لكن من الممكن أن تستفيد من ميزة معلومات البنوك المحلية لديها عن السوق المحلية مقارنة بالبنوك الأجنبية.² إلا أن دخول غير مقيد للبنوك الأجنبية قد يؤدي إلى سيطرتها من خلال طرد البنوك المحلية أقل كفاءة أو أقل حنكة بسبب زيادة ثقة المودعين بالبنوك العالمية الكبيرة مما كانت عليه في البنوك المحلية الصغيرة.

¹ - Stefan van Ommeren, *An Examination of The Determinants of Banks' Profitability in The European Banking Sector*, Master, erasmus university Rotterdam, 2011, PP 13 -14 .

² - Tobias Olweny and Themba Mamba Shiphoo, op-cit , p 7.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالأسس النظرية لإدارة المخاطر الائتمانية وتقييم ربحية البنوك، وذلك من خلال التطرق لمفهوم مخاطر الائتمان، فوجدنا أن مخاطر الائتمان تنشأ من احتمال فشل المقرض عن الوفاء بسداد الدين المستحق عليه في الموعد المتفق عليه، فإذا حان آجال إستحقاق ولم يسدد أصل الدين والفوائد أصبح الدين متعثراً. وأن حدوث مشاكل القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان تعود لعوامل خارجية وأخرى داخلية التي على أساسها قامت النظريات المفسرة لذلك. كما تناولنا أهم المؤشرات المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية والتي تجلت في نسبة القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال. فوضع مؤشرات لإدارة المخاطر الائتمانية فعالة وإدارتها يشكل تحدياً كبيراً للمصارف ويحسن من أداء وربحية البنوك. إضافة إلى التطرق للعوامل المتحركة والمفسرة لحدوث مشكلة القروض المتعثرة والمخاطر الائتمانية، وتعزى عوامل محدثات القروض المتعثرة إلى كل من ظروف الإقتصاد الكلي والعوامل المحددة المصرفية للبنوك. فالمتغيرات الخارجية مرتبطة بالبيئة الإقتصادية والمالية والمؤسسية؛ أما المتغيرات الداخلية فهي تمثل محدثات البنك.

كما تطرقنا في المبحث الثاني لمفهوم تقييم ربحية البنوك بإعتباره مؤشراً على قدرة البنوك على تحمل المخاطر، كما تشير للقدرة التنافسية للبنوك وتقيس جودة الإدارة. فالربحية هي شرط أساسي لتنافسية أي مؤسسة مصرفية على المستوى الجزئي، أما على المستوى الكلي فالقطاع المصرفي السليم والمربح له قدرة على تحمل الصدمات والأزمات. كما أشرنا لأهم المقاييس المختلفة والمستخدمه لقياس ربحية وأداء البنوك؛ بالإضافة إلى التعرّيج على أهم نماذج ونظريات الربحية ووجدنا نظرية قوة السوق تفترض أن ربحية البنك هي إختصاص عوامل خارجية، بينما تفترض كل من نظرية هيكل الكفاءة والمحفظة الإستثمارية أن أداء البنك متأثر بكفاءات داخلية وقرارات إدارية.

أما المبحث الأخير حاولنا فيه ربط علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بتقييم وأداء البنوك. وذلك بتسليط الضوء على عوامل مفتاحية لقياس المخاطر الائتمانية والتي تحدث فرقا في أرباح البنوك. وذلك من خلال تناول المخاطر الائتمانية وتأثيرها على ربحية البنوك، بإعتبار أن مخاطر الائتمان أهم العوامل التي تؤثر على سلامة البنوك. فمخاطر الائتمان تعتمد على جودة الأصول التي تحتفظ بها البنوك. فمع زيادة مخاطر الائتمان ونسبة القروض المتعثرة تقلل من أرباح البنوك، وهذا يشير إلى أن تحسين الربحية يعتمد من خلال تحسين ومراقبة مخاطر الائتمان. إضافة إلى دراسة تأثير كفاية رأس المال على الربحية التي تعتبر مؤشراً فعالاً في الحد من فشل وإفلاس البنوك وخسائر المودعين، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ربحية وأداء البنوك. وفي الأخير عرجنا إلى دراسة تأثير ملكية البنوك على الأداء والربحية المصرفية وتوصلنا إلى أن البنوك المملوكة للدولة تملك حوافز أقل في تعظيم الأرباح من البنوك المملوكة للأجانب أو الخواص.

الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية حول
محددات إدارة المخاطر الإئتمانية وعلاقتها
بالربحية

تمهيد:

تعتبر مراجعة الأدبيات التطبيقية والدراسات السابقة محور مهما لبناء دراسة علمية، وذلك لما لها من أهمية في تحديد المشكلة وأبعادها، وضبط متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة لمعالجة الموضوع واختبار الفرضيات، ومحاولة مناقشة ما توصلت له نتائج الدراسات السابقة يمكن الباحث من إبراز أوجه التشابه والإختلاف معها.

فقد إختلفت الدراسات السابقة في تناولها لموضوع إدارة المخاطر الائتمانية في المجال المصرفي وخاصة على مستوى البنوك التجارية، حيث تناولت مجموعة من الدراسات الموضوع من خلال دراسة محددات مخاطر الائتمان والعوامل المسببة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة. أما المجموعة الثانية من الدراسات تناولت علاقة مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية ومساهمتها في تقييم ربحية وأداء البنوك التجارية.

ولذلك سوف نحاول من خلال هذا الفصل عرض ومناقشة مختلف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وتقديم ما يميز الدراسة الحالية. بحيث سنعرض هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث. المبحث الأول نتطرق فيه للدراسات السابقة التي تناولت محددات مخاطر الائتمان؛ أما المبحث الثاني سنتناول فيه الدراسات السابقة التي تناولت علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بربحية البنوك التجارية؛ أما المبحث الأخير سنقوم بمناقشة الدراسات السابقة التي تم تناولها في المبحثين السابقين، بالإضافة إلى ما يميز الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الأدبيات التطبيقية حول محددات إدارة المخاطر الائتمانية

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت محددات إدارة مخاطر الائتمان حسب المتغيرات المحددة لمخاطر الائتمان، حيث سنعرض هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب. في المطلب الأول سنتطرق إلى الدراسات التي اعتمدت على متغيرات الاقتصاد الكلي؛ أما المطلب الثاني سيحتوي الدراسات التي تناولت المتغيرات المصرفية؛ أما المطلب الأخير سنتناول فيه الدراسات التي مزجت بين متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المصرفية.

المطلب الأول: دراسات سابقة حول محددات الاقتصاد الكلي لمخاطر الائتمان

نستعرض في هذا المطلب مجموعة من الدراسات التي تناولت متغيرات الاقتصاد الكلي كمحددات مفسرة لمخاطر الائتمان ومشكلة القروض المتعثرة.

أولاً: دراسة (Vítor Castro, 2012)¹

قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين التطورات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان المصرفي في مجموعة معينة من الدول وهي: اليونان، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا وإيطاليا. واستخدمت الدراسة لقياس مخاطر الائتمان نسبة القروض المتعثرة، أما المتغيرات الاقتصادية تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي؛ معدل البطالة؛ معدل نمو القروض؛ سعر الفائدة الحقيقي؛ سعر الصرف الحقيقي؛ معدل نمو أسعار الأسهم؛ التضخم؛ ومتغير للمراقبة (فترة الأزمة). وقد تم استخدام نموذج بانل الديناميكي خلال الفترة 1997-2011، وقد أظهرت النتائج أن مخاطر الائتمان المصرفي تتأثر بشكل كبير بعوامل الاقتصاد الكلي، حيث أن مخاطر الائتمان ترتفع عندما ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الأسهم وترتفع عند زيادة معدل البطالة وسعر الفائدة، وزيادة نمو الائتمان. وتتأثر أيضاً بشكل إيجابي عند ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. علاوة على ذلك، لوحظت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان خلال فترة الأزمة المالية الأخيرة.

¹ - Vítor Castro, **Macroeconomic determinants of the credit risk in the banking system: The case of the GIPSI**, Economic Policies Research Unit , (NIPE), WP 11, 2012, pp 1 - 39 .

ثانيا: دراسة (Ali Shingjergji , 2013) ¹

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى القروض المتعثرة في النظام المصرفي الألباني خلال الفترة 2005-2012. والدافع وراء هذه الدراسة هو إختبار الفرضية القائلة بأن متغيرات الإقتصاد الكلي لها تأثير على مستوى القروض المتعثرة. لذا ركزت هذه الدراسة على معرفة العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة وبعض متغيرات الإقتصاد الكلي والتي تتمثل فيما يلي: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر صرف اليورو بالليك الألباني ومعدل الفائدة الأساسي، وذلك بإستخدام نموذج الانحدار البسيط. فمن خلال تحليل نتائج الانحدار لوحظ وجود علاقة إيجابية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة القروض المتعثرة والتي تتعارض مع الأدلة التجريبية. ففي الواقع أنه من المتوقع أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي إلى تخفيض نسبة القروض المتعثرة لأنه عند الحصول على دخل أعلى سترتفع قدرة سداد الديون، وسيتم ترجمة هذا إلى إنخفاض نسب القروض المتعثرة. ووفقا للأدلة التجريبية فإن معدل التضخم يرتبط عكسيا مع نسبة القروض المتعثرة حتى في النظام المصرفي الألباني. ومن النتائج أيضا وجدت علاقة إيجابية بين معدل الفائدة الأساسي ونسبة القروض المتعثرة. لذلك ينبغي للسلطات التنظيمية أن تأخذ في الإعتبار هذه الحقيقة عند تحديد سياساتها النقدية لتجنب الآثار السلبية لنسبة القروض المتعثرة عندما تقرر زيادة معدل الفائدة الأساسي. كما توصلت الدراسة إلى العلاقة الإيجابية بين سعر الصرف اليورو بالليك الألباني ونسبة القروض المتعثرة.

ثالثا: دراسة (Ravi Prakash Sharma Poudel , 2013) ²

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في محددات الإقتصاد الكلي لمخاطر الإئتمان في القطاع المصرفي النيبالي. وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أن بيئة الإقتصاد الكلي مثل الدورة الاقتصادية، التضخم، عرض النقود، معدل الفائدة في السوق وتقلبات أسعار الصرف لها تأثير على مخاطر الإئتمان للبنوك، أي القروض المتعثرة بإستخدام نموذج الانحدار المتعدد خلال فترة 2001-2011، هذه الدراسة شملت كل من فترة الإنتعاش الإقتصادي والأزمة المالية الأخيرة، حيث استخدمت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لقياس مخاطر الإئتمان أما المتغيرات المستقلة الاقتصادية فهي: الناتج المحلي الإجمالي؛ معدل التضخم؛ عرض النقود؛ معدل الفائدة بين البنوك؛ سعر الصرف الأجنبي. أما نسبة القروض إلى الودائع ونسبة كفاية رأس المال فهما متغيرتين للمراقبة. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية: التضخم وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي، أثرت سلبا على مخاطر الإئتمان في البنوك النيبالية.

¹ - Ali Shingjergji, **The Impact of Macroeconomic Variables on the Non Performing Loans in the Albanian Banking System During 2005 – 2012**, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, MCSER Publishing-Rome,Italy, Vol. 2, No. 9, 2013 , pp 335- 339.

² - Ravi Prakash Sharma Poudel, **Macroeconomic Determinants of Credit Risk in Nepalese Banking Industry**, Proceedings of 21st International Business Research Conference, ISBN: 978-1-922069-25-2 , Ryerson University, Toronto, Canada, 10 - 11 June, 2013, pp 1- 11.

رابعاً: دراسة (Iulia Andreea Bucur and Simona Elena Dragomirescu, 2014) ¹

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التفاعلات بين ظروف الإقتصاد الكلي مثل: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، معدل الفائدة في السوق، عرض النقود، معدل تذبذب أسعار الصرف ومعدل البطالة، مع مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الروماني خلال فترة 2008-2013. ولدراسة العلاقة بين ظروف الإقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان أستخدم نموذج الإنحدار المتعدد. وتشير نتائج تحليل الإنحدار تأكيد الفرضية التي تنص على أن معدل نمو عرض النقود وسعر صرف العملات الأجنبية في السوق يرتبط بشكل سلبي مع مخاطر الائتمان، ومعدل البطالة يرتبط بشكل إيجابي معها. وعلاوة على ذلك، كشفت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مخاطر الائتمان ترتبط بشكل معنوي وسلي بمعدل تقلبات أسعار الصرف وتتأثر بشكل إيجابي بمعدل البطالة. والنتائج لا تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

خامساً: دراسة (Delia-Elena Diaconasu and all , 2014) ²

هدفت الدراسة إلى دراسة القوة التفسيرية لمحددات الإقتصاد الكلي على القروض المتعثرة في تجربة عدة بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية، وذلك بإستخدام نماذج بانل للفترة 2000-2012. حيث تمثل المتغير التابع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، أما المتغيرات المستقلة تتمثل في: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي؛ معدل البطالة؛ مديونية القطاع الخاص في الدولة. وتشير الدراسة التجريبية إلى أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة ومديونية القطاع الخاص لها تأثير ذو دلالة إحصائية على تطور القروض المتعثرة حيث وجدت علاقة إيجابية مع معدل البطالة والمديونية الخاصة، في حين مع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وجدت علاقة عكسية، وعلاوة على ذلك، لوحظت زيادة كبيرة في مستوى القروض المتعثرة خلال فترة الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

سادساً: دراسة (Gitonga Kariuki Washington, 2014) ³

هدفت هذه الدراسة للتحقق من آثار متغيرات الإقتصاد الكلي على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في النظام المصرفي الكيني، حيث تمثل المتغير التابع في القروض المتعثرة في حين أن المتغيرات المستقلة للإقتصاد الكلي شملت: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار فائدة الإقراض، سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والشلن الكيني، معدل التضخم والقروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية. وتمثلت فترة الدراسة من سنة 1990-2013، حيث تم تحليل البيانات المالية السنوية لثلاثة وأربعين بنكاً بإستخدام نموذج

¹ - Iulia Andreea Bucur, Simona Elena Dragomirescu, *The Influence of Macroeconomic Conditions on Credit Risk : Case of Romania Banking System*, Studies and Scientific Researches, No 19, 2014, pp 84- 95 .

² - Delia-Elena Diaconasu and all, *Macroeconomic Determinants of Non Performing Loans in Emerging Markets : Evidence From Central and Eastern Europe*, International Conference "Monetary, Banking And Financial Issues In Central And Eastern EU Member Countries: How Can Central And Eastern EU Members Overcome The Current Economic Crisis", 2014, pp 1 -7 .

³ - Gitonga Kariuki Washington op-cit, pp 01-26.

الإنحدار. ووجدت الدراسة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الوحيد الذي يرتبط بشكل معنوي بمخاطر الائتمان في المدى القصير. وعلى المدى الطويل كانت جميع المتغيرات مفسرة لمخاطر الائتمان. كما توصلت الدراسة إلى أن أسعار الصرف بين الدولار الأمريكي والشلن الكيني في علاقة سلبية ومعنوية مع مخاطر الائتمان، وتوصلت أيضا إلى أن الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية في علاقة سلبية ومرتبطة بشكل معنوي بمخاطر الائتمان، وبالنسبة للتضخم في علاقة سلبية وذو معنوية بمخاطر الائتمان. وعلاوة على ذلك، كانت أسعار فائدة الإقراض في علاقة إيجابية ومعنوية بمخاطر الائتمان. لذلك توصي الدراسة أنه على مديري البنوك التجارية أن تستخدم منهجا أكثر مرونة في التعامل مع عوامل الإقتصاد الكلي مثل التضخم.

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول المحددات المصرفية لمخاطر الائتمان

سنحاول التطرق إلى الدراسات التي ركزت على المتغيرات المصرفية في تفسيرها لمشكلة القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان في البنوك.

أولا: دراسة (Abdelkader Boudriga and all, 2009) ¹

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات القروض المتعثرة باستخدام بيانات عينة لـ 59 دولة خلال الفترة 2006-2002. وتشير النتائج التجريبية أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال وسياسة المخصصات الحكيمة تساعد في الحد من مستوى القروض المتعثرة. وكما تشير النتائج إلى أن المشاركة الأجنبية تلعب دورا هاما في الحد من المخاطر الائتمانية للمؤسسات المالية. ومع ذلك، في البلدان المتقدمة، يؤدي دخول الأجانب إلى المزيد من القروض المتعثرة. وأخيرا، تبين الدراسة أن الوسيلة الفعالة للحد من القروض المتعثرة تكون من خلال تعزيز النظام القانوني وزيادة الشفافية، بدلا من التركيز على القضايا التنظيمية والإشرافية.

ثانيا: دراسة (Ng'etich Joseph Collins and Kenneth Wanjau, 2011) ²

سعت هذه الدراسة إلى تحديد الآثار المترتبة لهامش معدل الفائدة على مستوى القروض المتعثرة في البنوك التجارية في كينيا. واستخدمت الدراسة إستبيانها لجمع البيانات من المصادر الأولية والثانوية، التي تم جمعها من تقارير البنك المركزي. وشملت العينة جميع موظفي الائتمان العاملين في البنوك الكينية والتي بلغ عددها ثلاثة وأربعون بنكا. وخلصت الدراسة إلى أن هامش سعر الفائدة يؤثر على أداء الأصول في البنوك، كما أنه يزيد من تكلفة القروض المستحقة على المقترضين والتنظيمات على أسعار الفائدة، لتمتد على المدى الطويل على الأصول المتعثرة، فالتنظيم المحدد لهامش سعر الفائدة في البنوك يساعد في تخفيف المخاطر الأخلاقية العرضية للأصول

¹- Abdelkader Boudriga and all, **Banking supervision and nonperforming loans: a cross-country analysis**.op-cit, pp. 286-318.

² - Ng'etich Joseph Collins and Kenneth Wanjau, **The effects of interest rate spread on the level of non-performing assets: A case of commercial banks in Kenya**, International Journal of Business and Public Management , (ISSN: 2223-6244) Vol. 1(1): 58-65, 2011, pp 58-65 .

المتعثرة. وأن تقنيات إدارة مخاطر الائتمان تؤثر على قيمة هامش أسعار الفائدة للبنك مقارنة بمعدلات الفائدة المرتبطة بالأصول المتعثرة والتي تساهم في إرتفاع تكلفة القروض.

ثالثا: دراسة (Faridah Najuna Misman, 2012)¹

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أنواع صيغ التمويل، والمتغيرات المحددة المصرفية مع مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الماليزية، حيث تم قياس مخاطر الائتمان بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض أما المتغيرات المحددة المصرفية تمثلت في: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول؛ نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الأصول؛ نسبة إجمالي الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول؛ نسبة رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) إلى إجمالي الأصول وحجم البنك. وتمثلت متغيرات صيغ التمويل في ثلاثة متغيرات وهي: صيغ التمويل الإستثمارية؛ صيغ التمويل التجارية (البيعية) وصيغ التمويل الخيرية. واستخدمت هذه الدراسة بيانات مالية خلال الفترة من 1995 إلى 2010 لسبعة عشر بنك إسلامي في ماليزيا، حيث إعتمدت على نموذج بانل غير متوازن unbalanced panel data للأثر الثابت. وتشير النتائج إلى أن صيغ التمويل والعديد من المتغيرات المصرفية المحددة لها علاقة كبيرة مع مخاطر الائتمان، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مختلفة بين المتغيرات المحددة المصرفية ومستوى مخاطر الائتمان والتي لها معنوية إحصائية ومن أصل خمسة متغيرات، ثلاثة متغيرات لها علاقة إيجابية مع مخاطر الائتمان وهي نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الأصول؛ نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول وحجم البنك. بينما متغيرين وهما نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول لهما علاقة سلبية مع مخاطر الائتمان. وتؤثر صيغ التمويل أيضا على مستوى مخاطر الائتمان. وتشير هذه الدراسة أن التمويل القائم على صيغ التمويل الإستثمارية يكون له تأثير معنوي وإيجابي على مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الماليزية، وهذه النتيجة تساهم في معرفة كيفية تحسين عمل البنوك الإسلامية.

رابعا: دراسة (Ali Shingjergji , 2013)²

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة والعديد من المتغيرات المحددة المصرفية من أجل فهم إلى أي مدى المتغيرات المصرفية سوف تكون قادرة على شرح نسبة القروض المتعثرة. وتستند هذه الدراسة على فرضية أن نسبة القروض المتعثرة تتأثر بمتغيرات المحددة المصرفية. وقد تم إختبار العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة والمتغيرات المستقلة بإستخدام نموذج الإنحدار البسيط خلال الفترة من 2002-2012، حيث تمثل المتغير التابع في نسبة القروض المتعثرة، في حين يتم إستخدام المتغيرات المستقلة على النحو التالي: معدل نمو القروض، معدل صافي هامش الفائدة، نسبة القروض إلى الأصول، نسبة كفاية رأس المال والعائد على الأموال الخاصة.

¹ - Faridah Najuna Misman, **Financing Structures, Bank Specific Variables and Credit Risk: Malaysian Islamic Banks**, Journal of Business and Policy Research , Vol. 7, No. 1, 2012, pp 102 – 114.

²- Ali Shingjergji, **The Impact of Bank Specific Variables on the Non Performing Loans Ratio in the Albanian Banking System**, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online), Vol.4, No.7, 2013, 148- 152.

وتوصلت النتائج إلى أن نسبة كفاية رأس المال (CAR) ترتبط سلباً مع نسبة القروض المتعثرة ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية. ونسبة القروض إلى الأصول ترتبط سلباً مع نسبة القروض المتعثرة، حيث أن زيادة نسبة القروض إلى الأصول ستحدد تخفيض نسبة القروض المتعثرة. بينما نمو القروض ونسبة القروض المتعثرة يبرهن على وجود علاقة إيجابية تبين أن إرتفاع مستويات القروض سوف يسبب إرتفاع نسبة القروض المتعثرة. وأن صافي هامش الفائدة (NIM) يدل على وجود علاقة إيجابية مع نسبة القروض المتعثرة التي تثبت أنه عندما تميل البنوك لأن يكون صافي هامش الفائدة مرتفع يؤدي هذا إلى تدهور جودة الأصول. كما تظهر النتائج أيضاً أن هناك علاقة سلبية بين العائد على الأموال الخاصة ونسبة القروض المتعثرة التي تبين أن إرتفاع نسب القروض المتعثرة سوف يؤدي إلى تدهور أداء البنوك.

خامساً: دراسة (Fawad Ahmad, 2013) ¹

هدفت الدراسة في البحث عن تأثير هيكل الملكية على مخاطر القروض المتعثرة، وذلك بإستخدام وجهة النظر التقليدية أن نتائج الملكية المركزة تساهم في تعزيز الأداء المصرفي عن طريق الحد من القروض المتعثرة، في حين أن نتائج تشتت الملكية في القطاع المصرفي تؤدي إلى إنخفاض الأداء وزيادة مخاطر البنك (القروض المتعثرة) مقابل وجهة النظر المقابلة أن تركيز الملكية لا يكون له تأثير على مخاطر البنك. بإستخدام بيانات مالية لثلاثين بنك من القطاع المصرفي الباكستاني خلال الفترة 2006-2010. أثبت تحليل نماذج بانل صحة النظر التقليدية أن البنوك المملوكة للقطاع العام (ملكية متفرقة) يقلل من أداء البنوك ويعزز خطورة البنوك (القروض المتعثرة)، في حين رفض وجهة النظر التي تقول أن تركز الملكية (البنوك المملوكة للقطاع الخاص والبنوك الأجنبية) يعزز أداء البنك ويضعف مخاطر البنك.

سادساً: دراسة (Mehmed Ganić, 2014) ²

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير العوامل المحددة المصرفية في تحقق مخاطر الائتمان في محفظة البنوك التجارية في البوسنة والهرسك (B & H). وتشمل هذه الدراسة عينة من سبعة عشر من أصل ثمانية وعشرين بنك خلال الفترة من 2002 إلى 2012. وتم إستخدام نموذج الإنحدار المتعدد في دراسة تأثير التغيرات في المحددات المصرفية لتعرض لمخاطر الائتمان، حيث تقاس مخاطر الائتمان بنسبة القروض المتعثرة بينما المحددات المصرفية تمثلت في مؤشر عدم الكفاءة (IE)، الملاءة (SR)، نسبة القروض إلى الودائع (LTD)، قوة السوق (MP)، نسب الربحية (العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة)، معدل نمو القروض (CG)، معدل الفائدة على الودائع (DR) ونسبة الإحتياطي (RR). وتشير نتائج الدراسة التجريبية إلى وجود علاقة سلبية وذو معنوية إحصائية بين

¹ - Fawad Ahmad, op-cit, pp268-288.

² - Mehmed Ganić, *Bank Specific Determinants of Credit Risk - An Empirical Study on the Banking Sector of Bosnia and Herzegovina*, International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 4, No. 4, e-ISSN 2247-7225, 2014, pp 428 - 436.

مخاطر الائتمان والمتغيرات التالية: عدم الكفاءة (IE)، الربحية (ROE)، معدل نمو القروض (CG) ومعدل الفائدة على الودائع (DR)، في حين المتغيرات: نسبة الملاءة (SR)، نسبة القروض إلى الودائع (LTD)، قوة السوق (MP)، والربحية (ROA) ونسبة الاحتياطي (RR) ليست ذات دلالة إحصائية كمحددات لمخاطر الائتمان.

سابعاً: دراسة (Leila Bateni and all , 2014)¹

تركز هذه الدراسة على العوامل المؤثرة (على وجه التحديد سبعة عوامل مالية) على مدى كفاية رأس المال لعينة من المصارف الخاصة الإيرانية عددها ستة خلال الفترة 2006-2012. وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد تشير النتائج المتوصل إليها إلى علاقة سلبية بين حجم البنك ونسبة كفاية رأس المال (CAR) للبنوك، وعلاقة إيجابية بين نسبة القروض إلى الأصول (LAR)، العائد على الأموال الخاصة (ROE)، العائد على الأصول (ROA)، نسبة حقوق المساهمين (EQR) ونسبة كفاية رأس المال. وأن نسبة الأصول المرجحة للمخاطر إلى إجمالي الأصول (RAR) ونسبة الودائع إلى الأصول (DAR) ليس لها تأثير على نسبة كفاية رأس المال.

ثامناً: دراسة (Tilahun Aemiro Tehulu and Dugasa Rafisa Olana , 2014)²

هدفت هذه الدراسة في البحث عن العوامل المحددة لمخاطر الائتمان. إذ بحثت في المتغيرات المصرفية المحددة لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية الأثيوبية، حيث تم قياس مخاطر الائتمان بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في: حجم البنك؛ نسبة صافي الفوائد إلى إجمالي الأصول؛ نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول؛ نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع؛ معدل نمو القروض؛ نسبة إجمالي نفقات التشغيل إلى إجمالي الأصول وملكية البنك. وباستخدام بيانات بانل المتوازنة لعشرة بنوك تجارية بين القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة 2007-2011، وتم التحليل باستخدام نموذج الأثر العشوائي بطريقة المربعات الصغرى المعممة GLS. وكشفت نتائج التحليل أن معدل نمو الائتمان وحجم البنك لهما تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على مخاطر الائتمان. في حين، كفاءة التشغيل والملكية لهما تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً على مخاطر الائتمان. وأخيراً، فإن النتائج تشير إلى أن الربحية وكفاية رأس المال والسيولة لدى البنوك لديها علاقة سلبية ولكن ليست لها معنوية إحصائية مع مخاطر الائتمان.

¹ - Leila Bateni and all, **The Influential Factors on Capital Adequacy Ratio in Iranian Banks**, International Journal of Economics and Finance, Vol. 6, No. 11; ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728, Published by Canadian Center of Science and Education , 2014, 108- 116 .

² - Tilahun Aemiro Tehulu and Dugasa Rafisa Olana, **Bank- Specific Determinants of Credit Risk: Empirical Evidence from Ethiopian Banks**, Research Journal of Finance and Accounting , ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) , Vol.5, No.7, 2014 , 80 - 85 .

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول محددات الإقتصاد الكلي والمحددات المصرفية لمخاطر الائتمان

سنتناول في هذا المطلب الدراسات التي جمعت ما بين متغيرات الإقتصاد الكلي والمتغيرات المصرفية في دراسة محددات مخاطر الائتمان.

أولاً: دراسة (mohammed oqlah mahmoude al - samadi , 2010) ¹

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة محددات مخاطر الائتمان لعينة من 23 بنك أردني خلال فترة 1995 إلى 2008. فوفقاً لنظرية تسعير الأصول الرأسمالية فالمخاطر يمكن أن تعزى إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية. وبالتالي، من إثني عشر متغير مكون من خمسة متغيرات للإقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، العرض النقدي، معدل الفائدة ومخاطر السوق)، وسبعة متغيرات محددة مصرفية (تأخر القروض المتعثرة، محصنات خسائر القروض، نمو القروض، نسبة رأس المال، تركيز القروض في قطاعات محفوفة بالمخاطر، هامش صافي الفائدة وحجم البنك) تم تطبيقها كمتغيرات مستقلة. أما المتغير التابع هو مخاطر الائتمان، والذي يقاس بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. وقد استخدم نموذج الإنحدار المتعدد للتحقيق في محددات مخاطر الائتمان في البنوك الأردنية. وأظهرت النتائج أن جميع المتغيرات الإقتصادية الكلية، تفسر معاً 51.9 بالمائة من التباين في مخاطر الائتمان. ومن خمسة متغيرات للإقتصاد الكلي، تم العثور على ثلاثة متغيرات ذات دلالة إحصائية هي الناتج المحلي الإجمالي، التضخم وسعر الفائدة السوق. وتوضح الدراسة أن المتغيرات المحددة المصرفية للبنوك تؤثر على مخاطر الائتمان أكثر من المتغيرات الخارجية. وكل المتغيرات المحددة المصرفية تفسر 73 بالمائة من تغيرات مخاطر الائتمان. وهذا يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات المحددة المصرفية للبنوك ومخاطر الائتمان المصرفي. وتم إيجاد أربعة متغيرات وهي: تأخر القروض المتعثرة، نمو القروض، تركيز القروض في قطاعات محفوفة بالمخاطر وحجم البنك من المحددات الهامة لمخاطر الائتمان في البنوك الأردنية. وعند الجمع بين كل المتغيرات الإقتصادية الكلية والمتغيرات المحددة للبنك تفسر معاً 72 بالمائة من مخاطر الائتمان للبنوك. في النموذج الكامل، تم العثور على صافي هامش الفائدة يؤثر بشكل كبير وسلبي على مخاطر الائتمان، وكما أن مخاطر الائتمان هي المخاطر الرئيسية التي قد تؤدي إلى فشل البنك.

¹ - mohammed oqlah mahmoude al - samadi , **credit risk , macroeconomic and bank specific factors in Jordanian banks**, Doctor of Philosophy , University Utara Malaysia, 2010, pp 1- 153.

ثانيا: دراسة (Dimitrios P. Louzis and all , 2011)¹

هدفت هذه الدراسة لدراسة محددات القروض المتعثرة في القطاع المصرفي اليوناني، وبشكل منفصل لكل فئة من القروض (القروض الإستهلاكية، القروض التجارية والرهون العقارية). لذلك تسعى إلى إختبار الفرضية القائلة بأن متغيرات الإقتصاد الكلي ومحددات البنك على حد سواء لها تأثير على نوعية القروض وأن هذه الآثار تختلف بين فئات القروض المختلفة. شملت العينة بيانات مقطعية متوازنة لتسعة بنوك يونانية خلال الفترة 2003-2009 وذلك بإستخدام نموذج بانل للأثر الثابت. وأظهرت النتائج أن جميع فئات القروض المتعثرة في النظام المصرفي اليوناني يمكن تفسيرها أساسا من متغيرات الإقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، أسعار الفائدة والدين العام). وقد تبين أن متغيرات الإقتصاد الكلي، وتحديدًا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له تأثير معنوي سلبي، معدل البطالة ومعدلات الإقراض لديهما تأثير إيجابي معنوي على مستوى القروض المتعثرة. وعلاوة على ذلك، تم إيجاد المتغيرات المصرفية المحددة مثل مؤشرات الأداء (العائد على الأموال الخاصة) ذو تأثير سلبي وهو ما يؤكد صحة فرضية الإدارة السيئة II ونسبة عدم الكفاءة (نسبة تكاليف التشغيل إلى إيرادات التشغيل) بتأثير إيجابي وهو ما يؤكد صحة فرضية الإدارة السيئة I لإمتلاكها قوة تفسيرية إضافية عند إضافتها إلى النموذج الأساسي، وتشير النتائج التجريبية إلى إختلافات كبيرة فيما يتعلق بالآثار الكمية لمحددات المختلفة للقروض المتعثرة تبعا لفئة القروض.

ثالثا: دراسة (Irum Saba and all, 2012)²

تقوم هذه الدراسة على المزج بين متغيرات الإقتصاد الكلي والمتغيرات المحددة المصرفية. وتعتبر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد، معدل الفائدة، ومجموع القروض كمتغيرات مستقلة، ونسبة القروض المتعثرة كمتغير تابع. واستخدمت الدراسة بيانات للقطاع المصرفي الأمريكي من مصادر نظام الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وتشكل فترة الدراسة من سنة 1985-2010. وتشير نتائج إختبار نموذج الإنحدار ومعامل الإرتباط المستخدمة في البحث إلى معنوية إحصائية جيدة. وأن جميع المتغيرات المستقلة المختارة لها تأثير معنوي على المتغير التابع، ومع ذلك، قيم المعاملات ليست مرتفعة كثيرا. ويجب على البنوك مراقبة وتعديل سياسة منح الإئتمان الخاصة بها فيما يتعلق بالمتغيرات المذكورة من أجل التخفيض من نسبة القروض المتعثرة.

¹ - Dimitrios P. Louzis and all, op-cit, pp 1- 16.

² - Irum Saba and all, **determinants of Non Performing Loans: Case of US Banking Sector**, The Romanian Economic Journal, 2012, pp 141 – 152.

رابعاً: دراسة (Abedalfattah. Z. A-A and Faris N. A-S , 2013) ¹

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عوامل مخاطر الائتمان في الجهاز المصرفي الأردني، بحيث تسعى من هذا التحليل التجريبي إلى تحديد العوامل التي تؤثر على مخاطر الائتمان في محفظة القروض المصرفية الأردنية. وتتكون عينة الدراسة من بيانات لـ 14 بنك تجاري مسعر في بورصة عمان خلال الفترة من 2006 إلى 2010، وقد أظهرت نتائج تحليل الإنحدار عن العوامل الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان (نسبة القروض المتعثرة) في البنوك الأردنية. وتشير نتائج التحليل أيضاً إلى أن كفاءة الإدارة لها تأثير معنوي وسليبي، وأن كل من مخصصات خسائر القروض، الرفاعة المالية ونسبة القروض إلى الودائع لديها تأثير معنوي وإيجابي على مخاطر الائتمان في البنوك. ومعدل نمو الناتج المحلي الخام وحجم البنك ليس لهما تأثير معنوي على مخاطر الائتمان، لذلك يوصى بتطوير عملياتها المصرفية، والحد من الإختيارات السلبية وتعزيز الضوابط الداخلية واقتراح إتخاذ تدابير لزيادة الكفاءة لتخفيف مخاطر الائتمان في المصارف.

خامساً: دراسة (Ahlem Selma Messai and Fathi Jouini , 2013) ²

حاولت هذه الدراسة الكشف عن العوامل المحددة للقروض المتعثرة لعينة من خمسة وثمانون بنك في ثلاثة بلدان (إيطاليا، اليونان وإسبانيا) للفترة من 2004-2008. والمتغيرات المستخدمة هي المتغيرات الإقتصادية الكلية والمتغيرات المحددة المصرفية، فمتغيرات الإقتصاد الكلي شملت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة ومعدل الفائدة الحقيقي. وفيما يتعلق بالمتغيرات المحددة المصرفية تمثلت في العائد على الأصول، معدل نمو القروض ونسبة إحتياطيات خسائر القروض إلى إجمالي القروض؛ أما المتغير التابع تمثل في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. وباستخدام نموذج بانل للأثر الثابت، وجدت أن مشكلة القروض تتأثر سلباً مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ورجحية أصول البنوك وإيجابياً مع معدل البطالة، وإحتياطيات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ومعدل الفائدة الحقيقي.

سادساً: دراسة (David Kwashie Garr , 2013) ³

تبحث هذه الدراسة عن العوامل المصرفية المحددة، الصناعة المحددة وعوامل الإقتصاد الكلي التي تؤثر على مخاطر الائتمان (CR) في البنوك التجارية في غانا، وباستخدام بيانات بانل غير متوازنة لثلاثة وثلاثين بنك تجاري وتغطي الفترة لـ 21 سنة من سنة 1990 إلى سنة 2010. حيث تم قياس مخاطر الائتمان من خلال متغيرين هما: نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة صافي إيرادات الفوائد إلى إجمالي الأصول. وتشير نتائج

¹ - Z. A-A Abedalfattah and Faris N. A-S , *Analysis The determinants of Credit Risk in Jordanian Banking: An Empirical Study* , Management Research and Practice Vol. 5 Issue 3 (2013) pp: 21-30

² - Ahlem Selma Messai and Fathi Jouini, *Micro and Macro Determinants of Non-performing Loans*, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 4, ISSN: 2146-4138, 2013, pp.852-860 .

³ - David Kwashie Garr, *Determinants of Credit Risk in the Banking Industry of Ghana*, Developing Country Studies , ISSN 2224-607X (Paper) ISSN 2225-0565 (Online), Vol.3, No.11, 2013, pp 64 – 77.

نموذج بانل إلى أن مخاطر الائتمان في غانا تتأثر بشكل كبير بكفاءة الإدارة، الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDPPC، الإقتراض الحكومي وتطوير القطاع المالي. فالإقتراض الحكومي وتطوير القطاع المالي لهما علاقة سلبية مع مخاطر الائتمان في حين عدم كفاءة الإدارة و GDPPC لهما علاقة إيجابية.

سابعا: دراسة (Beatrice Njeru Warue , 2013)¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين القروض المتعثرة والعوامل المصرفية المحددة ومحددات الإقتصاد الكلي وتحديد مدى تأثير هذه العوامل في وقوع مشكلة القروض المتعثرة في البنوك التجارية في كينيا. حيث تمثل المتغير التابع في نسبة القروض المتعثرة في حين شملت المتغيرات المستقلة عوامل للإقتصاد الكلي والمصرفية المحددة. وتشمل عوامل الإقتصاد الكلي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، أسعار فائدة الإقتراض، التضخم، الإنفاق الحكومي، الصادرات، الواردات، معدل الصرف بين الشلن الكيني والدولار الأمريكي، هامش سعر الفائدة ومعدل الفائدة الحقيقي. وشملت فترة الدراسة 1995-2009. وقد تم إستخدام البيانات المالية لأربعة وأربعون بنك تجاري في كينيا. وتوصلت نتائج تحليل نماذج بانل إلى أن نصيب الفرد من الدخل يرتبط سلبيا وذو دلالة إحصائية بمستويات القروض المتعثرة عبر فئات حجم البنك وبالمثل نصيب الفرد من الدخل يرتبط سلبيا وذو معنوية إحصائية بمستويات القروض المتعثرة عبر فئات ملكية البنك. وعلاوة على ذلك، العائد على الأصول (ROA) يرتبط سلبيا وذو معنوية بمستويات القروض المتعثرة في البنوك الكبيرة والبنوك الصغيرة وليس له معنوية إحصائية مع البنوك المتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن العائد على الأصول (ROA) يرتبط سلبيا وبمعنوية إحصائية في البنوك المحلية والمصارف الحكومية ولكن ليس في البنوك الأجنبية. ومع ذلك لم تجد الدراسة أي دليل على أن حجم أصول البنك ذات صلة بمستويات القروض المتعثرة في جميع فئات البنوك في كينيا. في الأخير وجدت الدراسة أن العوامل المصرفية المحددة تساهم في أداء القروض المتعثرة في أعلى درجة مقارنة مع عوامل الإقتصاد الكلي. وتوصي الدراسة من أجل إدارة فعالة للقروض المتعثرة، يجب فهم والتركيز أكثر على إدارة عوامل المحددة المصرفية التي لها القدرة على السيطرة عليها والبحث عن حلول عملية وقابلة للتحقيق لمعالجة مشاكل القروض المتعثرة.

¹ - Beatrice Njeru Warue, op -cit, pp 135-164.

ثامنا: دراسة (Waeibrorheem Waemustafa , 2014) ¹

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة إحصائية على مستوى مخاطر الائتمان وتحديد تأثير أربعة عشر متغيرة مصرفية محددة وستة متغيرات للإقتصاد الكلي التي تؤثر على مخاطر الائتمان للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا وإيجاد الفروق الإحصائية بين محددات مخاطر الائتمان للبنوك الإسلامية والتقليدية. واستخدمت الدراسة البيانات المالية من التقارير السنوية لـ 15 بنك إسلامي و13 بنك تقليدي لفترة 11 سنة من 2000 - 2010. وباستخدام نموذج الإنحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى أن ثلاثة محددات، وهي تمويل القطاع محفوف بالمخاطر، ونسبة كفاية رأس المال وصيغ التمويل الإسلامي تساهم بشكل كبير في مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية، خاصة التمويل الإسلامي أكبر متغير مفسر. بالنسبة للبنوك التقليدية، مجموعة مختلفة من المتغيرات مثل مخصصات خسائر القروض، نسبة الديون إلى مجموع الأصول ونسبة كفاية رأس المال، حجم البنك، إدارة الربحية، والسيولة هي عوامل هامة تؤثر في مخاطر الائتمان الخاصة بها. على المستوى الكلي فقط التضخم والعرض النقدي له تأثير على مخاطر الائتمان على حد سواء للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. ومع ذلك، فإن النتيجة تظهر أن هيكل الإستثمار للمصارف الإسلامية يوفر أفضل عازل ضد المخاطر نظرا لأنها أقل تأثرا بالعوامل الإقتصادية، كما أن دراسة العوامل أظهرت تأثيرات مختلفة على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والتقليدية.

تاسعا: دراسة (Gadise Gezu , 2014) ²

أجريت هذه الدراسة لدراسة العوامل المصرفية المحددة (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة كفاية رأس المال، العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة) وعوامل الإقتصاد الكلي (نسبة الإقراض، التضخم ومعدل الضريبة الفعلي) كمحددات للقروض المتعثرة (والتي تقاس بنسبة القروض المتعثرة) للبنوك التجارية في إثيوبيا. تحقيقا لهذه الغاية، فقد إختارت الباحثة ثمانية بنوك تجارية في إثيوبيا. وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج بانل للأثر الثابت، خلال الفترة 2002-2013. ويسعى هذا البحث إلى تحديد علاقة التأثير والسببية بين القروض المتعثرة ومحدداتها. وكشفت الدراسة أن نسبة القروض إلى الودائع تؤثر إيجابيا في حين كان لنسبة التضخم أثر سلبي، ولكن تأثير ضئيل على القروض المتعثرة للبنوك التجارية في إثيوبيا. ومع ذلك، الربحية المقاسة بالعائد على الأموال الخاصة، نسبة كفاية رأس المال وسعر الإقراض تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية في حين أن ربحية البنوك مقاسة بالعائد على الأصول ومعدل الضريبة الفعلي أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على القروض المتعثرة للبنوك التجارية في إثيوبيا. وخلصت الدراسة من تحديد محددات القروض المتعثرة التي تمكن الإدارة من وضع سياسات الإقراض المناسبة التي

¹ - Waeibrorheem Waemustafa, *Comparative Evaluation Credit Risk Determinants Between Islamic and Conventional Banking*, Doctor of Philosophy , Universiti Utara Malaysia, 2014, p 7.

² - Gadise Gezu, *Determinants of Non Performing Loans: Empirical Study in Case of Commrcial Banks in Ethiopia*, Masters of Science (MSc) in Accounting and Finance , Jimma University, Ethiopia, 2014, pp 1-62.

تحول دون وقوع القروض المتعثرة. إلى جانب ذلك، فمن الأفضل لموظفي القروض تقديم الإستشارة المالية للمقترضين على الإستخدام الأمثل للقروض وأيضاً لجعل القرار الائتماني في الوقت المناسب لتلبية إحتياجاتهم.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بالربحية وأداء البنوك

بعد عرضنا لمختلف الأدبيات التطبيقية والدراسات السابقة التي تناولت المحددات المسببة لمخاطر الائتمان. سنحاول من خلال هذا المبحث أن نورد أهم الدراسات التي بحثت في العلاقة بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية، من خلال التطرق لأهم الدراسات التي ركزت على نسبة القروض المتعثرة وتأثيرها على الربحية ثم التطرق للدراسات التي تناولت علاقة نسبة كفاية رأس المال بربحية البنوك؛ وفي الأخير سنعرج على الدراسات التي تناولت تأثير عوامل أخرى على ربحية البنوك.

المطلب الأول: دراسات سابقة حول علاقة نسبة القروض المتعثرة بربحية البنوك

سنتناول في هذا المطلب مجموعة من الدراسات التي تناولت علاقة تأثير نسبة القروض المتعثرة على ربحية وأداء البنوك.

أولاً: دراسة (Josiah Aduda and James Gitonga, 2011)¹

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والربحية في البنوك التجارية في كينيا، ومن أجل تحقيق الهدف الرئيسي من هذه الدراسة استخدمت عينة تتكون من 30 بنك. كما إعتد الباحثان في الدراسة التطبيقية على جمع البيانات الأولية عن طريق إستخدام الإستبيان، ومصادر ثانوية بإستخراج البيانات من التقارير السنوية للبنوك خلال فترة عشر سنوات 2009-2000. واستخدم الباحثان العائد على الأموال الخاصة كمؤشر للربحية، ونسبة القروض المتعثرة (NPLR) كمتغير مستقل لأنها مؤشر لإدارة المخاطر الائتمانية التي تؤثر على ربحية المصارف. وأهم نتائج تحليل الإنحدار التي توصلت لها الدراسة أن هناك علاقة بين إدارة الائتمان والربحية بحيث تؤثر إدارة الائتمان على الربحية. كما أنه عندما سُئل عن تطبيق مبادئ إدارة الائتمان في المؤسسات المصرفية، أشار غالبية المستطلعين أنها كانت تستخدم على نطاق واسع في المؤسسات المصرفية وحتى مؤسسات التمويل الأصغر. وأشاروا أيضاً على نظام 6C's من إدارة الائتمان والذي يشمل الحروف الأولى وهي: الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف الإقتصادية (المناخ العام) والمصدقية. وأن NPLR كمتغير مستقل له علاقة خطية مع المتغير التابع (ROE) وبالتالي نموذج الإنحدار الخطي البسيط يمكن إستخدامه للتنبؤ بالعائد على الأموال الخاصة للبنوك التجارية، ولكن ينبغي توخي الحذر عند إستخدام النموذج أين ينبغي أن تدرج المتغيرات المستقلة الأخرى اللازمة في النموذج وذلك لتعزيز قيمة R^2 .

¹- Josiah Aduda and James Gitonga, *The Relationship Between Credit Risk Management and Profitability Among the Commercial Banks in Kenya*, Journal of Modern Accounting and Auditing, ISSN 1548-6583 , Vol. 7, No. 9, 934-946 , 2011, pp 934-946 .

ثانيا: دراسة (Muhammed Nawaz and Shahid Munir, 2012)¹

تقوم هذه الدراسة بتقييم تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك النيجيرية. وكانت المؤشرات المالية المستخدمة لقياس أداء البنوك ومخاطر الائتمان من البيانات التي تم جمعها من مصادر التقارير السنوية وحسابات البنوك لعينة خلال فترة 2004-2008. وتم استخدام نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع كمؤشرات لمخاطر الائتمان في حين أن العائد على الأصول (ROA) كمؤشر للأداء. وتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام معامل الارتباط ونموذج الإنحدار المتعدد. وكشفت النتائج أن إدارة مخاطر الائتمان لديها تأثير كبير على ربحية البنوك في نيجيريا. لذلك، تحتاج الإدارة إلى توخي الحذر في وضع سياسة الائتمان التي لا تؤثر سلبا على الربحية وأيضا أنها بحاجة إلى معرفة كيف تؤثر سياسة الائتمان على عمليات بنوكها لضمان الاستخدام الأمثل للودائع.

ثالثا: دراسة (Danson Musyoki and Adano Salad Kadubo , 2012)²

هدفت الدراسة لتقييم مختلف متغيرات إدارة مخاطر الائتمان التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك. وتمثلت هذه المتغيرات في: معدل التعثر (نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض)، ونسبة تكاليف الديون المعدومة إلى إجمالي التكاليف ونسبة تكاليف التشغيل إلى إجمالي القروض. وتم استخدام التقارير المالية لـ 10 بنوك لتحليل نسبة الربحية لمدة سبع سنوات 2000-2006. وذلك بمقارنة نسبة الربحية (العائد على الأصول) بنسبة التعثر، تكلفة الديون المعدومة وتكلفة القروض، كما تم استخدام نموذج الإنحدار ومعامل الارتباط لتحليل البيانات. وكشفت النتائج أن كل هذه المعايير لها تأثير عكسي على الأداء المالي للبنوك، إلا أن معدل التعثر هو مؤشر الأكثر تأثيرا على أداء المالي للبنك مقارنة بالمؤشرات الأخرى لإدارة مخاطر الائتمان. وكتوصية لهذه البنوك يجب تصميم وصياغة الإستراتيجيات التي لا تقلل من تعرض البنوك لمخاطر الائتمان فقط ولكن من شأنها تعزيز الربحية والقدرة التنافسية للبنوك.

¹- Muhammad Nawaz and Shahid Munir, op -cit, pp , 49-63.

² - Danson Musyoki and Adano Salad Kadubo, **The impact of credit risk management on the financial performance of Banks in Kenya for the period 2000- 2006**, International Journal of Business and Public Management, ISSN: 2223-6244, Vol. 2(2), 2012, pp 72-80 .

رابعاً: دراسة (Kolapo.T.Funsso and all, 2012)¹

أجريت الدراسة التجريبية للتأكد من تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا خلال فترة (2000-2010) وقد تم إختيار خمسة بنوك تجارية على أساس البيانات المقطعية لأحد عشر سنة. حسب نظرية الربح التقليدية فإن قياس الربح يكون بمؤشر العائد على الأصول (ROA). ونسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض المصنفة كمؤشرات لإدارة مخاطر الائتمان، وقد أستخدم نموذج بانل للأثر الثابت لتقدير محددات الربحية. وأظهرت النتائج أن تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك الذي يقاس بالعائد على الأصول هو تأثير مماثل للبنوك في نيجيريا، رغم أنها ليست بنفس الدرجة التي تتأثر بها البنوك الفردية من خلال طريقة التحليل المستخدمة في هذه الدراسة. فزيادة القروض المتعثرة بـ 100 بالمائة تقلل الربحية (ROA) نحو 6.2 بالمائة، أي بزيادة 100 بالمائة من مخصصات خسائر القروض تقلل أيضاً من الربحية بنحو 0.65 بالمائة. في حين أن الزيادة بنسبة 100 بالمائة في إجمالي القروض والسلفيات يؤدي إلى زيادة الربحية بـ 9.6 بالمائة. وبناء على النتائج المتوصل إليها، فمن المستحسن أن تعزز البنوك في نيجيريا قدراتها في تحليل الائتمان وإدارة القروض.

خامساً: دراسة (Samuel Hymore Boahene and all, 2012)²

سعت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين مخاطر الائتمان وربحية البنك، واستخدمت الدراسة البيانات المالية لستة بنوك في غانا خلال الفترة 2005-2009. أظهرت نتائج الدراسة بإستخدام نموذج بانل للأثر الثابت أن مخاطر الائتمان (نسبة القروض المتعثرة، نسبة الخسائر إلى إجمالي القروض، نسبة الأرباح قبل الإحتياطات إلى إجمالي القروض) لديها علاقة إيجابية ومعنوية مع ربحية البنوك (العائد على الأموال الخاصة). وهذا يشير إلى أن البنوك في غانا تتمتع بربحية عالية على الرغم من إرتفاع مخاطر الائتمان، على عكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة أنه توجد علاقة سلبية بين مؤشرات مخاطر الائتمان والربحية. ويمكن تفسير النتائج إلى إرتفاع معدلات الفوائد على القروض والرسوم والعمولات. كما أثبتت الدراسات التجريبية أن كل من حجم البنك ونمو البنك ورأس المال المقترض من البنك لها تأثير على ربحية البنك بشكل إيجابي ومعنوي. وهذه النتائج المذكورة أعلاه لا تقدم الدعم للأعمال التجريبية العديدة التي تخلص إلى أن مخاطر الائتمان لديها علاقة سلبية مع أداء البنك وإنما تتوافق مع من يرى أن مخاطر الائتمان يحسن أرباح بنك. وبالتالي ينبغي تشجيع البنوك لخفض أسعار الفائدة على القروض بحكمة وتخفيض الرسوم والعمولة، فمن الضروري أيضاً على المقترضين تسديد قروضهم في الوقت المحدد وبالكامل.

¹- Kolapo.T.Funsso and all, **Credit Risk and Commercial Banks Performance in Nigeria : A Panel Model Approach**, Australian Journal of Business and Management Research ,Vol.2 No.02, 2012, pp31-38 .

²- Samuel Hymore Boahene and all, **Credit Risk and Profitability of Selected Bank in Ghana**, Research Journal of Finance and Accounting , ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol 3, No 7, 2012, pp 6-14.

سادسا: دراسة (Indiael Kaaya and Dickson Pastory, 2013) ¹

هدفت هذه الدراسة في البحث على العلاقة بين مخاطر الائتمان وأداء البنك لعينة مكونة من إحدى عشر بنكا في تنزانيا خلال فترة 2005-2011، حيث أداء البنك يعبر عنه بالعائد على الأصول. أما مخاطر الائتمان يعبر عنها بالمتغيرات المستقلة وتتمثل في: نسبة خسائر القروض إلى إجمالي القروض، القروض المتعثرة، نسبة خسائر القروض إلى صافي القروض ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. أما المتغيرات المراقبة هي نسبة الودائع وحجم البنك. وتم استخدام نسبة الودائع لأن إصدار القرض يعتمد على مستوى الودائع في البنك. وحجم البنك لتصنيف بين البنوك الكبيرة والصغيرة، وأيهما أكثر عرضة لمخاطر الائتمان. كما تم استخدام نموذج الإنحدار لدراسة العلاقة بين مؤشرات مخاطر الائتمان وأداء البنك. وأشارت النتائج أن مؤشرات المخاطر الائتمانية تنتج علاقة سلبية التي تشير إلى إرتفاع مخاطر الائتمان وإنخفاض أداء البنك. كما كان نموذج الإنحدار ذو دلالة إحصائية، حيث $R^2 = 70\%$. وتوصي الدراسة البنك بزيادة احتياطي رأس المال لحماية البنك من الخسائر في المستقبل وزيادة تقنيات إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

سابعا: دراسة (Olawale Luqman Samuel , 2014) ²

هدفت هذه الدراسة للبحث عن مدى تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا، من خلال تناول كيفية تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك باستخدام عينة تتكون من خمسة بنوك خلال فترة 2008 - 2012. وتم الحصول على البيانات من التقارير السنوية، وباستخدام نموذج الإنحدار البسيط أظهرت النتائج أن نسبة القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع ترتبط سلبا بالربحية وأنها ليست معنوية، وأن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ترتبط سلبا مع الربحية وذات معنوية. وتبين هذه الدراسة أيضا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك (ROA) وإدارة مخاطر الائتمان (من حيث أداء القروض). وأن نسبة القروض والسلفيات ونسبة القروض المتعثرة هي المتغيرات الرئيسية في تحديد جودة أصول البنك. لذلك توصي الدراسة بأنه يجب على الإدارة أن تكون حذرة في وضع سياسة الائتمان التي لن تؤثر سلبا على الربحية وإنما أيضا هي بحاجة إلى معرفة كيفية تأثير السياسة الائتمانية على تشغيل بنوكها لضمان الاستخدام الأمثل للودائع وتعظيم الربح.

¹- Indiael Kaaya and Dickson Pastory, **Credit Risk and Commercial Banks Performance in Tanzania : a Panel Data Analysis**, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.4, No.16, 2013, pp 55-62.

² - Olawale Luqman Samuel , **The Effect of Credit Risk on The Performance of Commercial Banks in Nigeria**, Social science research network, 2014 , pp 1-18.

ثامنا: دراسة (Asad Abbas and all, 2014)¹

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير مخاطر الائتمان على أداء النظام المصرفي في باكستان وقد شملت العينة واحد وعشرون بنكاً بما في ذلك المملوكة للدولة والخاصة والأجنبية. ونتائج تحليل نموذج الأثر الثابت خلال الفترة 2006-2011، قد كشفت على أن مخاطر الائتمان التي تقاس بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ومخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض المتعثرة تؤثر سلباً على متغيرات الأداء والتي هي العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة. وهذا مما يعني أن البنك الذي يواجه مخاطر الائتمان أكبر يزيد من التدهور في الأداء. وأن تأثير الزيادة في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع تؤدي إلى زيادة في ربحية البنوك.

تاسعا: دراسة (Ali Sulieman Alshatti , 2015)²

هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2005-2013)، وقد تم اختيار ثلاثة عشر بنك تجاري أردني. وباستخدام نماذج بانل، خلص البحث إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان (نسبة فوائد القروض إلى إجمالي القروض؛ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض؛ نسبة مخصصات القروض إلى صافي القروض ونسبة الرافعة المالية) لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية (مقاسة بالعائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة). وإستناداً إلى النتائج، يوصي الباحث البنوك بتحسين إدارة مخاطر الائتمان من أجل تحقيق المزيد من الأرباح، ويجب على البنوك أن تأخذ بعين الإعتبار مؤشرات مخاطر الائتمان التي تم تحديدها كمؤشرات لإدارة مخاطر الائتمان. كما يجب على البنوك أن تضع سياسات إدارة المخاطر الائتمانية الكافية من خلال فرض تقدير الائتمان الدقيق قبل منح القروض للعملاء، وعلى البنوك تصميم نظام فعال لإدارة مخاطر الائتمان، والحاجة إلى إيجاد بيئة مناسبة لمخاطر الائتمان، تعمل بموجبها عملية منح الائتمان السليمة، والحفاظ على إدارة الائتمان المناسبة التي تنطوي على رصد وتجهيز ما يكفي من الرقابة على مخاطر الائتمان، والبنوك في حاجة لوضع وإستنباط الإستراتيجيات التي لن تحد فقط من تعرض البنوك لمخاطر الائتمان، لكنها ستعمل على تطوير الأداء والقدرة التنافسية للبنوك.

¹- Asad Abbas and all , **Credit Risk Exposure and Performance of Banking Sector of Pakistan**, Journal of Basic and Applied Scientific Research, ISSN 2090-4304, 4(3), 2014, pp240-245.

²- Ali Sulieman Alshatti, **The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial banks**, Investment Management and Financial Innovations , Volume 12, Issue 1, 2015, pp 338 - 345 .

عاشرا: دراسة (Sujeewa Kodithuwakku, 2015) ¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في سريلانكا. وتستند هذه الدراسة أساسا على البيانات الأولية والثانوية. حيث تم جمع البيانات الأولية من ثمانية بنوك تجارية من أصل أربعة وعشرون بنك تجاري في سريلانكا، وتم إختيار العينة على أساس الأداء المالي المتفوق وتوفر بيانات متسقة على مدى فترة الدراسة. كما تم جمع البيانات الأولية أساسا من خلال المقابلة. وأجريت مقابلات مع الجهات ذات العلاقة شخصا من أجل الحصول على وجهات نظرهم حول المشاكل والحلول وتم الحصول على البيانات الثانوية من مصادر مختلفة مثل التقارير السنوية للمصارف التجارية المختارة، وكما إشتملت الدراسة خمس سنوات 2009-2013 لدراسة العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء. وأستخدم العائد على الأصول (ROA) كمؤشر للأداء ومخصصات القروض إلى إجمالي القروض، مخصصات القروض إلى القروض المتعثرة، مخصصات القروض إلى إجمالي الأصول والقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض كمتغيرات لمخاطر الائتمان. وعلاوة على ذلك، تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين القروض المتعثرة والربحية خلال فترة الدراسة باستخدام برنامج Eviews. وأظهرت النتائج أن القروض المتعثرة ومخصصاتها يكون لها تأثير سلبي على الربحية. ولذلك، أوصت الدراسة البنوك بتطبيق أدوات وتقنيات فعالة للحد من وإدارة مخاطر الائتمان.

حادي عشر: دراسة (Olawale Femi Kayode and all, 2015) ²

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر الائتمان على أداء البنوك في نيجيريا. حيث تقاس مخاطر الائتمان بثلاث متغيرات نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض؛ نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، وشملت عينة الدراسة ستة بنوك خلال الفترة 2000-2013. وتشير نتائج نموذج الأثر العشوائي التي توصلت إليها الدراسة أن مخاطر الائتمان ذو تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية بأداء البنك (يقاس بالعائد على الأصول). وهذا يشير إلى أن زيادة التعرض لمخاطر الائتمان (نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ونسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض) يقلل من ربحية البنوك. كما وجد أيضا أن إجمالي القروض له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على أداء البنك. لذلك، لوقف الطبيعة الدورية للقروض المتعثرة وزيادة أرباحها، ينبغي للبنوك أن تعتمد على تعبئة الودائع لزيادة توافر الائتمان ووضع إستراتيجية لإدارة مخاطر الائتمان يمكن الإعتماد عليها مع عقوبة كافية للتخلف عن سداد القرض.

¹ - Sujewa Koddithuwakku, **Impact of Credit Risk Management on Commercial Banks in Sri Lanka the Performance**, International Journal of Scientific Research and Innovative Technology, ISSN: 2313-3759 Vol. 2 No. 7, 2015, pp 24 -29 .

² - Olawale Femi Kayode and all, **Credit Risk and Bank Performance in Nigeria**, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925. Volume 6, Issue 2. Ver. II , 2015, pp 21-28 .

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول علاقة نسبة كفاية رأس المال بربحية البنوك

ستتطرق إلى مجموعة من الدراسات التي إستخدمت نسبة كفاية رأس المال كمؤشر لمخاطر الائتمان وعلاقة تأثيرها بربحية وأداء البنوك.

أولاً: دراسة (Tibebu Tefera, 2011) ¹

تبحث هذه الدراسة عن مستوى تأثير إدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا. وتنطلق الدراسة من فرضية أن إدارة مخاطر الائتمان لديها تأثير كبير على ربحية المصارف في إثيوبيا. ولفحص مستوى تأثيرها إستخدم الباحث نموذج الإنحدار المتعدد لعينة من سبعة بنوك خلال فترة عشر سنوات لمؤشر العائد على الأموال الخاصة (المتغير التابع)، نسبة القروض المتعثرة NPLR ونسبة كفاية رأس المال CAR (المتغيرات المستقلة) من كل بنك بالإضافة إلى إستبيان وزع على الهيئات المصرح لها في إدارة المخاطر لكل بنك. وأظهرت النتائج أنه لا يوجد إرتباط بين المتغيرات المستقلة (NPLR و CAR) مما يعني أن كل من المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بشكل منفصل. كما أن معنوية النموذج في الدراسة هي 29 بالمائة وهو ما يعني أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع حوالي 29 بالمائة. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تأثير نسبة القروض المتعثرة هو سلبي مما يعني زيادة وحدة واحدة في نسبة القروض المتعثرة يؤدي إلى إنخفاض الربحية للبنوك التجارية بـ 0.594077 في إثيوبيا. وأن مستوى تأثير نسبة كفاية رأس المال أيضا سلبي، فهو يشير إلى أن زيادة وحدة من نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى إنخفاض في ربحية المصارف التجارية بـ 0.831816 في إثيوبيا. كما خلص الباحث إلى أن البنوك الإثيوبية تفتقر إلى إدارة المخاطر الائتمانية وذلك أن مستوى أعلى منصب في الإدارة متحصل على درجة بكالوريوس.

ثانياً: دراسة (A. A. Onaolapo and A.E. Olufemi, 2012) ²

تبحث هذه الدراسة في أثر شروط المحافظة على الحد الأدنى من كفاية رأس المال على أداء البنوك المحددة في القطاع المصرفي النيجيري، وتفترض الدراسة أنه لا توجد دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) وخمسة متغيرات للأداء المصرفي. أما البيانات المستخدمة تم الحصول عليها من منشورات البنك المركزي في نيجيريا لفترة عشر سنوات 1999-2008. وتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى بإستخدام برنامج SPSS 17 لتحليل العلاقة بين المتغيرات. وتشير النتائج إلى أن جميع مؤشرات الأداء عند إختبار العائد على الأصول (ROA)، العائد على رأس المال الموظف (ROCE) ونسبة الكفاءة (ER) وغيرها لا تتأثر بنسبة كفاية رأس المال (CAR)

¹ - Tibebu Tefera , *Credit Risk Management and Profitability and Commercial Banks in Ethiopia*, Master of Accounting and Finance, Addis Ababa university , Ethiopia, 2011, pp 1-82.

² - A. A. Onaolapo and A.E. Olufemi, *Effect of Capital Adequacy on the Profitability of the Nigerian Banking Sector*, Journal of Money, Investment and Banking, ISSN 1450-288X Issue 24 , 2012 , pp 61 - 72.

في القطاع المصرفي النيجيري. ونظرا لعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية يوصي الباحث بإجراء تغييرات عملية في تنظيمات البنوك المركزية، وتحسين حوكمة الشركات لضمان سلامة القطاع المصرفي النيجيري.

ثالثا: دراسة (Ravi Prakash Sharma Poudel, 2012)¹

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إكتشاف مختلف المتغيرات ذات الصلة بإدارة مخاطر الائتمان التي تؤثر على أداء البنوك المالية. وأن هذه المعالم المشتملة في الدراسة هي: العائد على الأصول كمتغير تابع، أما معدل التعثر (نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض)؛ تكلفة خسائر القروض (نسبة إجمالي تكاليف التشغيل إلى إجمالي القروض)؛ نسبة كفاية رأس المال (نسبة رأس المال إلى الأصول الموزونة بالمخاطر) كمتغيرات مستقلة. واستخدمت الدراسة التقارير المالية لواحد وثلاثين مصرفا في نيبال للتحليل لأحد عشر سنة من 2001-2011. وأظهرت نتائج تحليل نموذج الإنحدار أن معدل التعثر يعتبر من مؤشرات إدارة المخاطر الذي يشكل مؤشرا رئيسيا للأداء المالي للبنك في حدود 56 بالمائة وتليها نسبة كفاية رأس المال بنسبة 25 بالمائة. وأن لإدارة مخاطر الائتمان تأثير بالغ الأهمية على أداء البنك أي لها علاقة كبيرة مع أداء البنك بنسبة تصل إلى 22.6 بالمائة من أداء البنك. من بين مؤشرات إدارة المخاطر معدل التعثر هو المؤشر الوحيد والأهم لأداء البنك في حين تكلفة القروض لا تبيء بشكل كبير أداء البنك. وبالتالي فإن إدارة المخاطر بشكل عام لديها مساهمة كبيرة جدا في أداء البنوك، وينصح البنوك لوضع المزيد من التركيز على إدارة المخاطر وذلك للحد من مخاطر القروض وتحقيق أقصى قدر من الأداء في البنوك التي تحتاج إلى تخصيص المزيد من الأموال لإدارة القروض المتعثرة ومحاولة الحفاظ على المستوى الأمثل لكفاية رأس المال.

رابعا: دراسة (Harrison Owusu Afriyie and Joseph Oscar Akotey, 2013)²

تبحث هذه الدراسة عن أثر إدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنوك الريفية والمحلية في منطقة برونغ أهافو غانا. واعتمدت الدراسة على البيانات المالية لعشرة بنوك ريفية خلال الفترة من سنة 2006 إلى 2010 (خمس سنوات) للتحليل. كما إستخدمت العائد على الأموال الخاصة (ROE) كمؤشر للربحية في حين نسبة القروض المتعثرة (NPLR) ومعدل كفاية رأس المال (CAR) كمؤشرات لإدارة مخاطر الائتمان. أشارت نتائج نموذج بانل للأثر الثابت إلى وجود علاقة إيجابية دون دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال (CAR) والعائد على الأموال الخاصة (ROE) ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين القروض المتعثرة والربحية في البنوك الريفية، بمعنى أن هناك خسائر القروض لكن البنوك أكثر ربحا، وهذا يشير إلى أن البنوك الريفية لم يكن لديها جدية وفعالية في ممارسات إدارة مخاطر الائتمان. فنظريا، القروض المتعثرة تحفض مستويات الربحية للبنوك الريفية، ولكن في الحالة التي تكون

¹- Ravi Prakash Sharma Poudel, **The impact of credit risk management on financial performance of commercial banks in Nepal**, International Journal of Arts and Commerce Vol. 1 No. 5 October 2012, pp 9 -15.

²- Harrison Owusu Afriyie and Joseph Oscar Akotey, **Credit Risk Management and Profitability of Selected Rural Banks in Ghana**, European Journal of Business & Management, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online) Vol.5, No.24, 2013, pp24-33.

فيها القروض المتعثرة تتزايد نسبيا مع الربحية، فإن ذلك يعني أن البنوك الريفية لم يكن لديها تدابير مؤسسية فعالة للتعامل مع إدارة المخاطر الائتمانية. ما تفعله البنوك هو أنها تحول تكلفة القروض المتعثرة لعملاء آخرين في شكل معدل فائدة أعلى على القروض. فالرفع من هوامش معدلات الفائدة المفروضة على القروض من قبل البنوك الريفية بسبب ضعف ممارسات إدارة مخاطر الائتمان تمنع المشاريع الصغيرة من الحصول على قروض. مثل هذا الوضع يمنع توسيع الأعمال التجارية والتصنيع في المناطق الريفية التي تعتبر ضرورية للحد من الفقر.

خامسا: دراسة (Ogboi- Charles and Unuafe- Okaro Kenneth, 2013)¹

تبحث هذه الدراسة في أن الأدلة التجريبية التي تشير إلى حجج وجود علاقة بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك في نيجيريا نادرة إلى حد ما فشلت الدراسات القليلة التي بحثت عن الروابط للنظر في دور كفاية رأس المال وفقا لإتفاقية بازل الثانية في إطار موحد. وباستخدام البيانات المالية خلال فترة 2004-2009، حيث تم الحصول على البيانات المالية من التقارير السنوية لبعض البنوك المختارة في نيجيريا، وتناولت هذه الدراسة أثر إدارة مخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك في نيجيريا. كما تهدف الدراسة إلى توفير مزيد من الأدلة التجريبية عن كيف لإستراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية ومتطلبات رأس المال كمتغيرات أن تؤثر على ربحية البنوك في نيجيريا. وتم إستخدام نموذج بانل للأثر الثابت لتقدير العلاقة القائمة بين نسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع، نسبة القروض المتعثرة (NPL)، نسبة كفاية رأس المال والعائد على الأصول (ROA). وأظهرت النتائج أن كفاية رأس المال أثرت إيجابا على الأداء المالي للبنك في حين نسبة القروض والسلفيات التي وجد لها تأثير سلبي على ربحية البنوك خلال فترة الدراسة. واستنادا إلى النتائج، يوصى بأن إستراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك النيجيرية يجب إجراء تقييم صارم للإئتمان قبل منح القرض أو رفضه. وكما يوصى أيضا بإيلاء الإهتمام الكافي لتعزيز الشريحة الأولى من رأس مال البنك النيجيري.

سادسا: دراسة (Osmad Muthaaher and Drs,M.Si, 2014)²

حاولت الدراسة البحث في تأثير مخاطر التمويل (القروض المتعثرة) ونسبة كفاية رأس المال (CAR) على ربحية البنك الإسلامي في أندونيسيا. تم حساب النسب المالية من البيانات المالية للبنوك الإسلامية من التقرير الإحصائي للبنك الإسلامي الذي نشره بنك أندونيسيا في فترة 2009-2012. وأظهرت نتائج الإنحدار الخطي المتعدد نسبة CAR لها تأثير إيجابي ومعنوي على العائد على الأصول؛ ونسبة القروض المتعثرة لها تأثير سلبي غير معنوي على العائد على الأصول. وكما تشير نتائج الإختبار إلى أن $R^2 = 0.121$ تظهر القوة التفسيرية لإثنين

¹ - Ogboi, Charles and Unuafe, Okaro Kenneth , *The Impact of Credit Risk Management and Capital Adequacy on The Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria*, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB), An Online International Monthly Journal (ISSN: 2306-367X), Volume:2 No.3 , 2013 , pp 703 -717.

²- Osmad Muthaaher and Drs,M.Si, *Analyze on the Influence of Financing Risk and Capital Adequacy to Profitability Islamic Bank in Indonesia*, Journal of Contemporary Management Sciences, Volume 3 (7) 55-72 JCMS Publication, 2014, pp 1 - 17.

من المتغيرات المستقلة بنسبة 12.1 بالمائة من العائد على الأصول؛ وتتأثر الربحية بالنسبة المتبقية 87.9 بالمائة بسبب عوامل أخرى غير مدرجة في نموذج الإنحدار.

سابعاً: دراسة (Idowu Abiola and Awoyemi Samuel Olausi, 2014)¹

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا. واستخدمت التقارير المالية لسبعة بنوك تجارية خلال فترة سبع سنوات (2005-2011) ولتقدير النموذج استخدم نموذج بانل للأثر الثابت، أما العائد على الأموال الخاصة (ROE) والعائد على الأصول (ROA) تستخدم كمؤشرات الأداء، في حين نسبة القروض المتعثرة (NPL) ونسبة كفاية رأس المال (CAR) كمؤشرات إدارة مخاطر الائتمان. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن إدارة المخاطر الائتمانية لديها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية في نيجيريا. بحيث أظهرت النتائج أن البنوك التجارية تفتقر إلى ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية مما أدى إلى إرتفاع مستويات القروض المتعثرة في محافظها الإستثمارية، وعلى الرغم من إرتفاع هذه القروض إلا أن مستويات الربحية مرتفعة، وهذا مما يدل على نقل خسائر القروض إلى عملاء آخرين بمعدلات فائدة كبيرة. كما كشفت الدراسة أيضاً أن البنوك التجارية مع إرتفاع نسبة كفاية رأس المال يمكن أن تقدم أفضل تحكم في القروض واستيعاب لخسائر الائتمان كلما نشأت، وبالتالي تسجيل ربحية أفضل.

ثامناً: دراسة (Simion Kirui, 2014)²

تسعى هذه الدراسة لمعرفة تأثير القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية في كينيا، حيث استخدمت الدراسة بيانات البنوك التجارية المسجلة والعاملة في سنة 2013. كما استخدمت الدراسة مؤشر الربحية الذي يقاس بالعائد على الأصول كمتغير تابع والقروض المتعثرة التي تقاس بنسبة القروض المتعثرة التي تستخدم كمتغير مستقل. لتحسين دقة وموثوقية الإختبارات تستخدم كفاية رأس المال والكفاءة التشغيلية والسيولة كمتغيرات مراقبة. ومتغيرات المراقبة المستخدمة هي جزء من عوامل نموذج CAMEL التي تؤثر أيضاً على ربحية البنوك التجارية. وشملت عينة الدراسة جميع المصارف التجارية في كينيا التي بلغ عددها ثلاثة وأربعون على مدى السنوات العشر الماضية وهذا من 2004-2013. حيث تشير نتائج نموذج الإنحدار المتعدد إلى أن هناك تأثير سلبي لنسبة القروض المتعثرة على العائد على الأصول، مؤكداً أن القروض المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية البنوك التجارية في كينيا. وفي الحقيقة أن هناك عوامل أخرى بخلاف القروض المتعثرة تؤثر على ربحية البنوك التجارية. فيجب على مديري البنوك التجارية في كينيا أن تعمل بجد لتعزيز ربحية البنوك التجارية والحد من حالات القروض المتعثرة. ويشمل ذلك بإتخاذ

¹- Idowu Abiola and Awoyemi Samuel Olausi, *The Impact of Credit Risk Management on The Commercial Banks Performance in Nigeria*, International Journal of Management and Sustainability, 3(5): 2014, pp 295-306 .

² - Simion Kirui, *The Effect of Non Performing Loans on Profitability of Commercial Banks in Kenya*, Master of Business Administration ,University of Nairobi , 2014, pp 1- 36.

إجراءات للتخفيف من المخاطر الأخلاقية والإختيارات السلبية في دفع القروض، مثلاً، إستخدام مكاتب الإستعلام الائتماني. وعلى البنك المركزي في كينيا أن يعزز الإشراف على البنوك التجارية والنظر في تحليل العلاقة بين نسب القروض المتعثرة والربحية لتعزيز الفهم وتجنب التركيز على أرقام الكم لوحدها.

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول علاقة عوامل أخرى بربحية البنوك

من خلال البحث الإستطلاعي الذي قمنا به عبر العديد من الدراسات التي ناقشت أهم مؤشرات مخاطر الائتمان التي تؤثر على ربحية وأداء البنوك، وجدنا بعض الدراسات تخص عوامل أخرى لها تأثير في تقييم ربحية وأداء البنوك، والتي سوف نوردتها كمايلي:

أولاً: دراسة (زيد أحمد محمد العزكي، 2010)¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر المصرفية والمتمثلة في (مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان) على ربحية البنوك التجارية اليمنية، حيث تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة (1999-2008)، وهي البنك اليمني للإنشاء والتعمير، البنك الأهلي اليمني، بنك اليمن والكويت وبنك اليمن الدولي والبنك التجاري اليمني. وقد تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار الفرضيات على مستوى كل بنك على حدى وعلى مستوى البنوك مجتمعة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للمخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية على مستوى كل بنك على حدى وعلى مستوى البنوك مجتمعة وبنسب متفاوتة. وفي ما يخص نتائج إختبار الفرضيات على مستوى البنوك التجارية مجتمعة فقد أظهرت النتائج بوجود أثر لمخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة على ربحية البنوك، بينما لا يوجد أثر للمخاطر المصرفية الأخرى. وبالنسبة لمخاطر الائتمان فإن إنخفاضها يؤدي إلى زيادة ربحية البنك الأهلي اليمني وبنك اليمن والكويت وبنك اليمن الدولي، وفيما يخص البنك التجاري اليمني فإن زيادة مخاطر الائتمان تؤدي إلى زيادة الربحية لدى البنك. وأخيراً أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها التركيز على مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة لما لهم من أثر ملاحظ على ربحية البنوك بالإضافة إلى المخاطر الأخرى، وكذا على إدارة البنوك التجارية اليمنية الإهتمام بالمخاطر المصرفية من خلال تشكيل إدارة خاصة بالمخاطر وتحسين مستواها ومنحهم المزيد من الصلاحيات لإتخاذ قراراتهم أو رفع توصياتهم حول القرارات الإستثمارية.

¹ - زيد أحمد محمد العزكي، أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية للفترة (1999-2008)، مذكرة ماجستير، جامعة آل البيت الأردن، 2010، ص 1-8.

ثانيا: دراسة (Fauziah Hanim Binti Tafri, 2008) ¹

تمثلت دراسة الباحثة من خلال هذه الأطروحة بدراسة جانبيين هما: إدارة المخاطر في المصارف من جهة ودراسة العلاقة بين المخاطر المالية والربحية من جهة أخرى. وقامت الدراسة بإجراء مقارنة بين طرق إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية. واتضح أن هناك اختلافات بين إدارة المخاطر في النظام الإسلامي والنظام التقليدي حيث أن المصارف الإسلامية ما تزال متأخرة في تبني مشروع إدارة المخاطر بشكل أوسع. أما الجزء الثاني من الأطروحة تناول دراسة العلاقة بين المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة) والربحية من جهة أخرى (عوائد الأصول وعوائد الأسهم) في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية خلال الفترة 1996 - 2005. وباستخدام نماذج بانل إتضح أن مخاطر الائتمان لها تأثير على عوائد الأسهم وعوائد الأصول في كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وأن العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة وعوائد الأسهم ضعيفة التأثير على المصارف التقليدية ولكنها ليس لها تأثير على المصارف الإسلامية، وأن تأثير مخاطر سعر الفائدة على عوائد الأصول هو معنوي بالنسبة للبنوك التقليدية. في حين أن مخاطر السيولة لها تأثير على كل من مؤشري الربحية.

ثالثا: دراسة (Ahmed Raza ul Mustafa and all , 2012) ²

تبحث هذه الدراسة عن تأثير مخصصات خسائر القروض في البنوك على أداء البنوك العاملة في باكستان. وعلاوة على ذلك تمت مناقشة العوامل الأخرى التي تؤثر على ربحية البنوك في هذه الدراسة. واعتمدت هذه الدراسة على البيانات المالية السنوية لخمسة عشرة بنك، والتي تعمل في باكستان خلال الفترة 2001-2009. أما المتغيرات المستخدمة في الدراسة هي: العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع؛ أما المتغيرات المستقلة تمثلت في: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، نسبة المطلوبات المتداولة إلى إجمالي الأصول، حجم البنك، نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول وعدم الاستقرار السياسي (PII) وذلك لتحليل تأثير العوامل السياسية على ربحية البنوك وباستخدام نماذج بانل للأثر الثابت والأثر العشوائي أظهرت النتائج أن مخصصات خسائر القروض في البنوك لها تأثير بالغ الأهمية على ربحيتها. وبالنظر إلى الإدارة الجيدة للبنك تكون فيها مخصصات خسائر القروض أقل والتي تترجم هذه الميزة في ربحية أعلى. بالإضافة إلى ذلك، القروض والودائع تمثل دورا حيويا في تحديد ربحية البنوك. وأخيرا، فيما يتعلق بمتغير غير مالي، عدم الاستقرار السياسي في الفترة السابقة له تأثير أكثر أهمية على ربحية البنوك بدلا من عدم الاستقرار السياسي في الفترة الحالية.

¹- Fauziah Hanim Tafri, *Risk Management Practices and Profitability of commercial banks vis -vis Islamic banks*, thesis doctoral, International Islamic University Malaysia, 2008, pp 3-24.

²- Ahmed Raza ul Mustafa and all , *Does The Loan Loss Provision Affect The Banking Profitability In Case of Pakistan ?* , Asian Economic and Financial Review 2(7):2012 , pp 772-783 .

رابعاً: دراسة (Ogilo Fredrick, 2012)¹

تبحث هذه الدراسة عن أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية، وحاولت أيضاً البحث عن ما إذا كان هناك علاقة بين محددات إدارة مخاطر الائتمان من خلال استخدام مؤشرات CAMEL والأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا. وقد تم استخدام البيانات التي تم الحصول عليها من منشورات البنك المركزي في كينيا، وشملت عينة الدراسة 42 بنك والبيانات المالية خلال فترة 2006-2010. ويعتمد أسلوب تحليل البيانات باستخدام معامل الارتباط بيرسون ونموذج الإنحدار المتعدد. وجدت الدراسة أن هناك تأثير قوي بين مكونات CAMEL على الأداء المالي للبنوك التجارية. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة إدارة السيولة على علاقة ضعيفة مع الأداء المالي (ROE)، في حين كانت جودة الأرباح على علاقة قوية مع الأداء المالي. ويستنتج من هذه الدراسة أن نموذج CAMEL يمكن أن يستخدم كبديل لإدارة مخاطر الائتمان.

خامساً: دراسة (Ali BENDOB , 2015)²

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين ربحية البنوك التجارية ونوعين من العوامل الداخلية والخارجية، لعينة تتكون من عشر بنوك جزائرية عمومية وخاصة خلال الفترة 1997-2012. ويستخدم هذا البحث بيانات بانل غير متوازنة ومنهج CAMEL، وللتحليل استخدمت أربعة مؤشرات داخلية: نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول (كفاية رأس المال)؛ نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إيرادات الفوائد الصافية (جودة الأصول)؛ كفاءة الإدارة؛ القروض الصافية إلى إجمالي الودائع (السيولة)؛ معدل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. أما مؤشرات الربحية استخدمت NIM، ROAA و ROAE، وبعد التحليل باستخدام نماذج بانل، توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات كفاءة الإدارة والسيولة ترتبط بشكل إيجابي مع الربحية، ومؤشر كفاية رأس المال يرتبط سلباً مع الربحية. أما جودة الأصول، الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ليس لهما تأثير معنوي على ربحية البنوك التجارية في الجزائر في الفترة قيد الدراسة.

¹- Ogilo Fredrick, *The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya*, DBA Africa Management Review, Vol 3 No 1, 2012, pp. 22-37.

² - Ali BENDOB, *Profitability of Public and Private Commercial Banks in Algeria: Panel data analysis during 1997-2012*, European Journal of Business and Management, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online), Vol.7, No.20, 2015, pp117-128

سادسا: دراسة (Rim Boussaada and Majdi Karmani, 2015)¹

تبحث هذه الدراسة في تأثير هيكل الملكية على أداء البنوك في الشرق الأوسط خلال الفترة 2004-2011. أما العينة تتكون من ثمانية وثلاثين بنك تجاري ينتمون إلى عشر دول من منطقة الشرق الأوسط. وتقوم الدراسة بتسليط الضوء على أبحاث تركيز الملكية التي تؤدي دورا مهما في إدارة بنوك هذه المنطقة، وكما تساهم أيضا في تحديد أداء هذه البنوك. وتشير نتائج تحليل الإنحدار إلى أن تركيز الملكية يكون له تأثير كبير وإيجابي على أداء البنك (العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة). وأن ملكية الدولة تؤدي إلى تدهور أداء البنوك في الشرق الأوسط. ومع ذلك، يتبين أن البنوك مع إرتفاع نسبة المساهمين الأجانب يكون الأداء أفضل من البنوك المحلية الأخرى.

المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

بعد عرض مختلف الدراسات السابقة حول محددات مخاطر الائتمان وحول علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بربحية البنوك التجارية. سنحاول في هذا المبحث مناقشة محتوى هذه الدراسات، والذي تطرقنا فيه إلى دراسات سابقة حول محددات مخاطر الائتمان والعوامل المتحكمة فيها، ودراسات سابقة حول علاقة وأثر مؤشرات مخاطر الائتمان بربحية البنوك التجارية ومدى مساهمتها في تقييمها. وعليه فإن هذا المبحث سوف يحتوي على ثلاثة مطالب، بداية سنناقش الدراسات السابقة حول محددات إدارة المخاطر الائتمانية يليها مناقشة الدراسات السابقة حول علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بالربحية وفي الأخير سنعرض ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة حول محددات إدارة المخاطر الائتمانية

عند تمحيصنا لأهداف الدراسات السابقة تبين لنا أن مواضيعها تمحورت حول البحث عن أسباب نشوء المخاطر الائتمانية ومشكلة القروض المتعثرة وأهم العوامل المتحكمة فيها، وأثر تلك العوامل على إشكالية مخاطر الائتمان. فقد إهتم العديد من الباحثين بدراسة محددات مخاطر الائتمان للبنوك لما لها من أهمية في تقييم ربحية وأداء البنوك التجارية. وذلك عن طريق إستخدام متغيرات للعوامل الداخلية للبنك، إضافة إلى البحث عن العوامل الخارجية المتعلقة بمحددات الإقتصاد الكلي ودرجة تأثيرها في حدوث مشكلة القروض المتعثرة. واستطاعت هذه الدراسات الوصول إلى مجموعة من النتائج المتباينة.

¹ -Rim Boussaada and Majdi Karmani, **Ownership Concentration and Bank Performance: Evidence from MENA Banks**, International Journal of Business and Management; Published by Canadian Center of Science and Education, ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-8119, Vol. 10, No. 3; 2015, pp189-202.

فقد إتفقت أغلب الأدبيات التجريبية والنظرية حول إستخدام نسبة القروض المتعثرة كمؤشر أساسي لمخاطر الائتمان بإستثناء دراسة (Tilahun Aemiro Tehulu and Dugasa Rafisa Olana , 2014) التي إستخدمت نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الأصول، ودراسة (David Kwashie Garr, 2013) التي إعتمدت على مؤشرين للتعبير عن مخاطر الائتمان وهما نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة صافي إيرادات الفوائد إلى إجمالي الأصول. بينما نجد دراسة (Leila Bateni and all , 2014) قد إعتمدت على نسبة كفاية رأس المال.

أما المتغيرات المحددة والمفسرة فقد إختلفت الدراسات فيما بينها فنجد دراسات قد إعتمدت على متغيرات الإقتصاد الكلي فقط مثل دراسة (Vítor Castro, 2012)، (Ali Shingjergji , 2013)، (Iulia)، (Delia-Elen Diaconasu)، (Andreea Bucur and Simona Elena Dragomirescu, 2014)، (Gitonga Kariuki) ودراسة (Ravi Prakash Sharma Poudel, 2013)، (and all, 2014)، (Washington, 2012). ودراسات إستخدمت متغيرات المحددات المصرفية فقط كدراسة (Abdelkader)، (Boudriga and all, 2009)، (Ali Shingjergji , 2013)، (Mehmed Ganić, 2014)، (Faridah Najuna Misman, 2012)، (Ng'etich Joseph Collins and Kenneth)، (Wanjau, 2011)، (Fawad Ahmad, 2013)، (Tilahun Aemiro Tehulu, Dugasa)، (Rafisa Olana, 2014) ودراسة (Leila Bateni and all , 2014).

ودراسات أخرى مزجت بين متغيرات الإقتصاد الكلي والمحددات المصرفية مثل دراسة (Dimitrios P.)، (Louzis and all, 2011)، (Irum Saba and all, 2012)، (Ahlem Selma Messai and)، (Fathi Jouini, 2013)، (mohammed oqlah mahmoude al-samadi, 2010)، (David Kwashie Garr, 2013)، (Abedalfattah. Z. A-A and Faris N. A-S, 2013)، (Waeibrorheem Waemustafa , 2014)، (Beatrice Njeru Warue, 2013) ودراسة (Gadise Gezu, 2014).

لكن كل دراسة إتلتزم بالمتغيرات التي توفرت لديها من بيانات، إلا أن اغلب الدراسات التي إعتمدت على متغيرات الإقتصاد الكلي إشتراك في المتغيرات التالية: معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، سعر الصرف، سعر الفائدة. أما الدراسات التي إعتمدت على متغيرات المحددات المصرفية إشتراك في المتغيرات التالية: نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض إلى الأصول، حجم البنك، عدم الكفاءة، ملكية البنك، العائد على الأصول، العائد على الأموال الخاصة.

كما تعتبر العوامل المصرفية المحددة أكثر تأثيراً على القروض المتعثرة مقارنة بالعوامل الإقتصادية، فقد توصلت دراسة (mohammed oqlah mahmoude al - samadi, 2010) إلى أن المتغيرات الإقتصادية الكلية تفسر تغيرات مخاطر الائتمان بنسبة 51 بالمائة، بينما المتغيرات المحددة المصرفية تفسر نسبة 73 بالمائة من تغيرات مخاطر الائتمان، وهذا ما يشير إلى علاقة قوية بين المتغيرات المحددة المصرفية ومخاطر الائتمان. فحسب نتائج الدراسات السابقة فإن نسبة كفاية رأس المال لها تأثير سلبي ومعنوي على القروض المتعثرة للبنوك التجارية، وهذا يدل على أن البنوك مع كفاية رأس المال قوية تكون لها قدرة على إستيعاب خسائر القروض المحتملة وكفاءة في إستخدام رأس المال، وهذا حسب دراسة كل من (Abdelkader Boudriga and all, 2009)، (Faridah Najuna Misman, 2012)، (Gadise Gezu, 2014). وبأن ربحية البنوك المقاسة بالعائد على الأموال الخاصة (ROE) لها تأثير سلبي على مستوى القروض المتعثرة. وهذا يعني أن الإدارة الفعالة للمصارف يمكنها الإستفادة من الأموال المقدمة من المساهمين وذلك حسب دراسة (Ali Shingjergji, 2013)، (Gadise Gezu, 2014) ودراسة (Leila Bateni and all, 2014). وكذلك الربحية المقاسة بالعائد على الأصول لها تأثير سلبي على القروض المتعثرة وهو ما يحفز البنوك أكثر لزيادة العائد عن طريق إستخدام أصولها حسب دراسة (Ahlem Selma Messai and Fathi Jouini, 2013) و (Beatrice Njeru Warue, 2013) وهو عكس ما توصلت له دراسة (Gadise Gezu, 2014) و (Leila Bateni and all, 2014).

وبأن نسبة القروض إلى الأصول تؤثر سلبياً على القروض المتعثرة (Ali Shingjergji, 2013)، حيث أن التوسع في الإقراض يؤدي إلى تدهور جودة القروض وأن نمو القروض قد يفوق قدرة المقرض لتقييم ومراقبة المقترضين مما يؤثر إيجاباً على مخاطر الائتمان (Ali Shingjergji, 2013) وهو عكس ما توصلت له دراسة (Mehmed Ganić, 2014)، (Tilahun Aemiro Tehulu and Dugasa Rafisa Olana, 2014) ودراسة (Leila Bateni and all, 2014). في حين معدل صافي هامش الفائدة يؤثر إيجاباً على القروض المتعثرة حسب دراسة (Ng'etich Joseph Collins and Kenneth Wanjau, 2011) و (Ali Shingjergji, 2013) وهو مما يزيد من تكلفة القروض المستحقة للمقترضين والتنظيمات على أسعار الفائدة لتمتد إلى القروض المتعثرة. أما عدم الكفاءة تؤثر سلبياً على مخاطر الائتمان حسب دراسة (Mehmed Ganić, 2014)، (David Kwashie Garr, 2013) على عكس دراسة (Tilahun Aemiro Tehulu and Dugasa Rafisa Olana, 2014) التي توصلت إلى العلاقة الإيجابية. ومعدل الفائدة على الودائع يؤثر سلبياً على القروض المتعثرة (Mehmed Ganić, 2014). وكذلك كفاءة الإدارة لها تأثير سلبي حسب دراسة (Abedalfattah. Z. A-A and Faris N. A-S, 2013). أما نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الأصول لها تأثير إيجابي على مخاطر الائتمان وهذا حسب دراسة

(Faridah Najuna Misman, 2012)، كذلك نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض لها تأثير إيجابي أيضا على مخاطر الائتمان حسب دراسة (Abdelkader Boudriga and all, 2009)، دراسة (Ahlem Selma Messai and (Abedalfattah. Z. A-A and Faris N. A-S, 2013) ودراسة (Faridah (Fathi Jouini , 2013 ونسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول لها تأثير إيجابي على مخاطر الائتمان (Faridah (Najuna Misman, 2012). بينما حجم البنك له تأثير إيجابي على مخاطر الائتمان (Faridah Najuna Tilahun Aemiro Tehulu and Dugasa Rafisa) (Misman, 2012) على عكس دراسة (Olana , 2014) ودراسة (Leila Bateni and all , 2014) التي توصلت إلى العلاقة السلبية. في حين نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لها علاقة سلبية بمخاطر الائتمان (Faridah Najuna Misman, 2012). وأن الملكية الأجنبية لها تأثير سلبي على المخاطر الائتمانية حسب دراسة (Abdelkader Boudriga and all, 2009)، بينما ملكية القطاع العام لها تأثير إيجابي على القروض المتعثرة حسب دراسة (Fawad (Ahmad, 2013).

أما بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية توصلت دراسة (Ali Shingjergji , 2013) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجابا على نسبة القروض المتعثرة وهو ما يتعارض مع الأدلة التجريبية. فمن المتوقع أن نمو الناتج المحلي سوف يؤدي إلى تخفيض نسبة القروض المتعثرة لأن حصول على دخل أعلى ستكون القدرة على سداد الديون أكبر وتتم ترجمة هذا في إنخفاض القروض المتعثرة وهو ما توصلت له دراسة (Ahlem Selma (Messai and Fathi Jouini , 2013)، (Vitor Castro, 2012) ودراسة (Delia-Elena (Diaconasu and all , 2014) بأن معدل الناتج المحلي الإجمالي يكون له تأثير سلبي على القروض المتعثرة وبالمثل بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي للفرد الواحد فهو يؤثر سلبا على مخاطر الائتمان وهذا ما أكدته كل من دراسة (David Kwashie Garr , 2013)، (Gitonga Kariuki Washington, 2014)، (Irum (Saba and all, 2012) و (Beatrice Njeru Warue, 2013) بأن إستمرار تحسن الإقتصاد سيؤدي بالأسر والمؤسسات إلى سداد قروضهم بسهولة بسبب تحسن الظروف الاقتصادية. ووفقا للأدلة التجريبية معدل التضخم يرتبط عكسيا مع القروض المتعثرة وهو ما توصلت له كل من دراسة (Ali Shingjergji , 2013)، (Ravi Prakash Sharma Poudel, 2013) و (Vitor Castro, 2012) وقد فسرت دراسة (Gitonga Kariuki Washington, 2014) العلاقة السلبية بأن التضخم يؤدي إلى زيادة أسعار السلع وبالتالي أصحاب المشاريع يمرون عبء التضخم للمستهلك، وبالتالي تكون دائما لديهم قدرة على خدمة قروضهم. في حين أن زيادة معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة وهذا ما أكدته كل من دراسة (Gitonga Kariuki Washington, 2014)، (Ali Shingjergji , 2013)، (Ahlem Selma (Messai and Fathi Jouini , 2013) و (Vitor Castro, 2012) لذلك يجب على السياسة النقدية

أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية للقروض المتعثرة عند زيادة معدل الفائدة لأن زيادة سعر الإقراض في البنوك التجارية سوف يزيد تعثر أصحاب القروض، وبالتالي زيادة القروض المتعثرة. بينما معدل البطالة يؤثر إيجاباً وهذا حسب دراسة كل من (Ahlem Selma Messai and Fathi Jouini, 2013)، (Vítor Castro,)، ودراسة (Iulia Andreea Bucur and Simona Elena Dragomirescu, 2014)، (2012)، ودراسة (Delia-Elena Diaconasu and all , 2014) وأن معدل نمو عرض النقود يرتبط بشكل سلبي مع مخاطر الائتمان حسب دراسة (Iulia Andreea Bucur and Simona Elena Dragomirescu, 2014) وسعر الصرف العملات يرتبط سلباً مع مخاطر الائتمان حسب دراسة (Iulia Andreea Bucur and Simona Elena Dragomirescu, 2014) و (Ravi Prakash Sharma Poudel, 2013) على عكس ما توصلت له دراسة (Vítor Castro, 2012). كما نجد أن المصارف الإسلامية هي أقل تأثراً بالعوامل الاقتصادية مقارنة بالبنوك التقليدية وهذا ما توصلت له دراسة (Waeibrorheem Waemustafa ,)، في حين دراسة (Dimitrios P. Louzis and all , 2011) أكدت على أن تأثير عوامل الاقتصاد الكلي والمتغيرات المحددة المصرفية على القروض المتعثرة تتفاوت درجة تأثيرها حسب فئة القروض (القروض الاستهلاكية، القروض التجارية والرهون العقارية).

وقد إتفقت أغلب الدراسات الواردة أعلاه في البحث عن محددات مخاطر الائتمان والعوامل المتحركة فيها، إلا أنها اختلفت في حجم العينة المختارة فنجد دراسات لم تتجاوز فيها عدد بنوك العينة ستة بنوك مثل دراسة (Leila Bateni and all , 2014)، ودراسات وصلت فيها عدد بنوك العينة إلى أكثر من أربعين بنك كدراسة (Ng'etich Joseph Collins and Keneth Wanjau, 2011)، (Beatrice Njeru)، ودراسة (Warue, 2013) ودراسة (Delia-Elena Diaconasu and all, 2014). في حين إستخدمت دراسة كل من (Vítor Castro, 2012)، (Delia-Elena Diaconasu and all, 2014) ودراسة (Ahlem Selma Messai and Fathi Jouini , 2013) عينة بنوك لمجموعة من الدول شملت كل من إسبانيا إيطاليا، البرتغال، إيرلندا، اليونان ودول أوروبا الوسطى. بينما إستخدمت دراسة (Abdelkader Boudriga and all, 2009) بيانات بنوك لتسعة وخمسين دولة. كما تباينت هذه الدراسات في إستخدامها للنماذج الإحصائية، ولتقدير العلاقة بين مؤشرات المخاطر الائتمانية والعوامل المحددة والمفسرة لها فنجد دراسات قد إستخدمت الإنحدار البسيط، ودراسات أخرى إستخدمت الإنحدار المتعدد، ودراسات إستخدمت نماذج بانل .

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة حول علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بالربحية

لقد كان هناك نقاش وجدل حول تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك، فقامت دراسات مستفيضة حول هذا الموضوع وتوصلت إلى نتائج متباينة حول إتجاه تأثير مخاطر الائتمان على أداء وربحية البنوك. فأكدت بعض الدراسات عن وجود علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك، أما البعض الآخر فقد أثبت عن وجود علاقة إيجابية. أما الإتجاه الآخر فقد توصل إلى عدم وجود علاقة بينهما مثل دراسة (A. A. Onalapo and A.E. Olufemi, 2012). وهناك من أشار إلى عوامل أخرى بصرف النظر عن آثار إدارة مخاطر الائتمان.

فقد إهتم العديد من الباحثين بدراسة مدى تأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك، لما لها من أهمية في تقييم ربحية البنوك وكفاءتها، وذلك بإستخدام مجموعة من المؤشرات لإدارة المخاطر الائتمانية وشملت كل من نسبة القروض المتعثرة¹، نسبة كفاية رأس المال²، نسبة فوائد القروض إلى إجمالي القروض³، نسبة مخصصات القروض إلى صافي القروض⁴، نسبة إجمالي تكاليف القروض إلى إجمالي القروض (Ravi Prakash Sharma Poudel, 2012)، نسبة القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع⁵، نسبة تكاليف الديون المدومة إلى إجمالي التكاليف (Danson Musyoki and Adano Salad Kadubo, 2012)، نسبة تكاليف التشغيل إلى إجمالي القروض (Danson Musyoki and Adano Salad Kadubo, 2012)، نسبة الودائع (Indiael Kaaya and Dickson Pastory, 2013)، حجم البنك (Kaaya and Dickson Pastory, 2013)، الكفاءة التشغيلية (Simion Kirui, 2014)، السيولة (Simion Kirui, 2014)، نسبة الرافعة المالية نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول (Olawale Femi Kayode and all, 2015)، نسبة الرافعة المالية (Ali Sulieman Alshatti, 2015)، واعتبرت كل من دراسة (Ravi Prakash Sharma Poudel, 2012) و (Danson Musyoki and Adano Salad Kadubo, 2012) أن من بين مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية أكثر تأثيراً وأهمية في تقييم الأداء المالي هي نسبة القروض المتعثرة، فهي مؤشر رئيسي للتنبؤ

1- أستخدمت في دراسة (Ali Sulieman Alshatti, 2015) ، (Ravi Prakash Sharma Poudel, 2012) ، (Samuel Hymore Boahene and all , 2012) ، (Sujeewa Kodithuwakku, 2015) ، (Osmad Muthaher and Drs.M.Si, 2014) ، (Harrison Owusu Afriyie and Joseph Oscar Akotey, 2013) ، (Tibebu Tefera, 2011) ، (Kolapo.T.Funso and all ,) ، (Muhammed Nawaz and Shahid Munir, 2012) ، (Josiah Aduda and James Gitonga, 2011) ، (Tibebu Tefera, 2011) ، (Ogboi-Charles and Unuafe- Okaro Kenneth, 2013) ، (Danson Musyoki and Adano Salad Kadubo, 2012) ، (2012) (Olawale Luqman Samuel, 2014) ، (Simion Kirui, 2014) ، (Idowu Abiola and Awoyemi Samuel Olausi, 2014) ، (Dickson Pastory, 2013) و (Olawale Femi Kayode and all, 2015) .

2- أستخدمت في دراسة (Tibebu Tefera, 2011) ، (Ravi Prakash Sharma Poudel, 2012) ، (Harrison Owusu Afriyie and Joseph Oscar Akotey, 2013) ، (Osmad Muthaher and Drs.M.Si, 2014) ، (A. A. Onalapo and A.E. Olufemi, 2012) ، (Ogboi-Charles and Unuafe- Okaro Kenneth, 2013) ، (Simion Kirui , 2014) ، (Idowu Abiola and Awoyemi Samuel Olausi , 2014) .

3- أستخدمت في دراسة (Ali Sulieman Alshatti , 2015) و (Samuel Hymore Boahene and all , 2012) .

4- أستخدمت في دراسة (Ali Sulieman Alshatti, 2015) ، (Samuel Hymore Boahene and all , 2012) ، (Indiael Kaaya and Dickson Pastory, 2013) ، (Ahmed Raza ul Mustafa and all , 2012) ، (Sujeewa Kodithuwakku, 2015) ، (Ogboi-Charles and Unuafe- Okaro Kenneth, 2013) ، (Olawale Femi Kayode and all, 2015) .

5- أستخدمت في دراسة (Muhammed Nawaz and Shahid Munir, 2012) ، (Kolapo.T.Funso and all , 2012) ، (Ogboi-Charles and Unuafe- Okaro) ، (Kenneth, 2013) ، (Olawale Luqman Samuel, 2014) و (Asad Abbas and all, 2014) .

بربحية البنوك التجارية. وأشارت دراسة (Ali Sulieman Alshatti, 2015) أنه بالرغم من إرتفاع مستويات القروض المتعثرة إلا أن نسبة القروض المتعثرة لها تأثير إيجابي على ربحية البنوك، وفسرت كل من دراسة (Harrison Owusu Afriyie and Joseph, 2012)، (Samuel Hymore Boahene and all, 2012)، (Idowu Abiola and Awoyemi Samuel Olausi, 2014) ودراسة (Oscar Akotey, 2013) العلاقة الإيجابية على نقل خسائر القروض لعملاء آخرين في شكل هوامش الفائدة المرتفعة، وأن البنوك التي تفتقر إلى ممارسات إدارة مخاطر الائتمان تؤدي إلى إرتفاع مستوى القروض المتعثرة بالرغم من زيادة أرباحها حسب دراسة (Idowu Abiola and Awoyemi Samuel Olausi, 2014). في حين كل من دراسة (Tibebu Indiael Kaaya and Dickson, 2012)، (Kolapo.T.Funso and all, 2012)، (Tefera, 2011)، (Pastory, 2013)، (Simion Kirui, 2014)، (Asad Abbas and all, 2014)، (Olawale, 2013)، (Femi Kayode and all, 2015) ودراسة (Sujeewa Kodithuwakku, 2015) توصلت إلى العلاقة السلبية بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك وفسرت ذلك بأن زيادة التعرض لمخاطر الائتمان يقلل من الأرباح أي أن زيادة مواجهة مخاطر الائتمان يؤدي إلى تدهور أداء البنوك. وأوضحت دراسة (Ogboi- Charles and Unuafe- Okaro Kenneth, 2013) أن إدارة المخاطر الائتمانية السليمة ومتطلبات رأس المال يمكن أن تعزز من ربحية البنوك، وتوصلت إلى العلاقة الإيجابية بين كفاية رأس المال والأداء المالي للمصارف. فإرتفاع كفاية رأس المال يعني إرتفاع رأس المال وهذا مما يتيح للبنك بأن يستثمر أمواله في إستثمار مربح وهو ما يمكنه من زيادة الثقة في العملاء بسبب إمكانية البنك الحصول على ربح عالي وتصفية الدين حسب دراسة (Osmad Muthaher and Drs.M.Si, 2014). فقدرة البنوك بقاعدة رأسمالية قوية يمكن مواجهة تحديات في سياق الأنشطة التجارية وأيضاً الصمود في بيئة تنافسية، فقد لا يكون لمتطلبات رأس المال أي علاقة مع أداء البنك خاصة إذا لم تتم إدارة رأس المال بشكل صحيح، وهذا لا يعني أن قاعدة رأس المال القوية أو الضعيفة لن يكون لها تأثير على أداء البنوك، وإنما من المحتمل أن تتعرض لعوامل كثيرة من بينها الإدارة التشغيلية، حوكمة الشركات، الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها وهذا حسب دراسة (A. A. Onaolapo and A.E. Olufemi, 2012).

كما أن نسبة القروض والسلفيات حسب دراسة (Ogboi- Charles and Unuafe- Okaro Kenneth, 2013)، (Kenneth, 2013)، (Muhammed Nawaz and Shahid Munir, 2012) ودراسة (Olawale, 2014)، (Luqman Samuel, 2014) ونسبة الودائع حسب دراسة (Muhammed Nawaz and Shahid Munir, 2012) تؤدي إلى إنخفاض ربحية البنوك وهذا ما يعرضهم لمخاطر كبيرة من السيولة والعسر على عكس ما توصلت له دراسة (A. A. Onaolapo and A.E. Olufemi, 2012) و (Asad Abbas and all, 2014). فإدارة المخاطر غير السليمة تقلل من ربحية البنوك وتؤثر على جودة أصوله وتزيد من خسائر

القروض والقروض المتعثرة التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الإفلاس. على عكس البنوك التي تخصص مخصصات خسائر أقل والتي تكون أكثر سلامة مما تترجم في إرتفاع أرباحها حسب دراسة (Ahmed Raza ul (Mustafa and all, 2012).

كما أن بعض الدراسات تعتبر المخاطر الكلية كمحدد للربحية البنكية مثل دراسة (Fauziah Hanim (Binti Tafri, 2008) ودراسة (زيد أحمد محمد العزكي، 2010)، وأن مخاطر الائتمان هي من أهم المخاطر التي تؤثر على ربحية البنوك سواء كانت بنوك تقليدية أو إسلامية وهذا ما أكدته دراسة (Fauziah Hanim (Binti Tafri, 2008). كما تعتبر العوامل المحددة للبنك هي أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية من عوامل السوق، وأن البنوك المرجحة هي التي تسعى إلى تحسين قواعدها الرأسمالية وخفض تكاليف التشغيل، وتحسين جودة الأصول عن طريق خفض نسبة القروض المتعثرة وهذا حسب دراسة (Kolapo.T.Funso and all, 2012). وعليه يمكن للإدارة الجيدة لمخاطر الائتمان من تخفيض الديون المتعثرة، وبالتالي تحسين مؤشرات أداء البنك. كما أنه يمكن إستخدام نظام CAMEL كبديل لإدارة مخاطر الائتمان وهذا ما أكدته دراسة (Ogilo (Fredrick, 2012) و (Ali BENDO, 2015). كما أن تركيز الملكية متغير مهم في شرح الاختلافات في الأداء بين البنوك حسب دراسة (Rim Boussaada and Majdi Karmani, 2015).

وقد إتفقت أغلب الدراسات الواردة أعلاه في البحث عن علاقة مخاطر الائتمان بربحية وأداء البنوك التجارية، إلا أنها إختلفت في حجم العينة المختارة فنجد دراسات لم تتجاوز فيها عدد بنوك العينة خمسة بنوك مثل دراسة (Kolapo.T.Funso and all , 2012)، ودراسات وصلت فيها عدد بنوك العينة إلى أكثر من أربعين بنك كدراسة (Ogilo Fredrick, 2012) ودراسة (Simion Kirui , 2014). كما تباينت هذه الدراسات في إستخدامها للنماذج الإحصائية، ولتقدير العلاقة بين مؤشرات المخاطر الائتمانية وربحية البنوك فنجد دراسات قد إستخدمت الإنحدار البسيط، ودراسات أخرى إستخدمت الإنحدار المتعدد ودراسات إستخدمت نماذج بانل.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية

أثناء بحثنا في مختلف الدراسات التجريبية التي تناولت موضوع دراستنا حول إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية لاحظنا كثرتها في الدول الأجنبية وندرتها في الدول العربية. حيث وجدنا عدد قليل من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع. أما في البيئة الجزائرية يمكن القول بأنها تكاد تنعدم (في حدود علمنا) بإستثناء دراسة (Ali BENDOB, 2015) التي تناولت علاقة ربحية البنوك بنوعين من العوامل الداخلية والخارجية لعشرة بنوك جزائرية عمومية وخاصة. حيث تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة كونها تتطرق إلى دراسة العوامل المسببة والمحددة لمخاطر الائتمان ثم دراسة علاقة مخاطر الائتمان بمؤشرات الربحية البنكية. فنجد في مختلف الدراسات التي تم التطرق لها أن هناك دراسات ركزت في دراسة العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان؛ ودراسات أخرى تناولت علاقة مخاطر الائتمان بربحية وأداء البنوك.

بالرغم من إختلاف النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة إلا أنه لا يوصد باب مجال البحث في الدراسة حيث تهتم الدراسة الحالية بدراسة مدى تأثير إدارة المخاطر الائتمانية بربحية وأداء البنوك التجارية الجزائرية من خلال دراسة العوامل المؤثرة (عوامل داخلية) في مخاطر الائتمان ثم التطرق لدراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية. وبذلك تعد الدراسة الأولى على مستوى الجزائر (على حد علمنا) التي تطرقت إلى الموضوع بصورة أكثر تفصيلا.

وتتوافق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة حول محددات مخاطر الائتمان من حيث البحث في مدى تأثير العوامل المحددة المصرفية في مخاطر الائتمان، أما الدراسات السابقة حول علاقة إدارة مخاطر الائتمان بالربحية من حيث البحث في مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية وأداء البنوك التجارية. لكنها تختلف عنها في زمان ومكان إجراء الدراسة، إضافة إلى أن الدراسة الحالية جمعت بين هدي مجموعتي الدراسات السابقة. وذلك بتناولها للموضوع من زاويتين، حيث سنتطرق لدراسة العوامل المسببة في نشوء المخاطر الائتمانية أولا ثم البحث عن مدى تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان ومساهمتها في تقييم ربحية البنوك. بحيث تمثلت المتغيرات المحددة لمخاطر الائتمان في المتغيرات المصرفية المحددة وهي: معدل نمو القروض؛ نسبة عدم الكفاءة؛ معدل الفائدة على الودائع؛ حجم البنك ونسبة كفاءة الإدارة. أما مؤشرات مخاطر الائتمان تمثلت في: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض؛ نسبة كفاية رأس المال؛ بالإضافة إلى نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع يستخدم كمتغير مراقبة. في حين إقتصرت الدراسة على مؤشرين لقياس ربحية البنوك التجارية وهما: معدل العائد على الأموال الخاصة ومعدل العائد على الأصول. وبالتالي هذه الدراسة إختلفت مع الدراسات السابقة في البحث عن مدى تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك من خلال البحث عن أسباب نشوء مخاطر الائتمان.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا وجدنا أن هناك مجموعتان من الدراسات السابقة. المجموعة الأولى تناولت العوامل المتحكمة والمؤثرة في مخاطر الائتمان؛ أما المجموعة الثانية تناولت أثر مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات ربحية البنوك التجارية. فالدراسات التي تطرقت إلى محددات مخاطر الائتمان تميزت بأن العوامل التي تؤثر على مخاطر الائتمان تمثلت في صنفين من المتغيرات، متغيرات الإقتصاد الكلي والمتغيرات المحددة المصرفية، وبأن المتغيرات المحددة المصرفية هي الأكثر تأثيراً على مؤشرات مخاطر الائتمان مقارنة بعوامل الإقتصاد الكلي. بينما الدراسات السابقة التي تناولت علاقة مخاطر الائتمان بربحية البنوك نجد من بين مؤشرات مخاطر الائتمان الأكثر تأثيراً على ربحية وأداء البنوك هي نسبة القروض المتعثرة.

ونستخلص من نتائج الدراسات السابقة أن هناك تداخل بين محددات ومؤشرات مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى أن البحث في علاقة إدارة المخاطر الائتمانية بربحية البنوك التجارية هي علاقة تأثير وتأثر، حيث مؤشرات ربحية البنوك (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول) يمثل متغير التابع للدراسة الحالية، ومن جهة أخرى هي متغيرات مفسرة ومحددة لمخاطر الائتمان حسب الأدبيات التطبيقية. وبعد عرض مختلف الدراسات السابقة ومناقشة نتائجها إستخلصنا المتغيرات المستخدمة في دراستنا كمايلي:

- إقتصرت المتغيرات المفسرة والمحددة لمخاطر الائتمان على المتغيرات المصرفية المحددة (عوامل داخلية) تمثلت في خمسة متغيرات مفسرة وهي: معدل نمو القروض؛ نسبة عدم الكفاءة؛ معدل الفائدة على الودائع؛ حجم البنك؛ نسبة كفاءة الإدارة.
- بالنسبة لمؤشرات مخاطر الائتمان شملت ثلاثة متغيرات: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض؛ نسبة كفاية رأس المال ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع يستخدم كمتغير مراقب.
- تمثلت المؤشرات التي تقيس ربحية وأداء البنوك في متغيرين وهما: معدل العائد على الأموال الخاصة ومعدل العائد على الأصول.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية لمحددات إدارة
المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالربحية في البنوك الجزائرية
خلال الفترة 2005-2014

مدخل الدراسة التطبيقية :

بعد عرض الجانب النظري للدراسة من خلال فصلين، تناولنا من خلالهما الأسس النظرية المتعلقة بالنظريات المفسرة لمخاطر الائتمان وتقييم الربحية في البنوك التجارية؛ إضافة إلى البحث الإستطلاعي لمجموعة الدراسات التي تناولت محددات مخاطر الائتمان والعوامل المسببة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة. أما المجموعة الثانية من الدراسات تناولت علاقة مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية ومساهمتها في تقييم ربحية وأداء البنوك التجارية. سنحاول من خلال الدراسة التطبيقية الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات مدى صحة الفرضيات الموضوعية بمعالجة الموضوع باستخدام طريقتين: الأولى تتمثل في البحث عن العوامل المفسرة والمحددة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشكلة القروض المتعثرة، وذلك باستخدام أسلوب دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2014 ، بالإعتماد على ما توفر من بيانات ومعطيات من التقارير السنوية للبنوك إضافة إلى بيانات قاعدة معطيات Bankscope و Data Stream، وذلك بهدف تحديد العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان باستخدام مجموعة من البيانات المالية والمحاسبية لعينة تشتمل على إثني عشر بنك جزائري. وتصدر الإشارة أن العينة اشتملت على خمسة بنوك عمومية وسبعة بنوك أجنبية خاصة. أما الطريقة الثانية في البحث عن تأثير المخاطر الائتمانية على تقييم ربحية البنوك التجارية، وذلك باستخدام دراسة حالة نفس العينة المستخدمة في دراسة محددات مخاطر الائتمان خلال نفس الفترة 2005 – 2014. وذلك بدراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات ربحية البنوك، وهذا بعد البحث عن العوامل المسببة لمؤشرات مخاطر الائتمان. مستعينين في ذلك بمجموعة من الأدوات برنامج 9 eviews ، SPSS22 و EXCEL 2007.

وعليه سنقوم بتقسيم الدراسة التطبيقية إلى فصلين، حيث سنتطرق في الفصل الثالث إلى عرض لمنهجية الدراسة والأدوات المستخدمة؛ ثم سنحاول تقدير نماذج بانل لمحددات مخاطر الائتمان لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2014 باستخدام مؤشرين هما نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال؛ بعدها سنقوم بتحليل نتائج الدراسة التطبيقية المتعلقة بالمتغيرات المفسرة والمحددة لمخاطر الائتمان ومشكلة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية، وتفسيرها على ضوء نتائج النظريات والدراسات السابقة وحسب خصائص البيئة الجزائرية.

أما الفصل الرابع نستعرض فيه دراسة تطبيقية لنفس العينة من البنوك العاملة في الجزائر، وذلك من خلال التطرق لمنهجية الدراسة والأدوات المستخدمة؛ ثم نعرض نتائج تقدير نماذج بانل لأثر مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول)؛ بعدها سنقوم بتحليل النتائج وتفسيرها على حسب نتائج الدراسات السابقة وخصائص البيئة الجزائرية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحددات إدارة
المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية خلال الفترة
2014-2005

تمهيد:

بعد التطرق إلى الأسس النظرية، والعديد من الدراسات الميدانية والتطبيقية التي تناولت محددات مخاطر الائتمان، سنحاول في هذا الفصل تحليل المتغيرات (المتغيرات المصرفية) التي يمكن أن تفسر مشكلة القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. وسعياً لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، سنستخدم نماذج بانل (Panel Data Models) من أجل إستخلاص المتغيرات المفسرة كمحددات لمخاطر الائتمان، حيث تم إختيار إثنا عشر بنكاً، منها خمسة بنوك عمومية وسبعة بنوك أجنبية خاصة، وكذا المتغيرات التي نعتقد أن لها تفسير في تحديد مخاطر الائتمان بناءً على أسس علمية ونظرية يأتي تفصيلها لاحقاً.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول سنقوم بعرض لمنهجية الدراسة والأدوات المستخدمة؛ أما المبحث الثاني فسنحاول فيه تقدير نماذج لمحددات مخاطر الائتمان لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2014 بإستخدام مؤشرين هما نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال كمؤشرين لقياس مخاطر الائتمان وهذا بناءً على الدراسات السابقة، ونظراً لصعوبة الحصول على نسبة القروض المتعثرة لبنوك عينة الدراسة، وذلك لعدم التصريح بها من قبل البنوك الجزائرية في تقاريرها، وصعوبة الحصول عليها؛ وفي المبحث الأخير سنقوم بتحليل نتائج الدراسة التطبيقية المتعلقة بالمتغيرات المفسرة والمحددة لمخاطر الائتمان ومشكلة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية، وتفسيرها على ضوء نتائج النظريات والدراسات السابقة وحسب خصائص البيئة الجزائرية.

نستخدم في هذا البحث نماذج بانل للإجابة على الإشكالية الجزئية الأولى، حيث يمكننا من خلال نموذج الأثر الثابت من معرفة الأثر الفردي لكل بنك. ونسعى من خلال هذه الطريقة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- من بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة، ماهي المتغيرات المؤثرة والمسؤولة عن تحديد مخاطر الائتمان؟ وماهي الخصائص الإحصائية لهذه المتغيرات؟
- إنطلاقاً من المتغيرات المعتمدة، هل يمكن الحصول على نموذج مقترح يحدد المتغيرات المفسرة التي ترصد مخاطر الائتمان ومشكلة القروض المتعثرة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية؟

المبحث الأول: عرض منهجية وأدوات الدراسة

نحاول من خلال هذا المبحث توضيح الإجراءات والأدوات التي أستخدمت في الدراسة التطبيقية لمحددات مخاطر الائتمان من خلال التطرق للعينة والفترة التي تمت فيها الدراسة، إضافة إلى التطرق إلى تحديد المتغيرات المستخدمة وفرضيات وخطوات الدراسة، ثم القيام بإجراء التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: عينة وفترة الدراسة

سنتناول في هذا المطلب العينة المستخدمة في الدراسة، إضافة إلى تحديد الفترة التي تمت فيها الدراسة

الفرع الأول: عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الجزائرية والتي بلغ تعدادها عشرون بنكا (عمومي، أجنبي). وقد تم إختيار إثنا عشر بنكا كعينة للدراسة، والتي شملت خمسة بنوك عمومية (البنك الوطني الجزائري BNA، بنك التنمية المحلية BDL، البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والقرض الشعبي الجزائري CPA) وسبعة بنوك أجنبية خاصة (بنك البركة الجزائري Baraka¹، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC، بنك ناتكسيس Natixis، بنك سوسيتي جنرال SGA، بنك بي ان بي الجزائري BNP، بنك الثقة الجزائري TRUST، بنك الخليج الجزائر AGB) وقد تم إستبعاد البنوك الأخرى للأسباب التالية:

- عدم توفر معطيات اللازمة خلال فترة الدراسة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP، البنك العربي وبنك سيتي الجزائري CitiBank
- نقص معطيات خاصة ببنك الإسكان للتجارة والتمويل Housing .
- تم إستبعاد البنوك التي لم تزاوّل نشاطها خلال فترة الدراسة (2005-2014) مثل: بنك السلام، بنك HSBC Algerie، بنك كاليون الجزائري Calyon Algerie وفرانس بنك FransaBank.

¹ - بالنسبة لبنك البركة الجزائري كانت النسبة عند التأسيس 51 بالمائة لمجموعة البركة الدولية و49 بالمائة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، وفي سنة 2006 تم رفع رأس ماله أربعة أضعاف بمقدار 2.5 مليار دينار جزائري، وبذلك تغيرت النسبة فأصبحت 56 بالمائة لمجموعة البركة الدولية، و44 بالمائة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR . وعليه يتم تصنيف بنك البركة مع مجموعة البنوك الأجنبية، وكما سنرى لاحقا أنه من خلال التحليل أن له نفس سلوك البنوك الأجنبية الأخرى من خلال الدراسة التطبيقية.

الفرع الثاني: فترة الدراسة

وشملت الدراسة الحالية فترة عشر سنوات التي تمتد من سنة 2005 إلى سنة 2014 للبنوك محل الدراسة. وقد تم إختيارها بناءً على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية للبنوك ومعطيات قاعدة بيانات Bankscope و Data Stream. وعليه فإن الدراسة تستخدم بيانات زمنية مقطعية متوازنة Balanced Panel Data.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات، فرضيات وخطوات الدراسة

سنتطرق فيما يلي إلى تصميم الدراسة التطبيقية من خلال تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة، ثم إلى الفرضيات التي سوف يتم إختبارها من خلال هذا الفصل، مع توضيح الخطوات التي يتم بها إجراء الدراسة ومصادر بياناتها.

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة

إقتصرت الدراسة الحالية على دراسة العوامل المحددة المصرفية وتأثيرها على مخاطر الائتمان، وعليه فإن النموذج المقترح لن يتضمن جميع المتغيرات التي يعتقد لها تفسير في تحديد مخاطر الائتمان والتي وردت في الدراسات السابقة لعدة أسباب أهمها: أن الدراسات السابقة التي تناولت محددات مخاطر الائتمان تستخدم العائد على الأموال الخاصة ROE والعائد على الأصول ROA وكفاية رأس المال كمحددات لمخاطر الائتمان ودراسة تأثيرها على مخاطر الائتمان (نسبة القروض المتعثرة) في حين ROE و ROA تم تحديدهما كمتغيرين تابعين للجزء الثاني من الإشكالية في دراسة أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية (الفصل الرابع)، أما كفاية رأس مال فقد أثبتت الدراسات النظرية والتطبيقية أنه مؤشر مهم لقياس مخاطر الائتمان، وبالتالي سيستخدم في هذا الفصل كمتغير تابع وليس مستقل. وعليه سوف نقتصر في هذه الدراسة على المتغيرات التي نعتقد أنها أكثر أهمية في تفسير وتحديد مخاطر الائتمان بناءً على الدراسات السابقة، وما تم إستنتاجه من الجانب النظري، حيث تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

- المتغيرات التابعة: وتمثل في مؤشرات قياس مخاطر الائتمان وهي: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض $CR1^1$ ؛ نسبة كفاية رأس المال $CR2$.
- المتغيرات المستقلة: وتمثل في المحددات التي يعتقد أن لها تفسير وتأثير على مخاطر الائتمان وتشمل على: نسبة عدم الكفاءة IE؛ معدل الفائدة على الودائع DR؛ نسبة كفاءة الإدارة MGT؛ معدل نمو القروض CG وحجم البنك Bank size.

¹ - استخدمت في هذه الدراسة نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بدلا من نسبة القروض المتعثرة وذلك لعدم التصريح بها من قبل البنوك الجزائرية في تقاريرها، وصعوبة الحصول عليها.

والجدول التالي يلخص العوامل المحددة المصرفية لمخاطر الائتمان المستخدمة في الدراسة

جدول رقم 3-1 : العوامل المحددة المصرفية لمخاطر الائتمان المستخدمة في الدراسة

المتغير	الشرح	الفرضية	الأثر المتوقع	دراسات وأبحاث
نسبة عدم الكفاءة IE	نفقات التشغيل / إيرادات التشغيل	فرضية الإدارة السيئة I فرضية عدم كفاية الموارد المخصصة لمتابعة ومراقبة القروض	(+) (-)	(Dimitrios P. Louzis and all , 2011); (Mehmed Ganić, 2014)
معدل الفائدة على الودائع DR	نفقات الفوائد / إجمالي الودائع	فرضية تأثير معدل الودائع	(+)	(Mehmed Ganić, 2014)
معدل نمو القروض CG	مج قروض السنة الحالية - مج قروض السنة السابقة / مج قروض السنة السابقة	فرضية مسايرة الاتجاهات الدورية لسياسة الائتمان	(+)	(mohammed oqlah mahmoude al _ samadi, 2010); (Fathi Jouini, Ahlem Selma Messai , 2013) (Ali Shingjergji, 2013); (Mehmed Ganić, 2014) ; (Tilahun Aemiro Tehulu, Dugasa Rafisa Olana, 2014)
حجم البنك Bank size	لوغاريتم مجموع الأصول	فرضية تأثير الحجم	(-)	(mohammed oqlah mahmoude al _ samadi, 2010) ; (Faridah Najuna Misman, 2012) ; (Leila Bateni, Hamidreza Vakilifard, Farshid Asghari, 2014) ; (Waeibrorheem Waemustafa, 2014) ; (Tilahun Aemiro Tehulu, Dugasa Rafisa Olana, 2014)
كفاءة الإدارة MGT	أرباح الأصول / إجمالي الأصول	فرضية الإدارة السيئة II	(-)	(Lawrence Asamoah Adu, Doris Takyiwaa Adjare,); (ABEDALFATTAH Zuhair Al-Abedallat and FARIS Nasif AL- Shubiri, 2013); (Michael Adusei, Samuel Yaw Akomea, Ralph Nyadu-Addo, 2014)

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الثاني: فرضيات الدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات الرئيسية والمسؤولة عن حدوث مشكلة القروض المتعثرة، والتي لها تأثير كبير على مخاطر الائتمان في عينة من البنوك التجارية الجزائرية. ولتسهيل عملية التحليل قمنا بتقسيم الفرضية الأولى التي تنص على: " تساهم المحددات المصرفية الخاصة بالمخاطر الائتمانية في حدوث مشكلة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية". إلى فرضيات جزئية كما يلي :

الفرضية 1.1 : زيادة حجم البنك يؤدي إلى تراجع مستوى القروض المتعثرة وإنخفاض مخاطر الائتمان.

الفرضية 1.2 : زيادة نمو الائتمان يؤدي إلى زيادة مستوى القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان.

الفرضية 1.3 : إرتفاع أسعار الفائدة على الودائع تؤدي إلى زيادة مستوى القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان.

الفرضية 1.4 : عدم كفاءة التكلفة المنخفضة تؤدي إلى زيادة مستوى القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان.

الفرضية 1.5 : إرتفاع الأرباح الماضية تؤدي إلى تراجع مستوى القروض المتعثرة وإنخفاض مخاطر الائتمان

الفرضية 1.6 : ترتبط البنوك المملوكة للدولة إيجابا مع مستوى القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان .

الفرضية 1.7 : ترتبط البنوك المملوكة للأجانب سلبا مع مستوى القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان.

الفرع الثالث: خطوات الدراسة ومصادر البيانات

لإجراء دراسة لمحددات مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية قمنا بإتباع الخطوات التالية:

- 1-** جمع البيانات المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2014، بناءً على معطيات وبيانات التقارير السنوية وقاعدة بيانات Bankscope وقاعدة معطيات Data Stream ؛
- 2-** حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة (أنظر الملحق رقم 1) من خلال البيانات المالية السنوية للبنوك لحساب مؤشرات مخاطر الائتمان ومحدداته؛
- 3-** تفرغ النسب المالية والمتغيرات المستخدمة من برنامج excel 7 على برنامج 9 eviews وتقدير أثر المتغيرات على مؤشرات مخاطر الائتمان.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

لتحليل متغيرات الدراسة نستخدم نماذج بانل للكشف عن المتغيرات لمفسرة لمخاطر الائتمان، وسنحاول التعرف على أداء البنوك محل الدراسة، من خلال تتبع حركة قيم المتغيرات المعتمدة وبإستعمال مجموعة من أساليب الإحصاء الوصفي كمقارنة المتوسطات وإختبار تجانس التباين $\text{Test of Homogeneity of Variance}$ ، ودرجة الإرتباط بين المتغيرات بإستخدام معامل الإرتباط بيرسون. وقبل ذلك إرتأينا تقديم مختصر لنماذج بانل.

الفرع الأول: تقديم لنماذج بانل

لقد إكتسبت نماذج بانل في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة خصوصا في الدراسات الإقتصادية، نظرا لأنها تأخذ بعين الإعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الوحدات المقطعية في بيانات عينة الدراسة. ويتفوق تحليل بانل عن تحليل بيانات السلاسل الزمنية بمفردها وبيانات المقطعية لوحدها فقط بالعديد من الإيجابيات نذكر منها مايلي¹:

- التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الإرتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- توفر بيانات بانل إمكانية دراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها تكون مناسبة لدراسة حالات: البطالة، الفقر... إلخ، ويمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى.
- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة إلى نتائج متحيزة في إندارات المفردة.
- وتبرز أهمية بانل في أنها تأخذ بعين الإعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الإختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

¹ - عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية بإستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، حدة، مجلد 16، عدد1، 2010، ص17.

وتأخذ بيانات بانل ثلاثة أشكال رئيسية¹:

- نموذج الإنحدار التجميعي **Pooled Regression Model**: يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج المقطعية عبر الزمن، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل أي تأثير للزمن وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية. ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر.

- نموذج الآثار الثابتة **Fixed Effects Model**: في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية في المجموعات كالبنوك أو الفترة الزمنية مثلا (2010، 2011 و2012) أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، أو حسب كل فترة زمنية أي كل سنة، ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت نستخدم متغيرات صورية بعدد (n-1) لتمثيل المجموعات المقطعية وعدد (t-1) لتمثيل السنوات.

- نموذج الآثار العشوائية **Random Effects Model**: يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات وهمية عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يتم حساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال برنامج spss 22 مثل حساب المتوسط، الإنحراف المعياري ومعامل الاختلاف، وذلك لمعرفة خصائص متغيرات الدراسة. والجدول التالي يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

¹ - محمد ابراهيم ابو عليان، العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي (دراسة حالة: قطاع غزة)، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2014، ص 144.

جدول رقم 3-2 : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

البنك	CR1 %	CR2 %	CG %	IE %	DR %	Bank Size	MGT %
BNA	00.51	08.25	17.37	18.78	00.92	6.12	75.28
BDL	00.71	06.27	21.74	42.91	01.83	5.56	74.76
BEA	00.64	06.37	14.35	32.05	00.61	6.31	83.57
CPA	00.67	10.05	21.89	20.30	00.74	5.91	77.58
BADR	01.15	05.11	96.39	29.48	00.99	5.91	74.05
TRUST	03.39	37.44	36.83	04.19	00.39	4.35	64.89
BNP	01.15	10.28	34.38	12.30	00.74	5.10	70.88
SGA	01.70	10.64	34.32	16.70	01.34	5.10	69.44
ABC	01.22	23.24	18.31	07.35	00.42	4.61	75.44
AGB	01.40	20.50	161.59	15.00	00.84	4.60	57.78
BARAKA	00.64	13.05	14.46	27.87	02.18	4.97	56.20
NATIXIS	01.88	17.55	14.82	14.76	01.06	4.73	64.05
المتوسط	01.25	14.06	40.54	20.14	01.01	5.27	70.33
الإنحراف المعياري	01.94	10.22	132.74	13.04	00.73	68.29	10.78
معامل الاختلاف ¹	155.2	72.69	327.43	64.75	72.28	12.96	15.33
أعلى قيمة	03.39	37.44	161.59	42.91	02.18	06.31	83.57
أدنى قيمة	00.51	05.11	14.35	04.19	00.39	04.35	56.20

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss 22

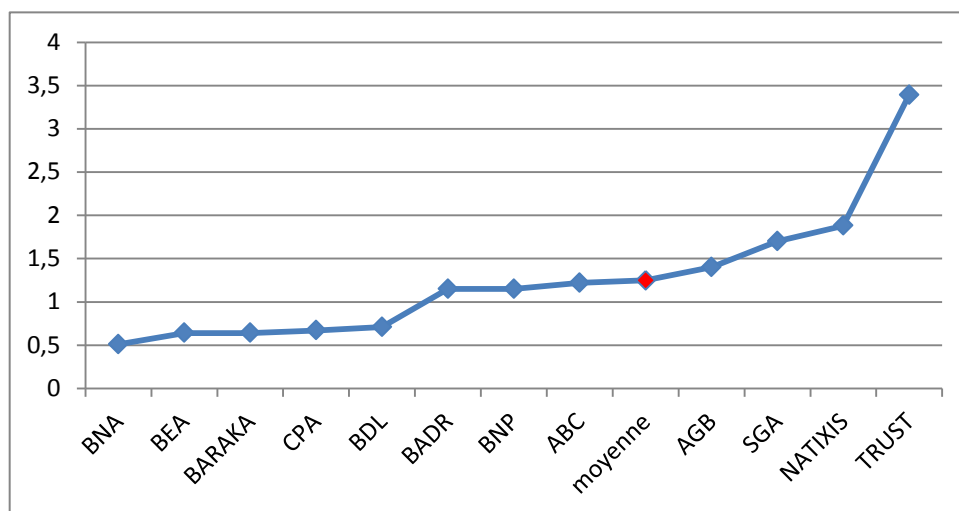
بالإعتماد على قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3-2) ، وبالإستعانة بالأشكال البيانية لمتوسطات قيم المتغيرات نخلص إلى مايلي :

أولاً: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض² CR1: وهي مؤشر يقيس توقعات الإدارة لخسائر القروض في المستقبل. وتعتبر مؤشر تقريبي لجودة المحفظة، وكما تمثل هذه المخصصات تعويض عن مخاطر التخلف عن السداد في محفظة القروض، حيث يلاحظ أن قيم متوسط CR1 كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 00.51 بالمائة لبنك BNA، وأعلى متوسط بلغ 03.39 بالمائة لبنك Trust. وبمتوسط عام يقدر بـ 01.25 بالمائة وإنحراف معياري قدره 01.94 بالمائة، أما معامل الاختلاف يقدر بـ 155.2 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم متغيرة CR1 بالنسبة لهذه البنوك والشكل (رقم 3-1) يوضح ذلك، وعلى العموم فإن 66.67 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

¹ - معامل الاختلاف = الإنحراف المعياري / المتوسط الحسابي .

² - إنخفاض هذه النسبة في البنوك العمومية لا يعني إنخفاض القروض المتعثرة ومخاطر الإئتمان فيها مقارنة بالبنوك الأجنبية، وإنما إنخفاض النسبة يعود إلى إرتفاع حجم القروض في البنوك العمومية.

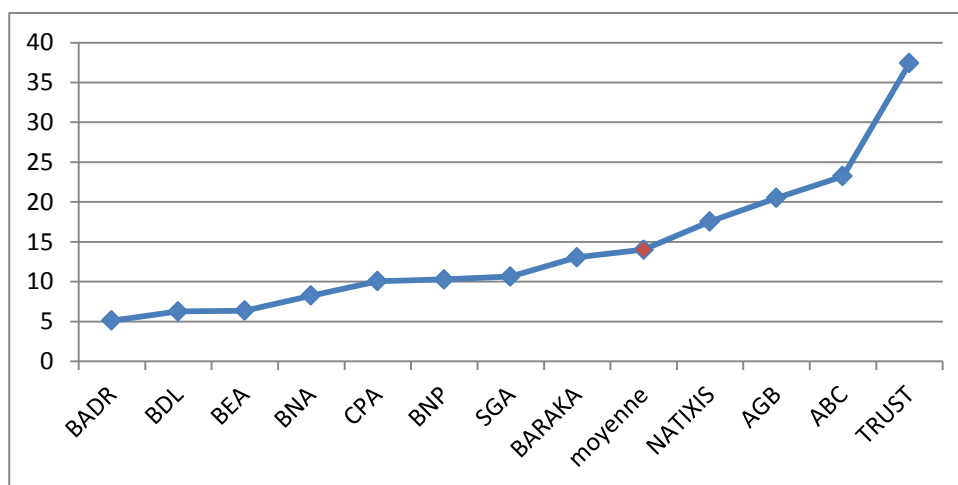
الشكل رقم 3-1: متوسطات نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2)

ثانيا: نسبة كفاية رأس المال **CR2**: وتقاس بنسبة إجمالي الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول، وهي تقيس مدى كفاية رأس المال البنك لتغطية إلتزاماته وهي مؤشر على قوة رأس المال ومن المفترض أن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤدي إلى انخفاض القروض المتعثرة، وبالتالي انخفاض مخاطر الإئتمان، حيث يلاحظ أن قيم متوسط **CR2** كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 05.11 بالمائة لبنك **BADR** وأعلى متوسط بلغ بـ 37.44 بالمائة لبنك **Trust**. وبمتوسط عام يقدر بـ 14.06 بالمائة وإنحراف معياري قدره 10.22 بالمائة، أما معامل الاختلاف يقدر بـ 72.69 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم متغيرة **CR2** بالنسبة لهذه البنوك والشكل رقم (3-2) يوضح ذلك، وكما أن 66.67 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

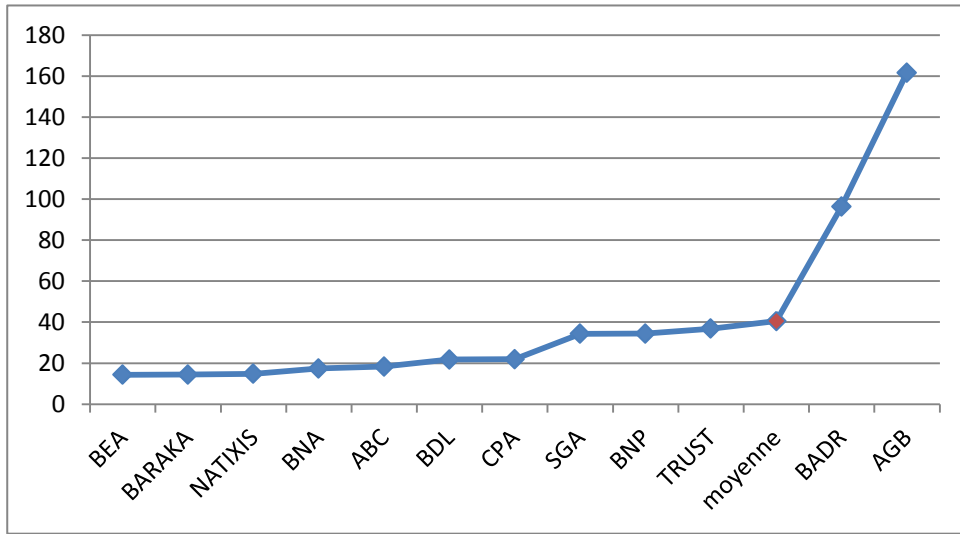
الشكل رقم 3-2: متوسطات نسبة كفاية رأس المال



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2)

ثالثا: معدل نمو القروض (CG): من المفترض أن احتمال تعرض البنك لمخاطر الائتمان يرتفع كلما ارتفع نمو القروض، ومن خلال الجدول رقم (2-3) يلاحظ أن قيم متوسط معدل نمو القروض CG انحصرت ما بين أقل متوسط يقدر بـ 14.35 بالمائة لبنك BEA، وأعلى متوسط بلغ بـ 161.59 بالمائة لبنك AGB. وبمتوسط عام يقدر بـ 40.54 بالمائة وإنحراف معياري قدره 132.74 بالمائة، أما معامل الاختلاف يقدر بـ 327.43 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم متغيرة CG بالنسبة لهذه البنوك والشكل رقم (3-3) يوضح ذلك، وعلى العموم 83.33 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

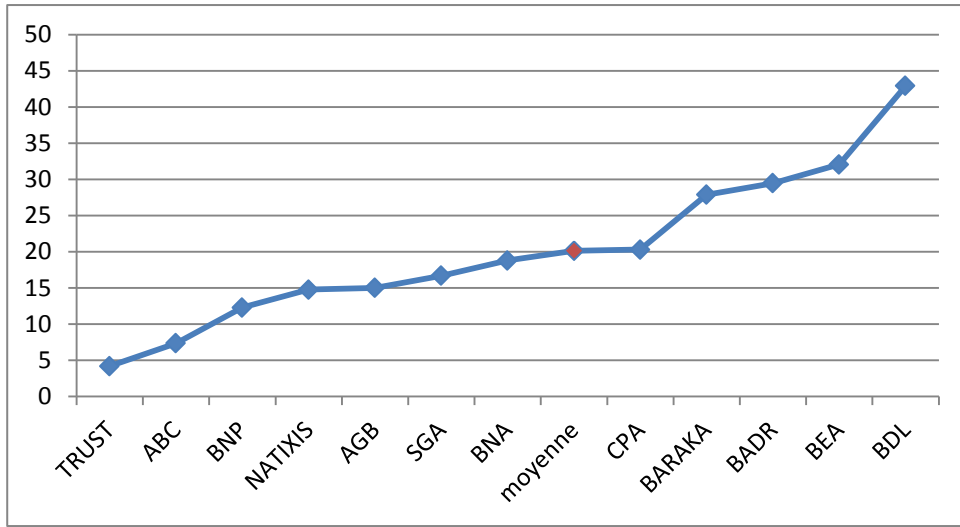
الشكل رقم 3-3 : متوسطات معدل نمو القروض



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3)

رابعا: نسبة عدم الكفاءة (IE): وتقاس بنسبة مصاريف التشغيل إلى إيرادات التشغيل، ويلاحظ أن قيم متوسط معدل IE كانت محصورة ما بين أقل متوسط يقدر بـ 04.19 بالمائة لبنك Trust، وأعلى متوسط بلغ بـ 42.91 بالمائة لبنك BDL. وبمتوسط عام يقدر بـ 20.14 بالمائة وإنحراف معياري قدره 13.04 بالمائة، أما معامل الاختلاف يقدر بـ 64.75 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم متغيرة IE بالنسبة لهذه البنوك والشكل رقم (3-4) يوضح ذلك، وعلى العموم فإن 58.33 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

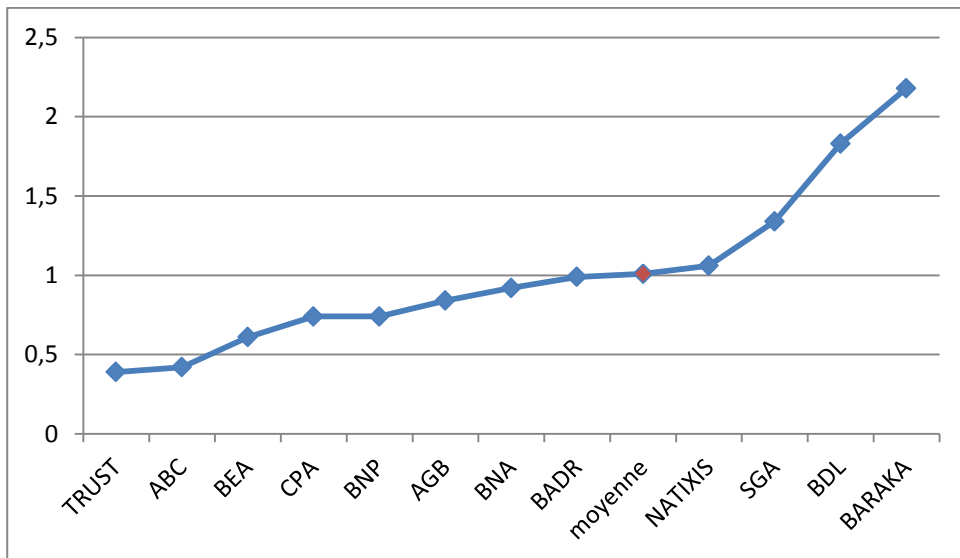
الشكل رقم 3-4 : متوسطات نسبة عدم الكفاءة



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3)

خامسا: معدل الفائدة على الودائع (DR): وهي تقاس بنسبة مصاريف الفوائد إلى إجمالي الودائع، ويلاحظ أن قيم متوسط معدل DR كانت محصورة ما بين أقل متوسط يقدر بـ 00.39 بالمائة لبنك Trust، وأعلى متوسط بلغ 02.18 بالمائة لبنك BARAKA. وبمتوسط عام يقدر بـ 01.01 بالمائة وإنحراف معياري قدره 00.73 بالمائة، أما معامل الاختلاف يقدر بـ 72.28 بالمائة وهو ما يشير للتذبذب الشديد لمتوسطات قيم متغيرة DR بالنسبة لهذه البنوك والشكل رقم (3-5) يوضح ذلك، وعلى العموم فإن 66.67 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

الشكل رقم 3-5 : متوسطات معدل الفائدة على الودائع

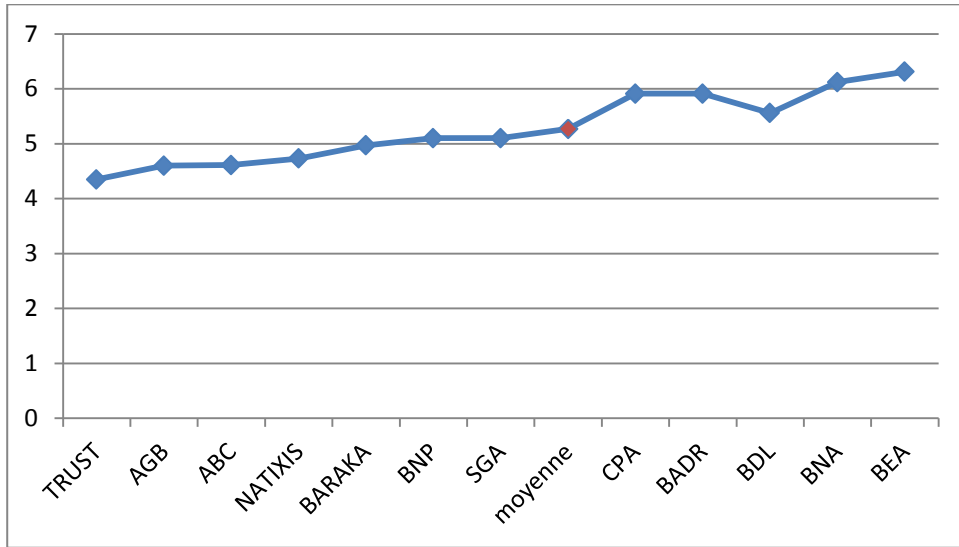


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3)

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمحددات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014

سادسا: **حجم البنك (Bank size)**: ويقاس بلوغاريتم إجمالي الأصول، ويلاحظ أن قيم متوسط حجم البنك كانت محصورة ما بين أقل متوسط يقدر بـ 04.35 بالمائة لبنك Trust، وأعلى متوسط بلغ بـ 06.31 لبنك BEA. وبمتوسط عام يقدر بـ 05.27 وإنحراف معياري قدره 68.29، أما معامل الإختلاف يقدر بـ 12.96 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم متغيرة حجم البنك بالنسبة لهذه البنوك والشكل رقم (3-6) يوضح ذلك، وعلى العموم فإن 58.33 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

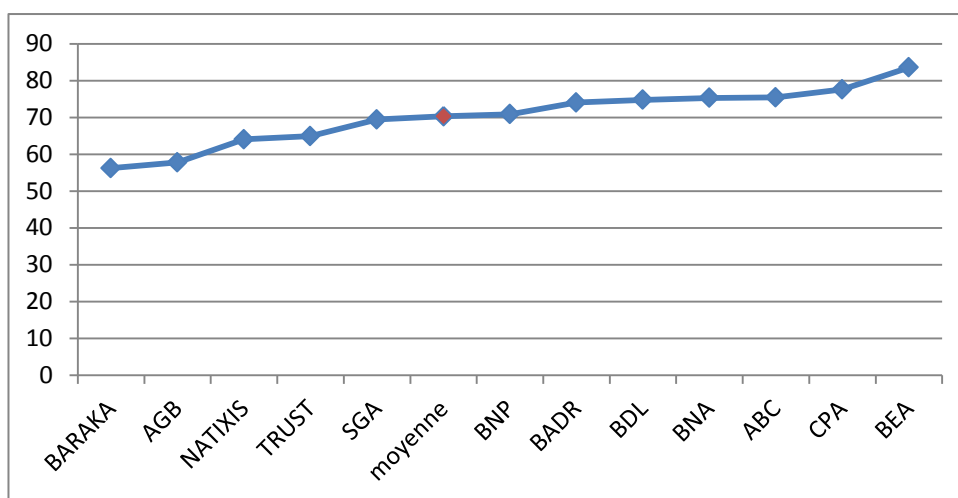
الشكل رقم 3-6 : متوسطات حجم البنك



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3)

سابعا: **نسبة كفاءة الإدارة (MGT)**: وهي تعكس قدرة مديري البنك على إستخدام الموارد المتاحة، وزيادة كفاءته مما يؤدي إلى زيادة الأرباح، وهذا ما يقلل من القروض المتعثرة ومخاطر الإئتمان، ويلاحظ أن قيم متوسط معدل MGT كانت محصورة ما بين أقل متوسط يقدر بـ 56.20 بالمائة لبنك BARAKA، وأعلى متوسط بلغ بـ 83.57 بالمائة لبنك BEA. وبمتوسط عام يقدر بـ 70.33 بالمائة وإنحراف معياري قدره 10.78 بالمائة، أما معامل الإختلاف يقدر بـ 15.33 بالمائة، وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم متغيرة MGT بالنسبة لهذه البنوك والشكل رقم (3-7) يوضح ذلك، وعلى العموم فإن 41.67 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

الشكل رقم 3-7 : متوسطات نسبة كفاءة الإدارة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3)

الفرع الثالث: تحليل تجانس التباين

سنستخدم تحليل تجانس التباين لمعرفة الإنحرافات عن المتوسط، حيث تكون الفرضيات على النحو الآتي:

$$H_0 : \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \dots = \sigma_n^2$$

$$H_1 : \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \dots \neq \sigma_n^2$$

ويتمثل إختبار تجانس التباين في إختبار إختلاف بين متوسطات العينة للإنحرافات الكلية، ويستعمل في ذلك إختبار ¹leven test، حيث يختبر فرضية العدم القائلة بتجانس التباين. فإذا كان الإنحراف كبير في مجموعة معينة مقارنة مع بقية المجموعات (في بنك مقارنة مع بقية البنوك) يكون إحتمال أن تكون العينات تنتمي إلى مجموعات مختلفة. ويتم رفض فرضية العدم عندما تكون قيمة الإحتمال المحسوبة أقل من 05 بالمائة، أي أن الإنحرافات غير متساوية.

ومن خلال تحليل متغيرات الدراسة حسب تحليل تجانس التباين يلاحظ أن قيم الإحتمال المحسوبة أقل من مستوى المعنوية لكل المتغيرات: CR1، CR2، CG، IE، DR، Bank Size و MGT، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن الإنحرافات غير متساوية بين العينات، والجدول التالي يلخص نتائج الإختبار.

¹ - Kultar Singh, **Quantitative Social Research Methods**, Sage Publications Ltd, London, 2007, P 102.

جدول رقم 3-3 : نتائج إختبار تجانس التباين

	Levene Statistic	DF1	DF2	Sig
CR1	2.543	11	108	0.007
CR2	15.354	11	108	0.000
CG	3.443	11	108	0.000
IE	8.517	11	108	0.000
DR	12.265	11	108	0.000
Bank Size	4.960	11	108	0.000
MGT	4.632	11	108	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss 22

الفرع الرابع: مصفوفة الارتباط

سنحاول إختبار مشكلة الإزدواج الخطي Multicollinearity من خلال إعداد مصفوفة الارتباط بإختبار بيرسون، حيث يشير Gujarati¹ إلى وجود مشكلة الارتباط الخطي القوي بين متغيرين مستقلين إذا كان معامل الارتباط بينهما 0.8 أو أكثر. والجدول رقم (3-4) يشير إلى قيم الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وقد كشفت مصفوفة الارتباط إلى أنه ليست هناك مشكلة إزدواج خطي بين المتغيرات المفسرة لأن كل منهم لم تتجاوز 0.80. وأن جميع المتغيرات يمكن إستخدامها للنموذج، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة بين المتغيرات المصرفية المحددة ومؤشرات مخاطر الائتمان، حيث نجد مايلي :

- وجود علاقة إرتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع CR1 (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض) وكل من المتغيرات المفسرة: نسبة عدم الكفاءة؛ حجم البنك ونسبة كفاءة الإدارة. حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع CR1 وهذه المتغيرات التفسيرية بـ 0.239، 0.331 و 0.254 على الترتيب.
- وجود علاقة إرتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع CR2 (نسبة كفاية رأس المال) وكل من المتغيرات المفسرة: نسبة عدم الكفاءة؛ معدل الفائدة على الودائع؛ حجم البنك ونسبة كفاءة الإدارة. حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع CR2 وهذه المتغيرات التفسيرية بـ 0.591، 0.354، 0.637 و 0.208 على الترتيب.

¹ - Gujarati: Basic Econometrics, Fourth Edition, The McGraw-Hill, Companies, 2004, p359.

جدول رقم 3-4 : مصفوفة الارتباط

		Corrélations						
		CR1	CR2	CG	IE	DR	Bank Size	MGT
CR1	Corrélation de Pearson	1	,183*	,021	-,239**	-,016	-,331**	-,254**
	Sig. (bilatérale)		,045	,824	,009	,861	,000	,005
	N	120	120	120	120	120	120	120
CR2	Corrélation de Pearson	,183*	1	,059	-,591**	-,354**	-,637**	-,208*
	Sig. (bilatérale)	,045		,525	,000	,000	,000	,022
	N	120	120	120	120	120	120	120
CG	Corrélation de Pearson	,021	,059	1	-,039	-,072	-,181*	-,126
	Sig. (bilatérale)	,824	,525		,673	,436	,048	,169
	N	120	120	120	120	120	120	120
IE	Corrélation de Pearson	-,239**	-,591**	-,039	1	,661**	,470**	,211*
	Sig. (bilatérale)	,009	,000	,673		,000	,000	,021
	N	120	120	120	120	120	120	120
DR	Corrélation de Pearson	-,016	-,354**	-,072	,661**	1	-,030	-,109
	Sig. (bilatérale)	,861	,000	,436	,000		,748	,238
	N	120	120	120	120	120	120	120
Bank Size	Corrélation de Pearson	-,331**	-,637**	-,181*	,470**	-,030	1	,545**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,048	,000	,748		,000
	N	120	120	120	120	120	120	120
MGT	Corrélation de Pearson	-,254**	-,208*	-,126	,211*	-,109	,545**	1
	Sig. (bilatérale)	,005	,022	,169	,021	,238	,000	
	N	120	120	120	120	120	120	120

*. La corrélacion est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

** . La corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss 22

المبحث الثاني: نتائج إختبار نماذج محدّدات مخاطر الإئتمان

سنحاول في هذا المبحث تحديد العوامل المؤثرة في مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية لعينة الدراسة بإستخدام مؤشرين هما نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال، ولتحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومخاطر الإئتمان ستكون كمايلي :

- بالنسبة لمخاطر الإئتمان بإستخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض CR1، فطبيعة العلاقة مع المؤشر تتماشى مع طبيعة العلاقة مع مخاطر الإئتمان .
- بالنسبة لمخاطر الإئتمان بإستخدام مؤشر كفاية رأس المال CR2، فالعلاقة الطردية مع المؤشر تعني العلاقة العكسية مع مخاطر الإئتمان.

المطلب الأول: نتائج تقدير محددات مخاطر الائتمان باستخدام مؤشر CR1

سنحاول من خلال هذا المطلب تقدير محددات مخاطر الائتمان باستخدام مؤشر CR1 وذلك من خلال عرض خطوات إختيار النموذج الملائم؛ ثم تحليل نتائج تقدير النموذج الملائم.

الفرع الأول: عرض خطوات إختيار النموذج الملائم للدراسة

نقدر معالم النموذج باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي: النموذج التجميعي، والنموذج العشوائي¹ والنموذج العشوائي، بعد ذلك نقوم بإجراء الإختبارات اللازمة لإختيار بين النماذج الثلاثة. وبالإستعانة ببرنامج eviws9 نقدر معالم النماذج الثلاثة والنتائج مبينة في الجدول رقم (3-5):

جدول رقم 3-5 : نتائج التقدير بنماذج بانل باستخدام مؤشر CR1

المغيرات	النموذج التجميعي	النموذج الثابت	النموذج العشوائي
C	0.057700(*)	0.110088(*)	0.058096(*)
BANK SIZE	-0.005342	-0.012204(*)	-0.004759
CG	-0.000408	-0.000544	-0.000357
DR	0.236134	1.247527(*)	0.415148
IE	-0.028027	-0.101232(*)	-0.035043
MGT	-0.019252	-0.035713(*)	-0.024768
R ²	0.131946	0.486857	0.120287

(*) معنوية المعلمة عند 0.05 المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

بعد تقدير النماذج الثلاثة ننتقل إلى أساليب إختبار النموذج الملائم، حيث سنقوم بإختبار Redundant Fixed Effects Tests والذي يعتمد على إختبار فيشر المقيّد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الأثر الثابت، بعد ذلك نقوم بإجراء إختبار Breusch-Pagan للمفاضلة بين نموذج التجميعي ونموذج الأثر العشوائي، بعدها نقوم بإختبار Hausman للتأكد من سلامة النموذج الملائم (الأثر الثابت) مع نموذج الأثر العشوائي، أما إختبار Wald فيجرى إذا ما كان النموذج الملائم نموذج الأثر الثابت وذلك للتأكد من الأثر الثابت لكل بنك غير معدوم.

¹ - يتم تقدير نموذج الأثر الثابت بطريقة المربعات الصغرى المعممة لمعالجة مشكلة إختلاف التباين.

أولاً: إختبار وجود آثار فردية ثابتة

ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، أي معرفة فيما إذا كانت البنوك تسلك سلوكاً موحداً (هناك تجانس) فيما يخص الحد الثابت أم أن لكل بنك سلوكه الخاص، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الإختبار الذي يوفره برنامج 9 eviews وهو إختبار Redundant Fixed Effects Tests والذي يعتمد أيضاً على إختبار فيشر المقيّد وفق الصيغة التالية¹:

$$F(N - 1, N * T - N - K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(N * T - N - K)}$$

حيث k هي عدد المعلمات المقدرة، R_{FEM} هو معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة و R_{PM} هو معامل التحديد عند استخدام نموذج التجميعي. فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة والإحتمال أقل من 0.05 فإن نموذج الأثر الثابت هو الملائم، وكانت نتائج الإختبار كالتالي:

جدول رقم 3-6: نتائج إختبار Redundant Fixed Effects باستخدام مؤشر CR1

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: fixed
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.919922	(11,103)	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من خلال الجدول رقم (3-6) نلاحظ أن إحصائية الإختبار أقل من 0.05 وأن قيمة F المحسوبة تقدر بـ 4.919922 وهي أكبر من القيمة الجدولة $F_{tab}(0.05,11,103) = 1.88281487$ مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي.

ثانياً: إختبار وجود آثار فردية عشوائية

يعني هذا الإختبار بالمفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية العشوائية، وللقيام بهذه المفاضلة نقوم بالإختبار الذي يوفره برنامج 9 eviews وهو إختبار Breusch-Pagan، ويعطي هذا الإختبار النتائج التالية:

¹ - William H. Greene, Econometric Analysis, Seventh Edition, International Edition, Prentice Hall , United States of America, 2012, p 403.

جدول رقم 3-7: نتائج إختبار Breusch-Pagan باستخدام مؤشر CR1

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
 Null hypotheses: No effects
 Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
 (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.053014 (0.8179)	5.477819 (0.0193)	5.530833 (0.0187)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من خلال الجدول رقم (3-7) نلاحظ أن احتمالية إختبار Breusch-Pagan أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي.

بعد القيام بهذين الإختبارين (Breusch-Pagan Test، Redundant Fixed Effects Test) تبين أن النموذج الذي يحتوي على آثار فردية عشوائية أو ثابتة أفضل من النموذج التجميعي، سنقوم بإجراء المفاضلة بين كل من نموذج الآثار الفردية الثابتة ونموذج الآثار الفردية العشوائية.

ثالثا: إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة للمفاضلة بين هذين النموذجين (نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة) تم إستخدام إختبار Hausman الذي أعطى النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-8):

جدول رقم 3-8 : نتائج إختبار Hausman باستخدام مؤشر CR1

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	12.982377	5	0.0235

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمحددات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014

من خلال النتائج المحصلة عليها في الجدول رقم (3-8) نلاحظ أن قيمة χ_2 المحسوبة ($\chi_2=12.982377$) أكبر من الجدولة ($\chi_2=11.0704978$) والمعنوية هي أقل من 0.05، لذلك نرفض فرضية العدم ونقول أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة. وعليه نضيف المتغيرات الوهمية ونقدر النموذج من جديد والنتائج المحصل عليها في الجدول رقم (3-9).

جدول رقم 3-9: نتائج تقدير معالم نموذج الأثر الثابت الفردي لـ CRI

Dependent Variable: CRI

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK_SIZE	-0.012204	0.004025	-3.032037	0.0031
CG	-0.000544	0.000901	-0.603662	0.5474
DR	1.247527	0.272968	4.570226	0.0000
IE	-0.101232	0.019915	-5.083158	0.0000
MGT	-0.035713	0.012201	-2.926954	0.0042
D2	0.008060	0.007101	1.135045	0.2590
D3	0.023929	0.005666	4.223380	0.0001
D4	0.003634	0.004220	0.861005	0.3912
D5	0.013841	0.008249	1.678040	0.0964
D6	-0.004539	0.011859	-0.382756	0.7027
D7	-0.011717	0.004986	-2.349972	0.0207
D8	-0.009892	0.004868	-2.032147	0.0447
D9	-0.016570	0.011788	-1.405583	0.1629
D10	-0.017813	0.006412	-2.778258	0.0065
D11	-0.026092	0.005610	-4.650764	0.0000
D12	-0.013150	0.008064	-1.630562	0.1060
C	0.114281	0.022946	4.980316	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.486857	Mean dependent var	0.019103
Adjusted R-squared	0.407145	S.D. dependent var	0.024352
S.E. of regression	0.016773	Sum squared resid	0.028978
F-statistic	6.107733	Durbin-Watson stat	1.823250
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.278360	Mean dependent var	0.012555
Sum squared resid	0.032550	Durbin-Watson stat	2.169457

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج الجدول يتبين أن المتغير المستقل CG ليس له معنوية إحصائية، إضافة إلى المتغيرات الصورية (D2، D4، D5، D6، D9 و D12) عند مستوى معنوية 0.05، إلا أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال إحصائية فيشر Prob(F-statistic) = 0.000000 ومعامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.407145$.

رابعاً: اختبار وولد Wald test

نستخدم إختبار Wald للتأكد من الأثر الثابت لكل بنك غير معدوم، والنتائج موضحة في الجدول رقم (3-10).

جدول رقم 3-10 : نتائج إختبار Wald باستخدام مؤشر CR1

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	17.85143	(17, 103)	0.0000
Chi-square	303.4743	17	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

تشير نتائج الإختبار المبينة في الجدول رقم (3-10) أن F المحسوبة (17.85143) عند درجات الحرية 17 و103 عند مستوى الدلالة 05 بالمائة أكبر من F الجدولة (1.72284227) وأن قيمة χ_2 المحسوبة ($\chi_2=303.4743$) عند مستوى المعنوية 0.05 ودرجة الحرية 17 أكبر من الجدولة ($\chi_2=27.5871116$) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن المعالم تختلف عن الصفر وهذا ما يؤكد صحة الإختبارات السابقة، ومنه النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابت.

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير معاملات نموذج الثابت ذو الأثر الفردي

- من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (3-9) وقيم إحتمال معاملات المتغيرات المفسرة، حيث يلاحظ مايلي:
- معامل الإرتباط المعدل يقدر بـ 40.71 بالمائة أي أن 40.71 بالمائة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع CR1 ناتجة عن تغير المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.
 - بالنسبة لحجم البنك له معنوية إحصائية وتأثير سلبي على نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR1)، أي كلما يزيد حجم البنك بوحدة واحدة تنخفض CR1 بـ 0.012204 .
 - بالنسبة لمعدل الفائدة على الودائع (DR) له معنوية إحصائية وتأثير إيجابي على نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR1)، أي كلما تزيد DR بوحدة واحدة ترتفع CR1 بـ 1.247527 .
 - أما نسبة عدم الكفاءة (IE) لها معنوية إحصائية وتأثير سلبي على نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR1)، أي كلما تزيد IE بوحدة واحدة تنخفض CR1 بـ 0.101232 .
 - وبالنسبة لنسبة كفاءة الإدارة (MGT) لها معنوية إحصائية وتأثير سلبي على نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR1)، أي كلما تزيد MGT بوحدة واحدة تنخفض CR1 بـ 0.035713 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمحددات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014

- وبالنسبة لمعدل نمو القروض ليس له معنوية إحصائية إلا أن له تأثير سلبي على نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR1) .
- تبين المتغيرات الصورية الأثر الثابت الفردي لكل بنك على حدى، فمن خلال نتائج الجدول أن المتغيرات الصورية (D2، D4، D5، D6، D9، D12) ليست لها دلالة إحصائية إلا أن D2، D4 و D5 لها أثر فردي موجب وغير معنوي على CR1 في حين D6، D9 و D12 لها أثر فردي سالب وغير معنوي.
- أن البنك الخارجي BEA له أثر معنوي موجب على نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR1) .
- وأن بنك BNP، بنك SGA، بنك AGB وبنك البركة الجزائري لهم أثر معنوي سالب.

المطلب الثاني: نتائج تقدير محددات مخاطر الائتمان باستخدام مؤشر CR2

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقدير محددات مخاطر الائتمان باستخدام مؤشر CR2 وذلك من خلال عرض خطوات إختيار النموذج الملائم؛ ثم تحليل نتائج تقدير النموذج الملائم.

الفرع الأول: عرض خطوات إختيار النموذج الملائم للدراسة

بعد جمع المعطيات وتبويبها والإستعانة ببرنامج Eviws 9 نقدر معلمات النموذج باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي: النموذج التجميعي، والنموذج الثابت والنموذج العشوائي، بعد ذلك نقوم بإجراء الإختبارات اللازمة لإختيار بين النماذج الثلاثة. والنتائج مبينة في الجدول رقم 3-11.

جدول رقم 3-11: نتائج التقدير بنماذج بانل باستخدام مؤشر CR2

المتغيرات	النموذج التجميعي	النموذج الثابت	النموذج العشوائي
C	(*)0.645119	0.019707	(*)0.298397
BANK SIZE	(*)-0.103060	0.012762	(*)-0.048724
CG	0.005584	-0.000533	-0.001121
DR	(*)-4.068516	(*)-2.915927	(*)-3.101825
IE	-0.085027	0.50468	-0.074252
MGT	(*)0.141189	(*)0.104055	(*)0.207295
R ²	0.570474	0.774087	0.196662

(*) معنوية المعلمة عند 0.05 المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviws 9

بعد تقدير النماذج الثلاثة نتقل إلى أساليب إختيار النموذج الملائم

أولاً: إختبار وجود آثار فردية ثابتة

وهو إختبار للمفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، أي معرفة فيما إذا كانت البنوك تسلك سلوكاً موحداً (هناك تجانس) فيما يخص الحد الثابت، وللقيام بهذه المفاضلة تم إستخدام الإختبار الذي يوفره برنامج *evIEWS9* وهو إختبار *Redundant Fixed Effects Tests* والذي يعتمد أيضاً على إختبار فيشر المقيّد وكانت نتائج الإختبار كالتالي :

جدول رقم 3-12: نتائج إختبار *Redundant Fixed Effects* بإستخدام مؤشر *CR2*

Redundant Fixed Effects Tests

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	16.120419	(11,103)	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج *EvIEWS 9*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية الإختبار أقل من 0.05 وأن قيمة *F* المحسوبة تقدر بـ 16.120419 وهي أكبر من القيمة الجدولة $F_{tab}(0.05,11,103) = 1.88281487$ مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي أن النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي.

ثانياً: إختبار وجود آثار فردية عشوائية

ويعني هذا الإختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية العشوائية، وللقيام بهذه المفاضلة نقوم بالإختبار الذي يوفره برنامج *evIEWS 9* وهو إختبار *Breusch-Pagan*. ويعطي هذا الإختبار النتائج التالية:

جدول رقم 3-13: نتائج إختبار *Breusch-Pagan* بإستخدام مؤشر *CR2*

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	57.77642 (0.0000)	23.97159 (0.0000)	81.74801 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج *EvIEWS 9*

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمحددات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014

من خلال الجدول رقم (3-13) نلاحظ أن احتمالية إختبار Breusch-Pagan أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي.

بعد إجراء هذين الإختبارين (Breusch-Pagan Test ، Redundant Fixed Effects Test) تبين أن النموذج الذي يحتوي على آثار فردية عشوائية أو ثابتة أفضل من النموذج التجميعي، سنقوم بإجراء المفاضلة بين كل من نموذج الآثار الفردية الثابتة ونموذج الآثار الفردية العشوائية.

ثالثا: إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة

لإجراء المفاضلة بين هذين النموذجين (نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة) تم إستخدام إختبار Hausman الذي يعطي النتائج التالية:

جدول رقم 3-14: نتائج إختبار Hausman بإستخدام مؤشر CR2

Correlated Random Effects - Hausman Test

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	29.120373	5	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال النتائج المحصلة عليها في الجدول رقم (3-14) نلاحظ أن قيمة χ^2 المحسوبة ($\chi^2=29.120373$) أكبر من الجدولة ($\chi^2=11.0704978$) والمعنوية هي أقل من 0.05، لذلك نرفض فرضية العدم ونقول أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة. وعليه نضيف المتغيرات الوهمية ونقدر النموذج من جديد والنتائج المحصل عليها في الجدول رقم (3-15) التالي:

جدول رقم 3-15: نتائج تقدير معالم نموذج الأثر الثابت الفردي ل CR2

Dependent Variable: CR2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK_SIZE	0.012762	0.012277	1.039504	0.3010
CG	-0.000533	0.002932	-0.181952	0.8560
DR	-2.932364	0.669219	-4.381773	0.0000
IE	0.050468	0.047506	1.062356	0.2906
MGT	0.104055	0.037741	2.757098	0.0069
D2	0.002554	0.013823	0.184792	0.8538
D3	-0.045546	0.015867	-2.870573	0.0050
D4	0.012511	0.008881	1.408673	0.1619
D5	-0.030297	0.013274	-2.282406	0.0245

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمحددات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014

D6	0.317264	0.035353	8.974204	0.0000
D7	0.035938	0.016400	2.191273	0.0307
D8	0.056626	0.014485	3.909374	0.0002
D9	0.160158	0.033252	4.816545	0.0000
D10	0.160279	0.027311	5.868627	0.0000
D11	0.114928	0.016879	6.809022	0.0000
D12	0.128698	0.020639	6.235604	0.0000
C	-0.056385	0.074006	-0.761902	0.4479

Weighted Statistics			
R-squared	0.774087	Mean dependent var	0.189827
Adjusted R-squared	0.738993	S.D. dependent var	0.109670
S.E. of regression	0.043789	Sum squared resid	0.197501
F-statistic	22.05793	Durbin-Watson stat	0.847414
Prob(F-statistic)	0.000000		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.808185	Mean dependent var	0.140638
Sum squared resid	0.238329	Durbin-Watson stat	0.585697

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج الجدول رقم (3-15) يتبين أن المتغيرات المستقلة حجم البنك، IE و CG ليس لها معنوية إحصائية، إضافة إلى المتغيرات الصورية (D2، D4 و D7) عند مستوى معنوية 0.05، إلا أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال إحصائية فيشر $\text{Prob(F-statistic)} = 0.000$ ومعامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.738993$

رابعا: إختبار وولد Wald test

نستخدم إختبار وولد للتأكد من الأثر الثابت لكل بنك غير معدوم، والنتائج موضحة في الجدول رقم (3-16)

جدول رقم 3-16: نتائج إختبار Wald باستخدام مؤشر CR2

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	170.5022	(17, 103)	0.0000
Chi-square	2898.537	17	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

توضح نتائج الإختبار المبينة في الجدول رقم (3-16) أن F المحسوبة (170.5022) عند درجات الحرية 17 و 103 عند مستوى الدلالة 0.05 أكبر من F الجدولة (1.72284227) وأن قيمة χ_2 المحسوبة (2898.537) عند مستوى المعنوية 0.05 ودرجة الحرية 17 أكبر من الجدولة ($\chi_2=27.5871116$) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن المعامل تختلف عن الصفر وهذا ما يؤكد صحة الإختبارات السابقة، ومنه النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابت.

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير معاملات نموذج الثابت ذو الأثر الفردي

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (3-16) وقيم إحتتمال معاملات المتغيرات المفسرة، حيث يلاحظ مايلي:

- معامل الإرتباط المعدل يقدر بـ 73.89 بالمائة أي أن 73.89 بالمائة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع CR2 ناتجة عن تغير المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.
- بالنسبة لمعدل الفائدة على الودائع (DR) لها معنوية إحصائية وتأثير سلبي على نسبة كفاية رأس المال (CR2)، أي كلما تزيد DR بوحدة واحدة تنخفض CR2 بـ 2.932364.
- وبالنسبة لنسبة كفاءة الإدارة (MGT) لها معنوية إحصائية وتأثير إيجابي على نسبة كفاية رأس المال (CR2) أي كلما تزيد MGT بوحدة واحدة ترتفع CR2 بـ 0.104055 .
- بالنسبة لحجم البنك ليس له معنوية إحصائية إلا أن له تأثير إيجابي على نسبة كفاية رأس المال (CR2).
- أما نسبة عدم الكفاءة (IE) ليس لها معنوية إحصائية إلا أن لها تأثير إيجابي على نسبة كفاية رأس المال (CR2).
- وبالنسبة لمعدل نمو القروض ليس له معنوية إحصائية إلا أن له تأثير إيجابي على نسبة كفاية رأس المال (CR2).
- تبين المتغيرات الصورية الأثر الثابت الفردي لكل بنك على حدى، فمن خلال نتائج الجدول رقم (3-16) أن المتغيرات الصورية (D2، D4 و D7) ليست لها دلالة إحصائية إلا أن D2، D4 و D7 لها أثر فردي موجب وغير معنوي على CR2.
- أن بنك BEA وبنك BADR لهما أثر معنوي سالب.
- أن البنوك الأجنبية التي لها أثر معنوي موجب: بنك Trust، بنك SGA، بنك ABC، بنك AGB، بنك BARAKA وبنك Natixis.

المبحث الثالث: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

أسفرت نتائج الدراسة التطبيقية عن المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والعوامل المسببة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية، وعليه سنقوم بتحليلها وتفسيرها على ضوء نتائج النظريات والدراسات السابقة وحسب خصائص البيئة الجزائرية. وقبل ذلك إرتأينا تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان للقطاع المصرفي الجزائري.

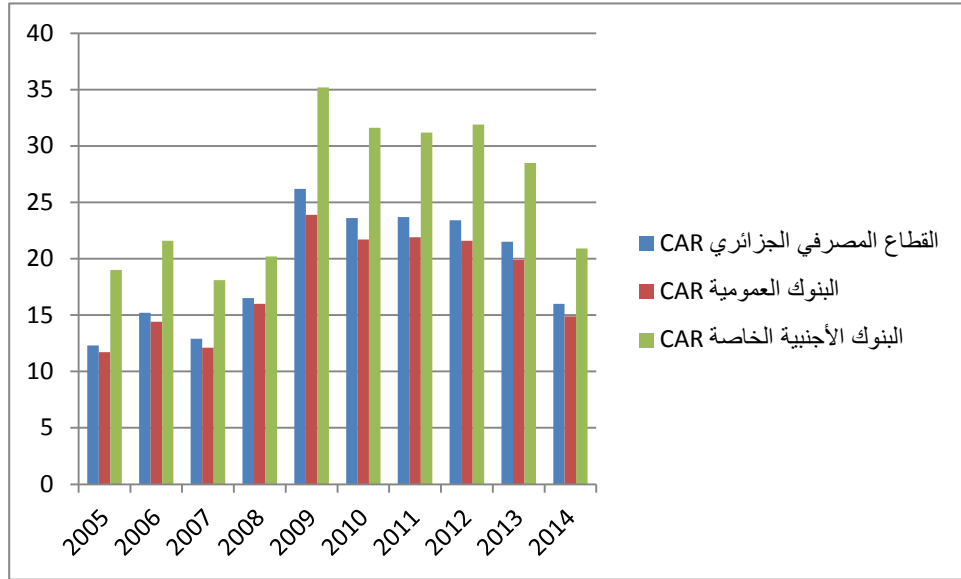
المطلب الأول: تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان للقطاع المصرفي الجزائري

تبين المؤشرات الإجمالية أن القطاع المصرفي الجزائري في تحسن تدريجي هذا من جهة تطور شبكاته ومجموع القروض الموزعة، لكن بالرغم من ذلك تبقى هذه المؤشرات دون المستوى الذي بلغته البلدان المجاورة للجزائر.

فيما يخض نسبة كفاية رأس المال فإن الملاءة المصرفية للجهاز المصرفي الجزائري إرتفعت من 12.3 بالمائة سنة 2005 إلى 26.2 بالمائة في سنة 2009 لتتخفص إلى 16 بالمائة سنة 2014 (من خلال الشكل البياني رقم (3-8)). لكن رغم ذلك تبقى هذه النسب أكبر مما هو مقرر حسب إتفاقية بازل الثانية، وهذا يبين مدى إلتزام المصارف الجزائرية بما هو مقرر، وذلك بعد صدور النظام رقم 08 - 04 الصادر 2008/12/23 المتضمن الحد الأدنى لرأس المال للمصارف. وكما يبين تمتع البنوك الجزائرية بالصلابة المالية من خلال قدرة رساميل المصارف الجزائرية على تحمل الخسائر غير المتوقعة في نشاطها، ويدل على أن هناك رقابة من قبل اللجنة المصرفية للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة على الإلتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال حسب إتفاقية بازل الثانية. كما أن نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة الأجنبية أكبر من المصارف العمومية، حيث سجلت نسبة كفاية رأس المال إرتفاع للمصارف الأجنبية الخاصة من 19 بالمائة سنة 2005 إلى 35.2 بالمائة في سنة 2009 لتتخفص إلى 20.9 بالمائة سنة 2014 مقارنة بالبنوك العمومية التي بلغت نسبة كفاية رأس المال 12 بالمائة في سنة 2005 لترتفع إلى 23.9 بالمائة سنة 2009 ثم تنخفص سنة 2014 إلى 14.9 وهذا يشير إلى كفاءة المصارف الأجنبية وقدرتها على التحكم في إستخدام مواردها في توظيفات مربحة. على عكس المصارف العمومية التي تقوم بتمويل التنمية الإقتصادية والتوسع في منح القروض مما يعرضها أكثر للمخاطر ونقص للربحية تبعاً لذلك.

الشكل رقم 3-8: تطور نسبة كفاية رأس المال للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة

خلال الفترة (2014 - 2005)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات مجموعة من التقارير¹

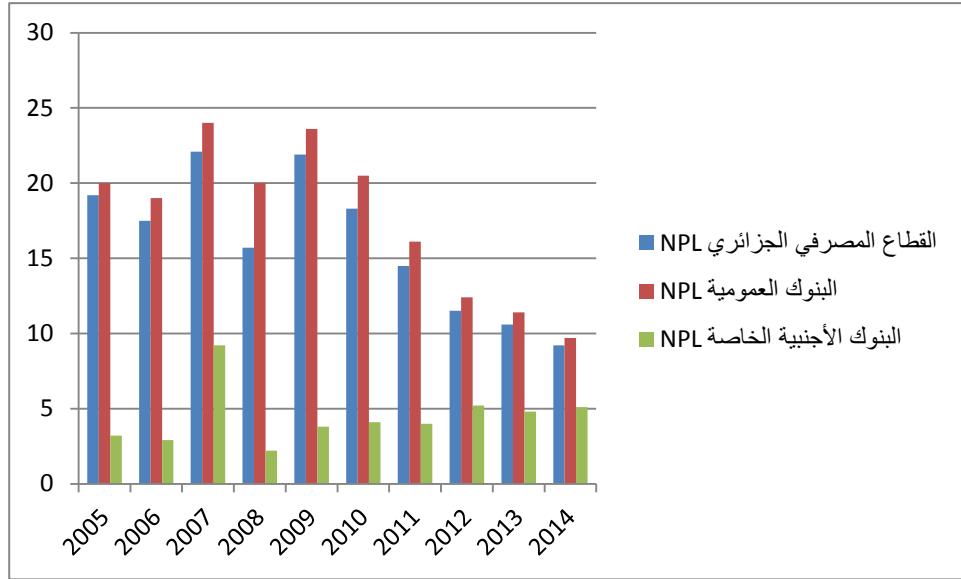
فيما يخص نسبة القروض المتعثرة فهي في إنخفاض مستمر إبتداءً من سنة 2009 حيث بلغت 21.1 بالمائة لتتخفف إلى 9.2 بالمائة سنة 2014، ويعود هذا إلى اعتماد البنوك الجزائرية على مؤشرات السلامة بعد الأمر 11-03، لكن رغم ذلك تبقى هذه النسب أكبر مقارنة بالمعايير العالمية. كما أن نسبة القروض المتعثرة للمصارف الخاصة الأجنبية منخفضة جدا مقارنة بالمصارف العمومية، حيث سجلت أعلى نسبة في البنوك العمومية سنة 2007 بـ 24 بالمائة لتتخفف إلى 9.7 بالمائة سنة 2014. في حين البنوك الأجنبية الخاصة سجلت أعلى نسبة تقدر 9.2 بالمائة سنة 2007 لتتخفف إلى 5.1 بالمائة سنة 2014. وهذا يشير إلى كفاءة البنوك الأجنبية الخاصة وقدرتها على التحكم في استخدام مواردها في توظيفات مربحة. على عكس المصارف العمومية التي تعتمد في تركيز منح القروض لمؤسسات إقتصادية عمومية، ومعظم هذه المؤسسات تعاني من عجز مالي مما أفرز التعامل معها وضعية مثقلة بالديون. وهذا من خلال توفير التمويل الكامل في المقام الأول للقطاع العام، والهيكلة الحالي يجد بشدة من فرص تنويع الإقتصاد الجزائري. والشكل رقم (3-9) يوضح ذلك.

¹ - أنظر في ذلك إلى :

- IMF, Algeria: 2010 Article IV Consultation-Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria, IMF Country Report No. 11/39, International Monetary Fund, February 2011, P 14.
- IMF, Algeria: 2011 Article IV Consultation-Staff Report; Public Information Notice, IMF Country Report No. 12/20, International Monetary Fund , January 2012, P 14.
- IMF, Algeria:2016 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report, IMF Country Report No. 16/127, International Monetary Fund, May 2016, P 30.

الشكل رقم 3-9: تطور نسبة القروض المتعثرة للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة

خلال الفترة (2005- 2014)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات مجموعة من التقارير¹

المطلب الثاني: تحليل نتائج دراسة محدّدات مخاطر الائتمان

بناءً على المتغيرات المفسرة كمحددات لمخاطر الائتمان (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال)، سوف نقوم بتحليل النتائج وتفسيرها على ضوء نتائج النظريات والدراسات السابقة وحسب خصائص البيئة الجزائرية.

الفرع الأول: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض

أسفرت نتائج تحليل نموذج الأثر الثابت عن إختيار أربعة متغيرات ذات دلالة إحصائية مفسرة ومحددة لمخاطر الائتمان ومشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك في تفسير المتغير التابع وهي: حجم البنك، معدل الفائدة على الودائع، نسبة عدم الكفاءة ونسبة كفاءة الإدارة. وتساهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض) بنسبة 48.68 بالمائة.

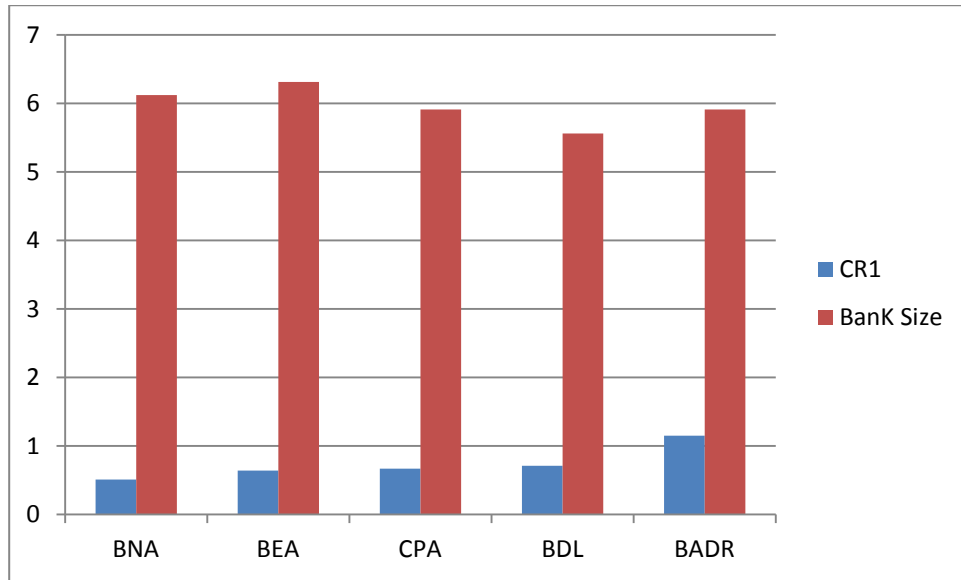
¹ - أنظر في ذلك إلى:

- IMF, Algeria: 2010 Article IV Consultation- Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria, op -cit, P 14.
- IMF, Algeria: 2011 Article IV Consultation-Staff Report; Public Information Notice, op -cit, P 14.
- IMF, Algeria :2016 Article IV Consultation- Press Release and Staff Report, op -cit, P 30.

وكما كشف التحليل أيضا عن وجود علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض والمتغير التابع (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض)، وهو ما يدل على أن هذا المتغير لا يفسر المتغير التابع. وعليه يتم رفض الفرضية 1. 2.

وأشارت نتائج الدراسة عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك والمتغير التابع (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض)، وهذا ما يبرر أن البنوك الكبيرة لديها إستراتيجيات إدارة المخاطر بشكل أفضل وتترجم عادة في مزيد من محافظ القروض متفوقة، فضلا عن أفضل فرصة تنويع محافظهم الإستثمارية وجود ميزة تنافسية على وفورات الحجم، حيث جاءت هذه النتائج مؤيدة لفرضية تأثير الحجم، حيث نفسر ذلك بالنسبة للبنوك العمومية الجزائرية بأن أكبر بنك هو كل من البنك الوطني والبنك الخارجي (حسب حجم الأصول) وكما يتميزان بانخفاض نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بمعنى أن مخاطر الإئتمان أقل في المقابل البنك الأصغر في البنوك العمومية هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية (حسب حجم الأصول) يتميز بارتفاع نسبة مخصصات خسائر القروض، وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين حجم البنك والمتغير التابع، والشكل رقم (10-3) يوضح ذلك.

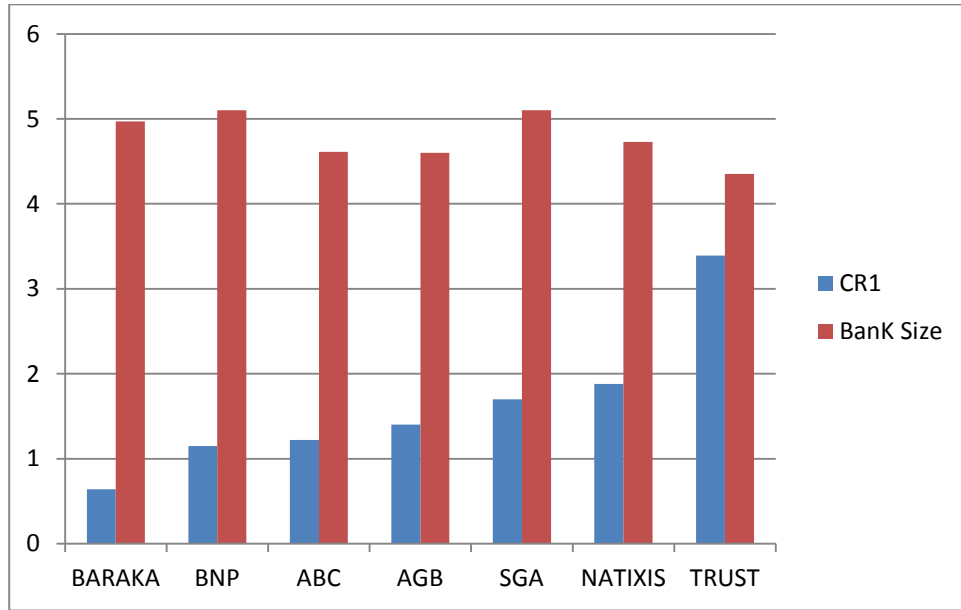
الشكل رقم 10-3: علاقة نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بحجم البنوك العمومية



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3)

ونفس الشيء بالنسبة للبنوك الأجنبية نجد من بين أكبر البنوك الأجنبية بنك البركة والذي يتميز بإنخفاض نسبة مخصصات خسائر القروض بمعنى مخاطر الائتمان أقل، في حين نجد بنك Trust البنك الأصغر في البنوك الأجنبية الخاصة لكنه يتميز بإرتفاع نسبة مخصصات خسائر القروض، وبالتالي إرتفاع مخاطر الائتمان وهذا ما يبرر العلاقة العكسية بين حجم البنك والمتغير التابع، والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم 3-11: علاقة نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بحجم البنوك الأجنبية الخاصة



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2)

وجاءت نتائج هذه الدراسة مؤيدة لفرضية تأثير الحجم، وعليه يتم قبول الفرضية 1.1. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Tilahun Aemiro Tehulu and Dugasa Rafisa Olana , 2014).

كذلك كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل الفائدة على الودائع والمتغير التابع، فإرتفاع أسعار الفائدة على الودائع يؤدي إلى تشجيع المودعين لتحسين مستوى تعبئة الودائع المتاحة للإقراض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف البنوك من الأموال، ثم إلى إرتفاع معدلات فائدة الطلب على القروض. ويرتبط النمو في معدلات الإقراض بشكل إيجابي مع تعثر القروض بسبب تقديم الائتمان لمقترضين ذوي مخاطر عالية، وبالتالي يؤدي إلى نمو القروض المتعثرة في البنوك والذي يؤدي بدوره إلى زيادة مخاطر الائتمان، وجاءت نتائج هذه الدراسة مؤيدة لفرضية تأثير معدل الفائدة على الودائع، وعليه يتم قبول الفرضية 3.1.

وأُسفرت نتائج التحليل عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة عدم الكفاءة والمتغير التابع، ونفسر ذلك أن البنوك في المدى القصير من أجل تحقيق الكفاءة تقوم بتخفيض النفقات المخصصة لمراقبة المقترضين وتقييم الضمانات إضافة إلى سوء إختيار المقترضين وذلك نتيجة لتكريس جهد أقل وهذا ما ينعكس على جودة القروض مما يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة، وبالتالي زيادة مخصصات خسائر القروض وهذا يعني إرتفاع مخاطر الإئتمان وهو ما يفسر العلاقة العكسية. إضافة إلى أن معظم الديون المتعثرة في البنوك الجزائرية وخاصة البنوك العمومية هي ديون لمؤسسات عاجزة أو مهددة بالإفلاس، وهو ما يعني أن ملفات دراسة منح القروض لم يتم معالجتها بطريقة سليمة رغم أن القانون منح الإستقلالية للبنوك منذ سنة 1988 وتعزز أكثر حسب قانون النقد والقرض، وهذا ما يؤدي إلى تدني التكاليف. وجاءت نتائج الدراسة مخالفة لفرضية الإدارة السيئة I ومؤيدة لفرضية عدم كفاية الموارد المخصصة لمتابعة ومراقبة القروض، وعليه يتم قبول الفرضية 1. 4. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Mehmed Ganić, 2014) وتتعارض مع دراسة (Dimitrios P. Louzis and (all , 2011)، ودراسة (Tilahun Aemiro Tehulu, Dugasa Rafisa Olana, 2014) التي توصلتا إلى العلاقة إيجابية.

كما توصلت نتائج التحليل إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاءة الإدارة والمتغير التابع، وهذا يفسر بأن إرتفاع نسبة أرباح الأصول إلى إجمالي الأصول يعني أن كفاءة إدارة البنك قادرة على توليد إيرادات الفوائد أعلى، وهذا ما يؤدي لإنخفاض مخاطر الإئتمان، كما أن إنخفاض نسبة أرباح الأصول إلى إجمالي الأصول تعني ضعف أداء مديروا البنوك في توليد إيرادات الفوائد، وذلك بسبب غياب خصائص الإدارة الكفوة التي تساعد في تعرض البنوك لصعوبات بسبب ضعف السياسة الائتمانية والإستثمارية، وعدم تحليل مخاطر الإقراض والتركيز في التمويل على قطاعات معينة وهو ما يؤدي إلى إرتفاع مخاطر الإئتمان وهذا ما نجده في حالة البنوك العمومية التي تركز في منح القروض للمؤسسات العمومية والتي تعاني معظمها من عجز مالي وهذا الذي يفسر العلاقة العكسية بين كفاءة الإدارة والمتغير التابع. وجاءت نتائج هذه الدراسة مؤيدة لفرضية الإدارة السيئة II. وعليه يتم قبول الفرضية 1. 5. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Z. A-A Abedalfattah and Faris (N. A-S , 2013).

وكشفت نتائج التحليل عن الأثر الفردي لكل بنك، بحيث أن البنك الخارجي BEA له أثر معنوي موجب وهو يدل على العلاقة الطردية بين خصائص البنك ومخاطر الإئتمان، وهذا ما يفسر على أن البنك المملوك للدولة يتميز بإرتفاع مخاطر الإئتمان والقروض المتعثرة، كما أن كل من البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية لهم أثر غير معنوي وموجب. فحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي لنسبة القروض المتعثرة في البنوك العمومية نجدها أعلى من البنوك الخاصة الأجنبية ويعود هذا إلى تعامل هذه

البنوك مع مؤسسات عمومية عاجزة ماليا خاصة بعد تعليمة رئيس الحكومة بتاريخ 18/08/2004 إلى تعامل المؤسسات العمومية سوى مع البنوك العمومية وهو ما أدى إلى إرتفاع القروض المتعثرة في البنوك العمومية. وهذه النتيجة متوافقة مع فرضية تأثير ملكية القطاع العام، وعليه يتم قبول الفرضية 1.6. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Fawad Ahmad, 2013). بينما كل من بنك BNP، بنك SGA، بنك AGB وبنك البركة الجزائري لهم أثر معنوي سالب وهو ما يدل على العلاقة العكسية بين خصائص البنك ومخاطر الائتمان. ويفسر هذا على أن البنك المملوك للأجانب يتميز بإنخفاض مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة. وهذه النتيجة متوافقة مع فرضية تأثير الملكية الأجنبية، وعليه يتم قبول الفرضية 1.7. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Boudriga Abdelkader and all, 2009).

الفرع الثاني: نسبة كفاية رأس المال

كشفت نتائج تحليل نموذج الأثر الثابت عن إختيار متغيرين ذوي دلالة إحصائية مفسرين ومحددتين لمخاطر الائتمان ومشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك في تفسير المتغير التابع وهي: معدل الفائدة على الودائع ونسبة كفاءة الإدارة. ويساهم هذان المتغيران المستقلان في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (نسبة كفاية رأس المال) بنسبة 77.40 بالمائة.

وكما كشف التحليل أيضا عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم البنك، معدل نمو القروض ونسبة عدم الكفاءة والمتغير التابع (نسبة كفاية رأس المال)، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تفسر المتغير التابع وعليه يتم رفض كل من الفرضية 1.1، الفرضية 1.2، والفرضية 1.4.

وأُسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل الفائدة على الودائع والمتغير التابع، وهو ما يعني وجود علاقة طردية مع مخاطر الائتمان. فإرتفاع أسعار الفائدة على الودائع يؤدي إلى تشجيع المودعين لتحسين مستوى تعبئة الودائع المتاحة للإقراض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف البنوك من الأموال، ثم إلى إرتفاع معدلات فائدة الطلب على القروض. ويرتبط النمو في معدلات الإقراض بشكل إيجابي مع تعثر القروض بسبب تقدم الائتمان لمقترضين ذوي مخاطر عالية، وبالتالي يؤدي إلى نمو القروض المتعثرة في البنوك والذي يؤدي بدوره إلى زيادة مخاطر الائتمان، وجاءت نتائج هذه الدراسة مؤيدة لفرضية تأثير معدل الفائدة على الودائع، وعليه يتم قبول الفرضية 1.3.

كما كشفت نتائج التحليل عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاءة الإدارة والمتغير التابع، وهو ما يعني وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان. وهذا يفسر بأن إرتفاع نسبة أرباح الأصول إلى إجمالي الأصول ستكون كفاءة الإدارة أعلى في توليد إيرادات الفوائد، وهذا ما يؤدي لإنخفاض مخاطر الائتمان، كما أن إنخفاض نسبة أرباح الأصول إلى إجمالي الأصول تعني ضعف أداء مديرو البنوك في توليد إيرادات الفوائد، فالأداء السيء يؤدي إلى تدني المهارات المتعلقة بنشاط الإقراض وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع مخاطر الائتمان وهو ما يفسر العلاقة العكسية. كما يمكن أن نرد ذلك إلى سوء الإدارة وعدم إحترام الجوانب المنظمة والمسيرة للعمل المصرفي في الجزائر، وذلك بسبب تركيز المصارف على تمويل قصير الأجل على الرغم من أن قانون النقد والقرض 90 - 10 سمح بالشمولية في التمويل وذلك بمنح القروض بمختلف الآجال. كما أن البنوك التجارية الجزائرية تعتمد أيضا على تمويل التجارة الخارجية بالرغم من أن القانون سمح لها بالشمولية في تمويل مختلف القطاعات. وجاءت نتائج الدراسة مؤيدة لفرضية الإدارة السيئة II ، وعليه يتم قبول الفرضية 1. 5 .

وكشفت نتائج التحليل عن الأثر الفردي لكل بنك، بحيث أن كل من البنك الخارجي BEA وبنك BADR لهما أثر معنوي سالب وهو ما يدل عن العلاقة العكسية بين خصائص البنك ونسبة كفاية رأس المال وهذا ما يدل عن العلاقة الطردية بين خصائص البنك ومخاطر الائتمان، وهذا ما يفسر على أن البنك المملوك للدولة يتميز بإرتفاع مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة، وهذه النتيجة متوافقة مع فرضية تأثير ملكية القطاع العام، وعليه يتم قبول الفرضية 1. 6 . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Fawad Ahmad, 2013) بينما كل من بنك Trust، بنك SGA، بنك ABC، بنك AGB، بنك BARAKA وبنك Natixis لهم أثر معنوي موجب وهو ما يدل على العلاقة الطردية بين خصائص البنك ونسبة كفاية رأس المال وهذا ما يدل على العلاقة العكسية بين خصائص البنك ومخاطر الائتمان، وهذا يفسر أن البنك المملوك للأجانب يتميز بإنخفاض مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة وهذه النتيجة متوافقة مع فرضية تأثير الملكية الأجنبية، وعليه يتم قبول الفرضية 1. 7 . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Abdelkader Boudriga and all, 2009).

المطلب الثالث: نتائج إختبار الفرضيات والنموذج المقترح

سنحاول في هذا المطلب تلخيص نتائج إختبار الفرضيات، وإقتراح النموذج الذي يحدد المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية.

الفرع الأول: نتائج إختبار الفرضيات

بعد تحليل النتائج المتحصل عليها من نموذج الأثر الثابت لنماذج بانل بإستخدام مؤشرات مخاطر الإئتمان (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال) ومناقشة النتائج حسب فرضيات النظرية الإقتصادية ونتائج الدراسات السابقة، الأمر الذي سمح بإختبار فرضيات الدراسة، والجدول رقم (3-17) يلخص نتائج إختبار الفرضيات.

جدول رقم 3-17: نتائج إختبار الفرضيات

الفرضية		النتائج المتحصل عليها		الأثر المتوقع*	إختبار الفرضية	المتغيرات
نموذج CR2	نموذج CR1	نموذج CR2	نموذج CR1			
رفض	قبول	(+)	(*)(-)	(-)	فرضية تأثير الحجم	حجم البنك
رفض	رفض	(-)	(-)	(+)	فرضية مسايرة الاتجاهات الدورية لسياسة الائتمان	معدل نمو القروض
قبول	قبول	(*)(-)	(*)(+)	(+)	فرضية تأثير معدل الودائع	معدل الفائدة على الودائع
رفض	رفض	(+)	(*)(-)	(+)	فرضية الإدارة السيئة I	نسبة عدم الكفاءة
رفض	قبول	(+)	(*)(-)	(-)	فرضية عدم كفاية الموارد المخصصة لمراقبة ومراقبة القروض	
قبول	قبول	(*)(+)	(*)(-)	(-)	فرضية الإدارة السيئة II	نسبة كفاءة الإدارة
قبول	قبول	(*)(-)	(*)(+)	(+)	فرضية تأثير ملكية القطاع العام	البنوك العمومية D5 – D2
قبول	قبول	(*)(+)	(*)(-)	(-)	فرضية تأثير الملكية الأجنبية	البنوك الأجنبية D12 – D6

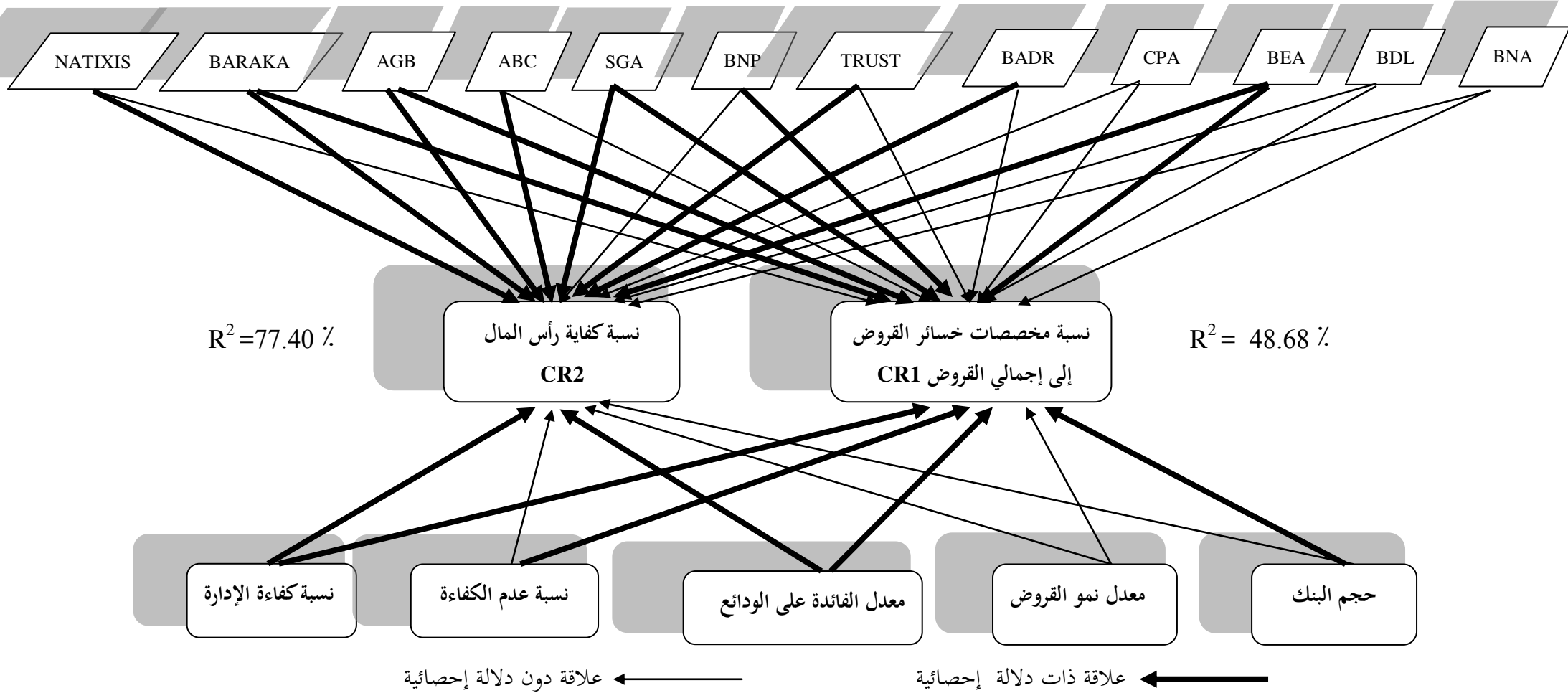
(*) معنوية المعلمة عند 0.05 المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الثاني: النموذج المقترح للمحددات المصرفية لمخاطر الإئتمان

من خلال النتائج المتحصل عليها من نموذج الأثر الثابت لنماذج بانل حول محددات مخاطر الإئتمان، تم التوصل إلى نموذج يحدد المتغيرات المفسرة التي ترصد مخاطر الإئتمان ومشكلة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية.

*- الأثر المتوقع يكون لمخاطر الإئتمان، ومخاطر الإئتمان تقاس بمؤشرين حسب الدراسة. زيادة المؤشر الأول CR1 تعني زيادة مخاطر الإئتمان وبالتالي الأثر المتوقع على CR1 هو نفس إجهاد مخاطر الإئتمان، أما زيادة المؤشر الثاني CR2 تعني إنخفاض مخاطر الإئتمان، وبالتالي الأثر المتوقع على CR2 هو عكس إجهاد مخاطر الإئتمان.

الشكل رقم 3-12: النموذج المقترح للمحددات المصرفية لمخاطر الائتمان



المصدر: من إعداد الباحثة

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية الجزئية المطروحة في الدراسة والمتعلقة بمدى مساهمة المحددات المصرفية للمخاطر الائتمانية في حدوث مشكلة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك بناءً على المعطيات المتوفرة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية. وعليه عالجنا الموضوع من المستويات التالية، ففي البداية قمنا بتقدير نماذج بانل الثلاثة: نموذج التجميعي؛ ونموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، حيث إعتدنا على المتغيرات المصرفية. وإستطعنا من خلال أساليب إختبار النموذج الملائم، وذلك بإختبار **Redundant Fixed Effects Tests** والذي يعتمد أيضا على إختبار فيشر المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الأثر الثابت للكشف عن وجود آثار ثابتة، بعدها قمنا بإجراء إختبار **Breusch-Pagan** للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الفردية العشوائية من أجل الكشف عن وجود آثار عشوائية، ثم إستخدمنا إختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة، أما إختبار **Wald** أستخدم للتأكد من الأثر الثابت لكل بنك غير معدوم.

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابت بإستخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، كما كشف التحليل عن إختيار أربعة متغيرات ذات دلالة إحصائية مفسرة ومحددة لمخاطر الائتمان ومشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك في تفسير المتغير التابع (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض) وهي: حجم البنك، معدل الفائدة على الودائع، نسبة عدم الكفاءة ونسبة كفاءة الإدارة. والتي سمحت في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض) بنسبة 48.68 بالمائة. وتوصلت نتائج محددات مخاطر الائتمان بإستخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض إلى إثبات فرضية تأثير الحجم؛ فرضية تأثير معدل الفائدة على الودائع؛ فرضية عدم كفاية الموارد المخصصة لمتابعة ومراقبة القروض؛ فرضية الإدارة السيئة II؛ فرضية تأثير ملكية القطاع العام وفرضية تأثير الملكية الأجنبية حسب النظرية الإقتصادية.

كما كشف التحليل أن النموذج الملائم بإستخدام مؤشر نسبة كفاية رأس المال هو نموذج الأثر الثابت الذي نتج عنه إختيار متغيرين ذوي دلالة إحصائية مفسرين لمخاطر الائتمان ومشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك في تفسير المتغير التابع (نسبة كفاية رأس المال) وهي: معدل الفائدة على الودائع ونسبة كفاءة الإدارة. ويساهم هذان المتغيران المستقلان في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (نسبة كفاية رأس المال) بنسبة 77.40 بالمائة. وتوصلت النتائج إلى إثبات كل من فرضية تأثير معدل الفائدة على الودائع؛ فرضية الإدارة السيئة III؛ فرضية تأثير ملكية القطاع العام وفرضية تأثير الملكية الأجنبية حسب النظرية الإقتصادية.

**الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأثر إدارة المخاطر
الإئتمانية على الربحية في البنوك الجزائرية
خلال الفترة 2005-2014**

تمهيد :

بعد ما قمنا بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصلين الأول والثاني، تناولنا فيهما الجانب النظري المتعلقة بالنظريات المفسرة لمخاطر الائتمان وتقييم الربحية في البنوك التجارية؛ إضافة إلى البحث الإستطلاعي لمجموعة الدراسات التي تناولت محددات مخاطر الائتمان والعوامل المسببة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة. والمجموعة الثانية من الدراسات تناولت علاقة مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية ومساهمتها في تقييم ربحية وأداء البنوك التجارية. أما الفصل الثالث تناولنا فيه العوامل المفسرة والمحددة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشكلة القروض المتعثرة، وذلك بإستخدام أسلوب دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2014، بالإعتماد على ما توفر من بيانات ومعطيات من التقارير السنوية للبنوك إضافة إلى بيانات قاعدة معطيات Bankscope و Data Stream، وهذا بإعتبار أن الدراسة تسعى للبحث عن تأثير إدارة المخاطر الائتمانية بربحية وأداء البنوك التجارية الجزائرية من خلال دراسة العوامل المؤثرة (عوامل داخلية) في مخاطر الائتمان ثم التطرق لدراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول سنقوم بالتطرق لمنهجية الدراسة والأدوات المستخدمة؛ ثم نعرض نتائج تقدير نماذج بانل لأثر مؤشرات مخاطر الائتمان (بإستخدام مؤشرين هما نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال إضافة إلى نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) على مؤشرات الربحية (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول) لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2014؛ بعدها نقوم بتحليل النتائج وتفسيرها على حسب نتائج الدراسات السابقة وخصائص البيئة الجزائرية.

المبحث الأول: عرض منهجية وأدوات الدراسة

تهدف من خلال هذا المبحث إلى عرض الإجراءات والأدوات التي أستخدمت في الدراسة التطبيقية لأثر مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية من خلال التطرق للعينة والفترة التي تمت فيها الدراسة، إضافة إلى تحديد المتغيرات المستخدمة وفرضيات وخطوات الدراسة، ثم القيام بإجراء التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: عينة وفترة الدراسة

سنحاول في هذا المطلب تقديم العينة المستخدمة في الدراسة، إضافة إلى الفترة التي تمت فيها الدراسة

الفرع الأول: عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في نفس العينة المستخدمة سابقا والمتمثلة في إثني عشر بنك تجاري، والتي شملت خمسة بنوك عمومية (البنك الوطني الجزائري BNA، بنك التنمية المحلية BDL، البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والقرض الشعبي الجزائري CPA) وسبعة بنوك أجنبية خاصة (بنك البركة الجزائري Baraka، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC، بنك ناتكسيس Natixis، بنك سوسيتي جنرال SGA، بنك بي ان بي الجزائري BNP، بنك الثقة الجزائري TRUST، بنك الخليج الجزائر AGB).

الفرع الثاني: فترة الدراسة

تغطي الدراسة الحالية فترة عشر سنوات التي تمتد من سنة 2005 إلى سنة 2014 للبنوك محل الدراسة. وقد تم إختيار الفترة بناءً على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية للبنوك ومعطيات قاعدة بيانات Bankscope و Data Stream. وعليه فإن الدراسة تستخدم بيانات زمنية مقطعية متوازنة Balanced Panel Data.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات، فرضيات وخطوات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة، ثم الفرضيات التي سوف يتم إختبارها من خلال هذا الفصل، مع توضيح الخطوات التي يتم بها إجراء الدراسة ومصادر بياناتها.

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة

بعدها قمنا بالبحث عن أهم العوامل المحددة لمخاطر الائتمان والمساهمة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، سنقوم في هذا الفصل بدراسة تأثير أهم مؤشرات مخاطر الائتمان ممثلة في كل من نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال والمستخدم في الفصل السابق، إضافة إلى نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع تستخدم كمتغير مراقب بهدف تحسين النموذج والتي أستخدمت في العديد من الدراسات، وعليه سوف نقتصر في هذه الدراسة على أهم مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية التي نعتقد أنها أكثر أهمية في تفسير وتقييم ربحية أداء البنوك بناءً على الدراسات السابقة وما تم إستنتاجه من الجانب النظري، حيث تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

- **المتغيرات التابعة:** وتمثل في مؤشرات قياس الربحية وهي: معدل العائد على الأموال الخاصة ROE ومعدل العائد على الأصول ROA .
- **المتغيرات المستقلة:** وتمثل في مؤشرات قياس مخاطر الائتمان وهي: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض CR1؛ نسبة كفاية رأس المال CR2 إضافة إلى نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع CR3 .

وبهدف بناء النموذج قمنا بتحديد متغيرات الدراسة، حيث إستعنا في ذلك بأهم الدراسات السابقة لإختيار هذه المتغيرات، والجدول رقم (1-4) يلخص المتغيرات:

جدول رقم 4-1: المتغيرات المستخدمة لدراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية

المتغير	الشرح	الأثر المتوقع	دراسات وأبحاث
نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض CR1	مؤشر يقيس توقعات الإدارة لخسائر القروض في المستقبل. وتعتبر مؤشر تقريبي لجودة محفظة، وكما تمثل هذه المخصصات تعويض عن مخاطر التخلف عن السداد في محفظة القروض.	(-)	(Ahmed Raza ul Mustafa and all, 2012) ; (Samuel Hymore Boahene and all , 2012) ; (Ogboi- Charles and Unuafe- Okaro Kenneth, 2013) ; (Indiael Kaaya and Dickson Pastory, 2013) ; (Asad Abbas and all, 2014); (Ali Sulieman Alshatti , 2015) (Sujeewa Koddithuwakku, 2015) (Olawale Femi Kayode, 2015)
نسبة كفاية رأس المال CR2	تقيس قدرة القطاع المصرفي على إستيعاب أي خسائر ناتجة عن حدوث خطر أو بعض الإحتلالات في الإقتصاد الكلي فإرتفاع هذه النسبة يدل على الربحية العالية ويتسبب إنخفاض هذه النسبة في إنخفاض الربحية.	(+)	(Tibebu Tefera, 2011) ; (Ravi Prakash Sharma Poudel, 2012); (A. A. Onaolapo and all , 2012); (Harrison Owusu Afriyie and Joseph Oscar Akotey, 2013); (Ogboi-Charles and Unuafe- Okaro Kenneth, 2013) ; (Osmad Muthaher and Drs,M.Si, 2014) ; (Idowu Abiola and Awoyemi Samuel Olausi, 2014); (Simion Kirui, 2014)
نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع CR3	تقيس هذه النسبة السيولة المصرفية، وكما تقيس قدرة البنك على تقديم القروض من الودائع التي جمعها.	(-)	(Kolapo.T.Funsso and all , 2012) (Muhammed Nawaz, Shahid Munir, 2012) (Ogboi, Charles, Unuafe, Okaro Kenneth , 2013); (Olawle Luquman Samuel,2014)

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الثاني: فرضيات الدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد علاقة تأثير مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية على مؤشرات الربحية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية. ولتسهيل عملية التحليل قمنا بتقسيم الفرضية الثانية التي تنص على: " توجد علاقة تأثير لمؤشرات مخاطر الائتمان في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية ". إلى فرضيات جزئية كما يلي:

الفرضية 1.2: زيادة نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض تؤدي إلى زيادة مستوى القروض المتعثرة وارتفاع مخاطر الائتمان، وهذا ما ينعكس سلبا على ربحية وأداء البنوك.

الفرضية 2.2: زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤدي إلى تراجع مستوى القروض المتعثرة وإنخفاض مخاطر الائتمان، وهذا ما ينعكس إيجابا على ربحية وأداء البنوك.

الفرضية 2. 3: إرتفاع نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع تؤدي إلى زيادة مستوى القروض المتعثرة وإرتفاع مخاطر الائتمان، وهذا ما ينعكس سلبا على ربحية وأداء البنوك.

الفرضية 2. 4: تتميز البنوك المملوكة للدولة بإرتفاع مستوى القروض المتعثرة وزيادة مخاطر الائتمان، وهذا ما ينعكس سلبا على ربحيتها.

الفرضية 2. 5: تتميز البنوك المملوكة للأجانب بتراجع مستوى القروض المتعثرة وإنخفاض مخاطر الائتمان، وهذا ما ينعكس إيجابا على ربحيتها.

الفرع الثالث: خطوات الدراسة ومصادر البيانات

لدراسة علاقة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان في تقييم الربحية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية قمنا بإتباع الخطوات التالية:

- 1- جمع البيانات المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2014، بناءً على معطيات وبيانات التقارير السنوية وقاعدة بيانات Bankscope وقاعدة معطيات Data Stream ؛
- 2- حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة (أنظر الملحق رقم 2) من خلال البيانات المالية السنوية للبنوك لحساب مؤشرات مخاطر الائتمان ومؤشرات ربحية البنوك؛
- 3- تفرغ النسب المالية والمتغيرات المستخدمة من برنامج excel 7 على برنامج 9 eviews وتقدير أثر مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

لتحليل متغيرات الدراسة نستخدم نماذج بانل للكشف عن وجود علاقة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، ولذلك إرتأينا إجراء التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة وتحليل تجانس التباين، ثم تحديد درجة الارتباط بين المتغيرات من خلال مصفوفة الارتباط.

الفرع الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

سنقوم بحساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال برنامج spss 22 مثل حساب المتوسط، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، وذلك لمعرفة خصائص متغيرات الدراسة. والجدول رقم (2-4) يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم 2-4 : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

البنك	% ROE	% ROA	CR1 %	CR2 %	CR3 %
BNA	12.79	01.17	00.51	08.25	85.46
BDL	04.41	00.29	00.71	06.27	86.17
BEA	15.18	00.94	00.64	06.37	83.74
CPA	12.43	01.25	00.67	10.05	73.87
BADR	02.31	00.21	01.15	05.11	140.00
TRUST	10.41	03.63	03.39	37.44	117.99
BNP	19.62	02.01	01.15	10.28	102.9
SGA	16.78	01.75	01.70	10.64	92.34
ABC	07.87	01.93	01.22	23.24	118.29
AGB	17.17	03.21	01.40	20.50	85.16
BARAKA	20.38	02.63	00.64	13.05	71.57
NATIXIS	09.39	01.66	01.88	17.55	78.27
المتوسط	12.40	01.72	01.25	14.03	94.65
الانحراف المعياري	09.57	01.29	01.94	10.22	65.40
معامل الاختلاف	77.18	75.00	155.2	72.84	69.10
أعلى قيمة	20.38	03.63	03.39	37.44	140.00
أدنى قيمة	02.31	00.21	00.51	05.11	71.57

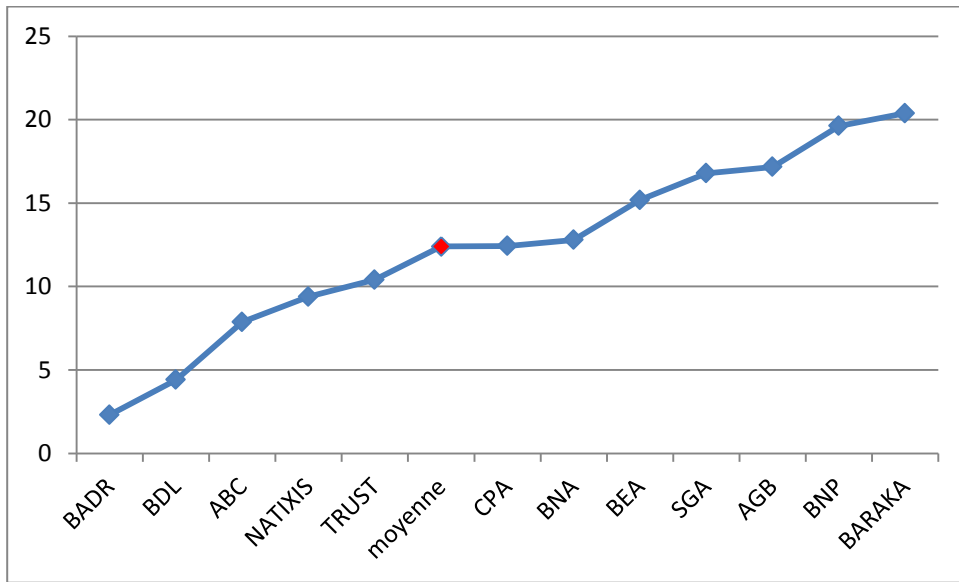
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج spss 22

بالإعتماد على قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الموضحة في الجدول رقم (2-4)، وبالإستعانة بالأشكال البيانية لمتوسطات قيم المتغيرات¹ نخلص إلى مايلي :

¹ - بالنسبة لنسبة مخصصات خسائر القروض الى اجمالي القروض ونسبة كفاية راس المال ، تم تناولها في الفصل الثالث.

أولاً: العائد على الأموال الخاصة: وهي تقيس مدى قدرة البنك على توليد الأرباح ومدى فعاليته في توظيفه لأمواله، ومن خلال الجدول رقم (2-4) يلاحظ قيم متوسط ROE كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 02.31 بالمائة لبنك BADR، وأعلى متوسط بلغ 20.38 بالمائة لبنك BARAKA. وبمتوسط عام يقدر بـ 12.40 بالمائة وانحراف معياري قدره 09.57 بالمائة، أما معامل الإختلاف يقدر بـ 77.18 بالمائة مما يفسر التذبذب الشديد لمتوسطات قيم متغيرة ROE بالنسبة لهذه البنوك، والشكل رقم (1-4) يوضح ذلك. وعلى العموم فإن 41.67 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

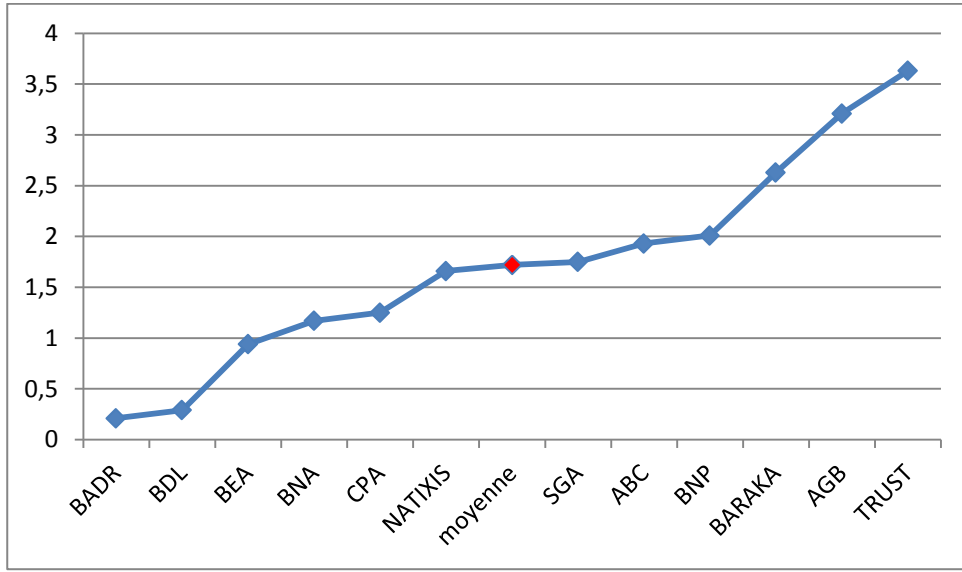
الشكل رقم 1-4 : متوسطات معدل العائد على الأموال الخاصة



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4)

ثانياً: العائد على الأصول: وهي تعكس قدرة البنك على تخصيص وإدارة موارده بكفاءة، ويلاحظ أن قيم متوسط ROA كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 00.21 بالمائة لبنك BADR، وأعلى متوسط بلغ 03.63 بالمائة لبنك Trust. وبمتوسط عام يقدر بـ 01.72 بالمائة وانحراف معياري قدره 01.29 بالمائة، أما معامل الإختلاف يقدر بـ 75.00 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم متغيرة ROA بالنسبة لهذه البنوك والشكل رقم (2-4) يوضح ذلك. وعلى العموم فإن 50 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

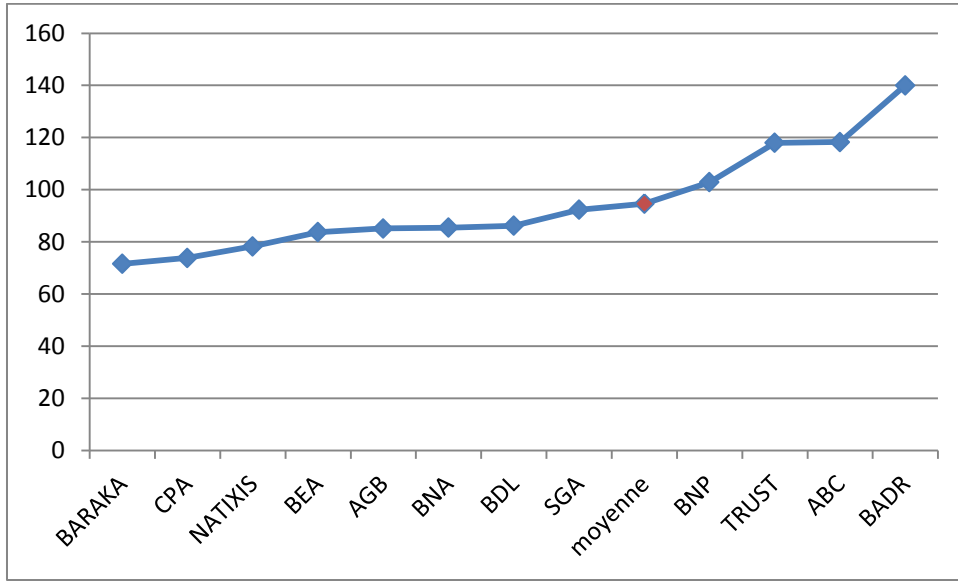
الشكل رقم 4-2 : متوسطات معدل العائد على الأصول



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4)

ثالثا: نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع **CR3**: وهي تقيس مدى قدرة البنك على منح القروض من مجموع الودائع التي تم جمعها، حيث يلاحظ أن قيم متوسط **CR3** كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 71.57 بالمائة لبنك **BARAKA**، وأعلى متوسط بلغ 140.00 بالمائة لبنك **BADR**. وبمتوسط عام يقدر بـ 94.65 بالمائة وانحراف معياري قدره 65.40 بالمائة، أما معامل الاختلاف يقدر بـ 69.10 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم متغيرة **CR2** بالنسبة لهذه البنوك والشكل رقم (3-4) يوضح ذلك. وعلى العموم فإن 66.67 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

الشكل رقم 3-4 : متوسطات نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4)

الفرع الثاني : تحليل تجانس التباين

سنستخدم في تحليل تجانس التباين لمعرفة الإنحرافات عن المتوسط إختبار leven test، حيث يختبر فرضية العدم القائلة بتجانس التباين. فإذا كان الإنحراف كبير في مجموعة معينة مقارنة مع بقية المجموعات (في بنك مقارنة مع بقية البنوك) يكون إحتمال أن تكون العينات تنتمي إلى مجموعات مختلفة. ويتم رفض فرضية العدم عندما تكون قيمة الإحتمال المحسوبة أقل من 05 بالمائة، أي أن الإنحرافات غير متساوية.

ومن خلال تحليل متغيرات الدراسة حسب تحليل تجانس التباين يلاحظ أن قيم الإحتمال المحسوبة أقل من مستوى المعنوية لكل المتغيرات: ROE، ROA، CR1، CR2، CR3، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن الإنحرافات غير متساوية بين العينات، والجدول رقم (3-4) يلخص نتائج الإختبار.

جدول رقم 4-3 : نتائج اختبار تجانس التباين

	Levene Statistic	DF1	DF2	Sig
ROE	3.844	11	108	0.000
ROA	2.079	11	108	0.028
CR1	2.543	11	108	0.007
CR2	15.354	11	108	0.000
CR3	4.070	11	108	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss 22

الفرع الثالث: مصفوفة الارتباط

لإختبار مشكلة الإزدواج الخطي Multicollinearity سنقوم بإعداد مصفوفة الارتباط بإختبار بيرسون، فحسب gujarati يكون وجود لمشكلة الارتباط الخطي القوي بين متغيرين مستقلين إذا كان معامل الارتباط بينهما 0.8 أو أكثر. والجدول رقم (4-4) يشير إلى قيم الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وقد كشفت مصفوفة الارتباط أنه ليست هناك مشكلة إزدواج خطي بين المتغيرات المفسرة لأن كل منهم لم تتجاوز 0.80. وأن جميع المتغيرات يمكن إستخدامها للنموذج، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة بين مؤشرات مخاطر الائتمان ومؤشرات الربحية (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول)، حيث نجد مايلي :

- وجود علاقة إرتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر CR1 (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض) والمتغير التابع ROE (العائد على الأموال الخاصة)، حيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه بين المتغير التابع ROE ومؤشر CR1 بـ 0.440.
- وجود علاقة إرتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر CR2 (نسبة كفاية رأس المال) والمتغير التابع ROA (العائد على الأصول)، حيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه بين المتغير التابع ROA ومؤشر CR2 بـ 0.668.

جدول رقم 4-4 : مصفوفة الارتباط

		Corrélations				
		ROE	ROA	CR1	CR2	CR3
ROE	Corrélation de Pearson	1	,590**	-,440**	-,017	-,060
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,852	,518
	N	120	120	120	120	120
ROA	Corrélation de Pearson	,590**	1	-,162	,668**	,007
	Sig. (bilatérale)	,000		,077	,000	,936
	N	120	120	120	120	120
CR1	Corrélation de Pearson	-,440**	-,162	1	,183*	-,053
	Sig. (bilatérale)	,000	,077		,045	,567
	N	120	120	120	120	120
CR2	Corrélation de Pearson	-,017	,668**	,183*	1	,096
	Sig. (bilatérale)	,852	,000	,045		,295
	N	120	120	120	120	120
CR3	Corrélation de Pearson	-,060	,007	-,053	,096	1
	Sig. (bilatérale)	,518	,936	,567	,295	
	N	120	120	120	120	120
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).						
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).						

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss 22

المبحث الثاني: نتائج إختبار نماذج علاقة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات ربحية البنوك

سنحاول في هذا المبحث دراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان بإستخدام مؤشرين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال إضافة إلى نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، على مؤشرات الربحية في البنوك التجارية لعينة الدراسة وذلك بإستخدام مؤشري العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول.

المطلب الأول: تقدير تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية البنوك بإستخدام مؤشر ROE

من خلال هذا المطلب سنحاول تقدير تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية البنوك بإستخدام مؤشر ROE وذلك من خلال عرض خطوات إختيار النموذج الملائم؛ ثم تحليل نتائج تقدير النموذج الملائم.

الفرع الأول: عرض خطوات إختيار النموذج الملائم للدراسة

يستخدم نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي: النموذج التجميعي، النموذج الثابت والنموذج العشوائي. نقوم بتقدير معالم النماذج، بعد ذلك نقوم بإجراء الإختبارات اللازمة لإختيار بين النماذج الثلاثة. وبالإستعانة ببرنامج 9 eviws نقدر معالم النماذج الثلاثة والنتائج مبينة في الجدول رقم (4-5) التالي:

جدول رقم 4-5 : نتائج التقدير بنماذج بانل باستخدام مؤشر ROE

المتغيرات	النموذج التجميعي	النموذج الثابت	النموذج العشوائي
C	0.154900 (*)	0.211572	0.179909 (*)
CR1	-2.251707 (*)	-2.334093 (*)	-2.450819 (*)
CR2	0.070653	-0.501840 (*)	-0.158851
CR3	-0.013317	0.012966	-0.002997
R ²	0.205515	0.707768	0.297701

(*) معنوية المعلمة عند 0.05 المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

أولا : إختبار وجود آثار فردية ثابتة

ويعني هذا الإختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، أي معرفة فيما إذا كانت البنوك تسلك سلوكا موحدا فيما يخص الحد الثابت أم أن لكل بنك سلوكه الخاص، وللمفاضلة نستخدم الإختبار الذي يوفره برنامج 9 eviws وهو إختبار Redundant Fixed Effects Tests والذي يعتمد أيضا على إختبار فيشر المقيد¹.

جدول رقم 4-6 : نتائج إختبار Redundant Fixed Effects Tests باستخدام مؤشر ROE

Redundant Fixed Effects Tests

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	18.150149	(11,105)	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

¹ - أنظر لصيغة الإختبار في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

من خلال الجدول رقم (4-6) نلاحظ أن احتمالية الإختبار أقل من 0.05 وأن قيمة F المحسوبة تقدر بـ 18.150149 وهي أكبر من القيمة الجدولة $F_{tab}(0.05,11,105) = 1.88099282$ مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي.

ثانياً: إختبار وجود آثار فردية عشوائية

نقصد بهذا الإختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية العشوائية، وللقيام بهذه المفاضلة نقوم بالإختبار الذي يوفره برنامج 9 eviews وهو إختبار Breusch-Pagan. هذا الإختبار يعطي النتائج التالية:

جدول رقم 4-7 : نتائج إختبار Breusch-Pagan باستخدام مؤشر ROE

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	58.36767 (0.0000)	1.894345 (0.1687)	60.26201 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من خلال الجدول رقم (4-7) نلاحظ أن احتمالية إختبار Breusch-Pagan أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي.

بعد القيام بهذين الإختبارين (Breusch-Pagan Test، Redundant Fixed Effects Test) تبين أن النموذج الذي يحتوي على آثار فردية عشوائية أو ثابتة أفضل من النموذج التجميعي، سنقوم بإجراء المفاضلة بين كل من نموذج الآثار الفردية الثابتة ونموذج الآثار الفردية العشوائية.

ثالثا: إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة

يجرى إختبار Hausman للمفاضلة بين هذين النموذجين (نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة)

الذي يعطي النتائج التالية:

جدول رقم 4-8 : نتائج إختبار Hausman باستخدام مؤشر ROE

Correlated Random Effects - Hausman Test

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	8.697132	3	0.0336

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج المحصلة عليها في الجدول رقم (4-8) نلاحظ أن قيمة χ^2 المحسوبة ($\chi^2=8.697132$) أكبر من القيمة الجدولة ($\chi^2=7.81472776$) والمعنوية هي أقل من 0.05، لذلك نرفض فرضية العدم ونقول أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة. وعليه نضيف المتغيرات الوهمية ونقدر النموذج من جديد والنتائج المحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 4-9 : نتائج تقدير معالم نموذج الأثر الثابت الفردي لـ ROE

Dependent Variable: ROE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR1	-2.334093	0.266870	-8.746182	0.0000
CR2	-0.501840	0.092443	-5.428647	0.0000
CR3	0.012966	0.016179	0.801395	0.4247
D2	-0.089045	0.035086	-2.537906	0.0126
D3	0.017999	0.034059	0.528459	0.5983
D4	0.010902	0.031445	0.346720	0.7295
D5	-0.112529	0.055857	-2.014603	0.0465
D6	0.185758	0.047270	3.929696	0.0002
D7	0.091341	0.032523	2.808472	0.0059
D8	0.078891	0.032108	2.457043	0.0156
D9	0.038449	0.039254	0.979493	0.3296
D10	0.126237	0.034817	3.625679	0.0004
D11	0.104826	0.033732	3.107658	0.0024
D12	0.045659	0.039168	1.165737	0.2464
C	0.170031	0.034827	4.882133	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.707768	Mean dependent var	0.233108
Adjusted R-squared	0.668804	S.D. dependent var	0.197477

S.E. of regression	0.065263	Sum squared resid	0.447227
F-statistic	18.16455	Durbin-Watson stat	1.822543
Prob(F-statistic)	0.000000		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.549554	Mean dependent var	0.123962
Sum squared resid	0.490747	Durbin-Watson stat	1.571072

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من خلال نتائج الجدول رقم (4-9) يتبين أن المتغير المستقل CR3 ليس له معنوية إحصائية، إضافة إلى المتغيرات الصورية (D3 ، D4 ، D9) عند مستوى معنوية 0.05، إلا أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال إحصائية فيشر $\text{Prob(F-statistic)} = 0.000000$ ومعامل التحديد المعدل $\overline{R^2} = 0.707768$.

رابعاً: إختبار وولد Wald test

نستخدم إختبار وولد للتأكد من الأثر الثابت لكل بنك غير معدوم، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 4-10 : نتائج إختبار Wald باستخدام مؤشر ROE

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	167.6981	(15, 105)	0.0000
Chi-square	2515.472	15	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

تشير نتائج الإختبار المبينة في الجدول رقم (4-10) أن F المحسوبة (167.6981) عند درجات الحرية 15 و105 عند مستوى الدلالة 05 بالمائة أكبر من F الجدولة (1.76265585) وأن قيمة χ^2 المحسوبة ($\chi^2=2515.472$) عند مستوى المعنوية 0.05 ودرجة الحرية 15 أكبر من الجدولة ($\chi^2=24.9957901$). وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن المعامل تختلف عن الصفر وهذا ما يؤكد صحة الإختبارات السابقة، ومنه النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابت.

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير معاملات نموذج الثابت ذو الأثر الفردي

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (4-9) وقيم احتمال معاملات المتغيرات المفسرة، حيث يلاحظ مايلي:

- معامل الارتباط المعدل يقدر بـ 70.77 بالمائة، أي أن 70.77 بالمائة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ROE ناتجة عن تغير المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.
- بالنسبة لنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR1) لها معنوية إحصائية ولها تأثير سلبي على معدل العائد على الأموال الخاصة (ROE)، أي كلما تزيد CR1 بوحدة واحدة تنخفض ROE بـ 2.334093 .
- أما نسبة كفاية رأس المال (CR2) لها معنوية إحصائية وتأثير سلبي على معدل العائد على الأموال الخاصة (ROE)، أي كلما تزيد CR2 بوحدة واحدة تنخفض ROE بـ 0.501840.
- وبالنسبة لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (CR3) فليست لها معنوية إحصائية إلا أن تأثيرها إيجابي على معدل العائد على الأموال الخاصة (ROE).
- تبين المتغيرات الصورية الأثر الثابت الفردي لكل بنك على حدى، فمن خلال نتائج الجدول أن المتغيرات الصورية (D3، D4، D9، D12) ليست لها دلالة إحصائية، إلا أن لها أثر فردي موجب وغير معنوي.
- أن كلا من البنكين العموميين بنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لهما أثر معنوي سالب على العائد على الأموال الخاصة.
- وأن كلا من البنوك الأجنبية: بنك Trust، بنك BNP، بنك SGA، بنك AGB وبنك BARAKA لهم أثر معنوي موجب.

المطلب الثاني: تقدير تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية البنوك باستخدام مؤشر ROA

سنعرض من خلال هذا المطلب تقدير تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية البنوك باستخدام مؤشر ROA وذلك من خلال عرض خطوات إختيار النموذج الملائم؛ ثم تحليل نتائج تقدير النموذج الملائم.

الفرع الأول: عرض خطوات إختيار النموذج الملائم للدراسة

بعد جمع المعطيات وتبويبها وبالاستعانة ببرنامج Eviws 9 نقدر معلمات النموذج باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة، بعد ذلك نقوم بإجراء الإختبارات اللازمة لإختيار بين النماذج الثلاثة. والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 4-11 : نتائج التقدير بنماذج بانل باستخدام مؤشر ROA

المتغيرات	النموذج التجميعي	النموذج الثابت	النموذج العشوائي
C	0.008221(*)	0.013939(*)	0.012991(*)
CR1	-0.199740(*)	-0.236783(*)	-0.234874(*)
CR2	0.092670(*)	0.047328(*)	0.055755(*)
CR3	-0.001563	-0.000375	-0.000651
R ²	0.536484	0.833236	0.416042

(*) معنوية المعلمة عند 0.05 المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviws 9

أولاً: إختبار وجود آثار فردية ثابتة

وهو إختبار للمفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، أي معرفة فيما إذا كانت البنوك تسلك سلوكاً موحداً فيما يخص الحد الثابت، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الإختبار الذي يوفره برنامج Eviws 9 وهو إختبار Redundant Fixed Effects Tests والذي يعتمد أيضاً على إختبار فيشر المقيد وكانت نتائج الإختبار كالتالي:

جدول رقم 4-12 : نتائج إختبار Redundant Fixed Effects باستخدام مؤشر ROA

Redundant Fixed Effects Tests

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	17.366276	(11,105)	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من خلال الجدول رقم (4-12) نلاحظ أن إحصائية الإختبار أقل من 0.05 وأن قيمة F المحسوبة تقدر بـ 17.366276 وهي أكبر من القيمة الجدولة $F_{tab}(0.05,11,105) = 1.88099282$ مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي أن النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي.

ثانيا: إختبار وجود آثار فردية عشوائية

نجري إختبار Breusch-Pagan للمفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية العشوائية، والذي يوفره برنامج 9 Eviews، ويعطي هذا الإختبار النتائج التالية:

جدول رقم 4-13 : نتائج إختبار Breusch-Pagan باستخدام مؤشر ROA

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	66.29768 (0.0000)	1.361826 (0.2432)	67.65951 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من خلال الجدول رقم (4-13) نلاحظ أن إحصائية إختبار Breusch-Pagan أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي.

بعد إجراء هذين الإختبارين (Breusch-Pagan Test ،Redundant Fixed Effects Test) تبين أن النموذج الذي يحتوي على آثار فردية عشوائية أو ثابتة أفضل من النموذج التجميعي. وفيمايلي سنقوم بإجراء المقاضلة بين كل من نموذج الآثار الفردية الثابتة و نموذج الآثار الفردية العشوائية.

ثالثا: إختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة للمفاضلة بين هذين النموذجين (نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة) تم إستخدام إختبار **Hausman** الذي أعطى النتائج التالية:

جدول رقم 4-14 : نتائج إختبار **Hausman** بإستخدام مؤشر **ROA**

Correlated Random Effects - Hausman Test

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	12.767627	3	0.0052

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال النتائج المحصلة عليها في الجدول رقم (4-14) نلاحظ أن قيمة χ_2 المحسوبة ($\chi_2=12.767627$) أكبر من القيمة الجدولة ($\chi_2=7.81472776$) والمعنوية هي أقل من 0.05، لذلك نرفض فرضية العدم ونقول أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة. وعليه نضيف المتغيرات الوهمية ونقدر النموذج من جديد والنتائج المحصل عليها في الجدول التالي:

جدول رقم 4-15 : نتائج تقدير معالم نموذج الأثر الثابت الفردي لـ **ROA**

Dependent Variable: ROA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR1	-0.236783	0.024008	-9.862809	0.0000
CR2	0.047328	0.012504	3.784880	0.0003
CR3	-0.000375	0.000716	-0.524163	0.6013
D2	-0.007437	0.002470	-3.010762	0.0033
D3	-0.001085	0.002140	-0.506884	0.6133
D4	0.000229	0.002075	0.110236	0.9124
D5	-0.006403	0.002591	-2.471358	0.0151
D6	0.017717	0.006160	2.875870	0.0049
D7	0.009027	0.002331	3.872710	0.0002
D8	0.007527	0.002392	3.146332	0.0022
D9	0.002326	0.003435	0.677211	0.4998

	D10	0.016697	0.003548	4.706141	0.0000
	D11	0.012553	0.002579	4.867344	0.0000
	D12	0.003702	0.003646	1.015431	0.3122
	C	0.009368	0.002379	3.938099	0.0001

Weighted Statistics			
R-squared	0.833236	Mean dependent var	0.023610
Adjusted R-squared	0.811001	S.D. dependent var	0.017818
S.E. of regression	0.006426	Sum squared resid	0.004336
F-statistic	37.47374	Durbin-Watson stat	1.772272
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.775998	Mean dependent var	0.017267
Sum squared resid	0.004475	Durbin-Watson stat	1.733593

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج الجدول يتبين أن المتغير المستقل CR3 ليس له معنوية إحصائية، إضافة إلى المتغيرات الصورية (D3، D4، D9 و D12) عند مستوى معنوية 0.05، إلا أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال إحصائية فيشر Prob(F-statistic) = 0.000000 ومعامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.833236$

رابعا : إختبار وولد Wald test

يستخدم إختبار وولد للتأكد من الأثر الثابت لكل بنك غير معدوم، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم 4-16 : نتائج اختبار Wald باستخدام مؤشر ROA

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	161.9839	(15, 105)	0.0000
Chi-square	2429.758	15	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

توضح نتائج الإختبار المبينة في الجدول رقم (4-16) أن F المحسوبة (161.9839) عند درجات الحرية 15 و 105 عند مستوى الدلالة 05 بالمائة أكبر من F الجدولة (1.76265585) وأن قيمة χ^2 المحسوبة ($\chi^2 = 2429.758$) عند مستوى المعنوية 0.05 ودرجة الحرية 15 أكبر من الجدولة ($\chi^2 = 24.9957901$) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن المعالم تختلف عن الصفر، وهذا ما يؤكد الإختبارات السابقة، ومنه النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابت.

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير معاملات نموذج الثابت ذو الأثر الفردي

- من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (4-15) وقيم إحتمال معاملات المتغيرات المفسرة، حيث يلاحظ مايلي:
- معامل الإرتباط المعدل يقدر بـ 83.32 بالمائة أي أن 83.32 بالمائة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ROA ناتجة عن تغير في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.
 - بالنسبة لنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR1) لها معنوية إحصائية ولها تأثير سلبي على معدل العائد على الأصول (ROA)، أي كلما تزيد CR1 بوحدة واحدة تنخفض ROE بـ 0.236783.
 - أما نسبة كفاية رأس المال (CR2) لها معنوية إحصائية وتأثير موجب على معدل العائد على الأصول (ROA)، أي كلما تزيد CR2 بوحدة واحدة ترتفع ROA بـ 0.047328.
 - وبالنسبة لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (CR3) ليست لها معنوية إحصائية، إلا أن تأثيرها سالب على معدل العائد على الأصول (ROA).
 - تبين المتغيرات الصورية الأثر الثابت الفردي لكل بنك على حدى، فمن خلال نتائج الجدول أن المتغيرات الصورية (D3، D4، D9 و D12) ليست لها دلالة إحصائية إلا أن D3 لها أثر فردي سالب وغير معنوي على ROA في حين D4، D9 و D12 لها أثر فردي موجب وغير معنوي.
 - أن كلا من البنكين العموميين بنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لهما أثر معنوي سالب.
 - وأن كلا من البنوك الأجنبية: بنك Trust، بنك BNP، بنك SGA، بنك AGB وبنك BARAKA لهم أثر معنوي موجب.

المبحث الثالث: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات

كشفت نتائج الدراسة التطبيقية عن مؤشرات مخاطر الائتمان التي تؤثر على ربحية البنوك الجزائرية، وعليه سنقوم بتحليل النتائج وتفسيرها على ضوء نتائج النظريات ونتائج الدراسات السابقة وحسب خصائص البيئة الجزائرية. وقبل ذلك إرتائنا تحليل مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري.

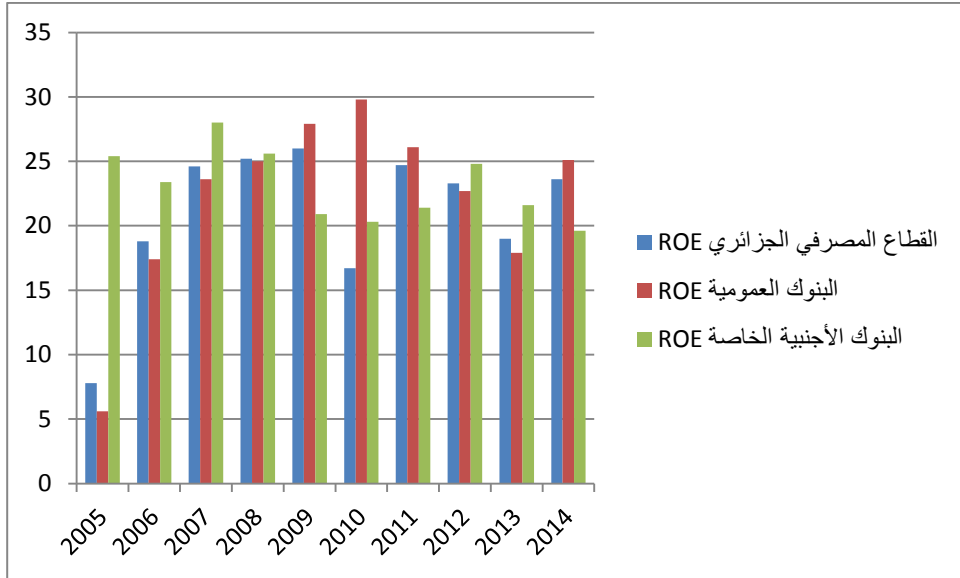
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري

لا تزال البنوك العمومية تسيطر على معظم مؤشرات النظام المصرفي الجزائري على حساب البنوك الأجنبية الخاصة والتي تزاوّل نشاطها منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10، مما سمح بتسجيل نسب مردودية متباينة عن البنوك الأجنبية الخاصة.

فبالنسبة لمعدل العائد على الأموال الخاصة فقد شهد إرتفاعا من سنة 2005 من 5.6 إلى 29.8 بالمائة سنة 2010، ثم إنخفض إلى 17.9 بالمائة في سنة 2013، ثم بعد ذلك شهد إرتفاعا من سنة 2013 إلى سنة 2014 بنسبة 25.1 بالمائة. بينما سجل هذا المعدل للبنوك الأجنبية الخاصة أعلى معدل سنة 2007 بنسبة 28 بالمائة لينخفض إلى 19.6 بالمائة سنة 2014، ويمكن أن نفسر تحسن معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك التجارية، وبنسبة أكبر للبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الأجنبية إلى إجراءات الرفع في رأس المال وعدم قيامها بتوزيعات أرباح، وذلك تطبيقا للنظام رقم 08 - 04 الصادر 2008/12/23 فيما يخص رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك التجارية إلى 10 مليار دج، وليس لكفاءة البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الأجنبية الخاصة؛ والشكل البياني رقم (4-4) يوضح ذلك.

الشكل رقم 4-4: تطور العائد على الأموال الخاصة للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة

خلال الفترة (2005- 2014)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات مجموعة من التقارير¹

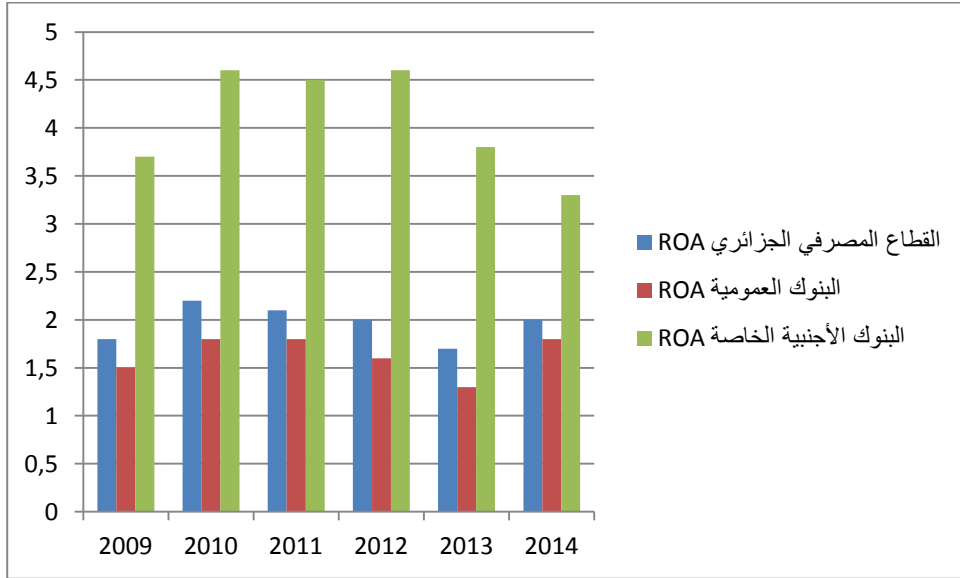
أما فيما يخص معدل العائد على الأصول فقد شهد القطاع المصرفي تحسنا لكن بنسب أقل للبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الأجنبية، إذ عرف المعدل إستقرارا تقريبا من سنة 2009 إلى 2014 ليصل إلى 1.8 بالمائة في سنة 2014 في البنوك العمومية. بينما شهد هذا المعدل في البنوك الأجنبية تذبذبا بين الإرتفاع تارة والإخفاض تارة أخرى، ليصل إلى أعلى معدل في سنة 2012 بنسبة 4.6 بالمائة، وينخفض في سنة 2014 إلى 3.3 بالمائة. ونفسر تحسن معدل العائد على الأصول للبنوك الأجنبية الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية لإخفاض مخصصات خسائر القروض للبنوك الأجنبية مقارنة بالبنوك العمومية، وهذا يدل على التسيير الأفضل لمخاطر الإئتمان للبنوك الأجنبية التي لها حصة أقل من الديون المتعثرة التي يتطلب تكوين مؤونة لها، والشكل البياني رقم (4-5) يوضح ذلك.

¹ - أنظر في ذلك إلى :

- IMF, Algeria: 2010 Article IV Consultation-Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria, op –cit ,P 14.
- IMF, Algeria: 2011 Article IV Consultation-Staff Report; Public Information Notice, op –cit, P 14.
- Algeria:2016 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report, op –cit , P 30.

الشكل رقم 4-5: تطور العائد على الأصول للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة

خلال الفترة (2009-2014)¹



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات التقرير

-IMF, Algeria : Algeria:2016 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report , op cit, P 30.

المطلب الثاني: تحليل نتائج دراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية

بناءً على نتائج دراسة تأثير مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية على مؤشرات الربحية (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول)، سوف نقوم بتحليل النتائج وتفسيرها على ضوء نتائج النظريات والدراسات السابقة وحسب خصائص البيئة الجزائرية.

¹ - إقتصر تحليل العائد على الأصول على الفترة 2009-2014 ، وذلك لعدم توفر الإحصائيات خلال الفترة 2005-2008 .

الفرع الأول: معدل العائد على الأموال الخاصة

أسفرت نتائج تحليل نموذج الأثر الثابت عن إختيار متغيرين لمؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية ذوي دلالة إحصائية لهما تأثير على أداء وربحية البنوك التجارية الجزائرية، وذلك في تفسير المتغير التابع (العائد على الأموال الخاصة) وهي: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال. وتساهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (العائد على الأموال الخاصة) بنسبة 70.78 بالمائة. وكما كشف التحليل أيضا عن وجود علاقة إيجابية دون دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والمتغير التابع (معدل العائد على الأموال الخاصة)، وهو ما يدل على أن هذا المتغير لا يفسر المتغير التابع. وعليه يتم رفض الفرضية 2. 3.

وأسفرت نتائج التحليل عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والمتغير التابع، وهذا يفسر بأن إرتفاع نسبة مخصصات خسائر القروض يترجم في إرتفاع حجم القروض المتعثرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مخاطر الإئتمان، وهو ما ينعكس سلبا على ربحية وأداء البنوك (العائد على الأموال الخاصة). وعليه يتم قبول الفرضية 1.2. وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (Samuel Hymore , 2012)

وأظهرت نتائج التحليل عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والمتغير التابع، بمعنى أن إرتفاع نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى إنخفاض الربحية، ويمكن أن نفسر ذلك بسبب إجراءات الرفع في رأس المال التي تقوم بها البنوك خاصة البنوك العمومية وعدم قيامها بتوزيعات أرباح وذلك تطبيقا للتعليمات التي أصدرها بنك الجزائر فيما يخص رفع الحد الأدنى لرأس المال للبنوك التجارية إلى 10 مليار دج، وكما توصلنا من خلال تحليل نتائج الفصل الثالث إلى أن البنوك العمومية تتميز بإرتفاع في كفاية رأس المال مع إرتفاع في مخاطر الإئتمان والقروض المتعثرة وليس لكفاءة البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الأجنبية الخاصة، وهذا يفسر العلاقة العكسية. وكما يتوافق هذا مع التحليل في المطلب الأول للمبحث الثالث لهذا الفصل. وعليه يتم رفض الفرضية 2. 2، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Tibebu Tefera, 2011) وتتعارض مع ودراسة (Idowu Abiola , 2014) ودراسة (and Awoyemi Samuel Olausi, 2014) ودراسة (Harrison Owusu Afriyie and Joseph , 2013) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية دون دلالة إحصائية.

وكشفت نتائج التحليل عن الأثر الفردي لكل بنك، حيث أن بنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لهما أثر معنوي سالب على العائد على الأموال الخاصة وهو ما يعني العلاقة العكسية بين خصائص البنك وربحية البنوك، وهذا يفسر أن ملكية البنك المملوك للدولة يتميز بإنخفاض في ربحية وأداء البنك، وعليه يتم قبول الفرضية 2. 4. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Rim Boussaada and Majdi Karmani, 2015). بينما كل من بنك Trust، بنك BNP، بنك SGA، بنك AGB وبنك BRAKA لهم أثر معنوي موجب. وهو ما يدل على العلاقة الطردية بين خصائص البنك وربحية البنوك وهذا يفسر أن ملكية البنك المملوك للأجانب يتميز بإرتفاع في ربحية وأداء البنك، وعليه يتم قبول الفرضية 2. 5. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Rim Boussaada and Majdi Karmani, 2015).

الفرع الثاني: معدل العائد على الأصول

كشفت نتائج تحليل نموذج الأثر الثابت عن إختيار متغيرين لمؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية ذوي دلالة إحصائية لهما تأثير على أداء وربحية البنوك التجارية الجزائرية، وذلك في تفسير المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) وهي: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال. وتساهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) بنسبة 83.32 بالمائة.

وكما كشف التحليل أيضا عن وجود علاقة سلبية دون دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والمتغير التابع (معدل العائد على الأصول)، وهو ما يدل على أن هذا المتغير لا يفسر المتغير التابع. وعليه يتم رفض الفرضية 2. 3. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Olawle Luquman Samuel, 2014) أما دراسة (Muhammed Nawaz and Shahid Munir, 2012) ودراسة (Ogboi- Charles and Unuafe- Okaro Kenneth, 2013) اللتان توصلتا إلى العلاقة السلبية مع دلالة إحصائية وتعارض هذه النتيجة مع دراسة (Kolapo.T.Funssso and all , 2012) التي توصلت إلى العلاقة الإيجابية.

وأُسفرت نتائج التحليل عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والمتغير التابع (معدل العائد على الأصول)، وهذا يفسر بأن إرتفاع نسبة مخصصات خسائر القروض يترجم في إرتفاع في حجم القروض المتعثرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مخاطر الإئتمان وهو ما ينعكس سلبا على ربحية وأداء البنوك (العائد على الأصول). وعليه يتم قبول الفرضية 1.2. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Danson Musyoki and Adano Salad , 2012) ودراسة (Kolapo.T.Funsso and all , 2012) ودراسة (Kadubo, 2012)، دراسة (Indiael Kaaya and Dickson Pastory, 2013) ودراسة (Olawale Femi Kayode and all, 2015).

وتوصلت نتائج التحليل عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والمتغير التابع، وهذا يفسر بأن إرتفاع نسبة كفاية رأس المال يترجم في إنخفاض حجم القروض المتعثرة وبالتالي إنخفاض مخاطر الإئتمان مما ينعكس إيجابا على ربحية وأداء البنوك (العائد على الأصول)، وعليه يتم قبول الفرضية 2. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Ogboi- Charles and Unuafe- Okaro Kenneth, 2013) ودراسة (A. A. Onalapo and Drs,M.Si, 2014) وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (and all , 2012) التي توصلت إلى عدم إيجاد علاقة تأثير لنسبة كفاية رأس المال على العائد على الأصول ودراسة (Idowu Abiola , Awoyemi Samuel Olausi , 2014) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية دون دلالة احصائية.

وكشفت نتائج التحليل عن الأثر الفردي لكل بنك، بحيث بنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لهما أثر معنوي سالب على العائد على الأصول، وهو ما يعني العلاقة العكسية بين خصائص البنك وربحية البنوك، وهذا يفسر أن ملكية البنك المملوك للدولة يتميز بإنخفاض في ربحية وأداء البنك، وعليه يتم قبول الفرضية 2.4. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Rim Boussaada and Majdi Karmani, 2015). بينما كل من بنك Trust، بنك BNP، بنك SGA، بنك AGB وبنك BARAKA لهم أثر معنوي موجب. وهو ما يدل على العلاقة الطردية بين خصائص البنك وربحية البنوك وهذا يفسر على أن ملكية البنك المملوك للأجانب يتميز بإرتفاع في ربحية وأداء البنك، وعليه يتم قبول الفرضية 2.5. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Rim Boussaada and Majdi Karmani, 2015).

المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضيات والنموذج المقترح

سنتناول في هذا المطلب تلخيص نتائج اختبار الفرضيات، وإقتراح النموذج الذي يحدد مؤشرات مخاطر الائتمان التي تؤثر على الربحية في البنوك التجارية الجزائرية.

الفرع الأول: نتائج اختبار الفرضيات

بعد تحليل النتائج المتحصل عليها من نموذج الأثر الثابت لنماذج بانل باستخدام مؤشرات الربحية (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول)، ومناقشة النتائج حسب النظرية الإقتصادية ونتائج الدراسات السابقة، الأمر الذي يسمح باختبار فرضيات الدراسة، والجدول رقم (4-17) يلخص نتائج اختبار الفرضيات.

جدول رقم 4-17 : نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية		النتائج المتحصل عليها		الأثر المتوقع	الرمز	المتغيرات
نموذج ROA	نموذج ROE	نموذج ROA	نموذج ROE			
قبول	قبول	(*)(-)	(*)(-)	(-)	CR1	نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض
قبول	رفض	(*)(+)	(*)(-)	(+)	CR2	نسبة كفاية رأس المال
رفض	رفض	(-)	(+)	(-)	CR3	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع
قبول	قبول	(*)(-)	(*)(-)	(-)	D5 – D2	البنوك العمومية
قبول	قبول	(*)(+)	(*)(+)	(+)	D12 – D6	البنوك الأجنبية

المصدر: من إعداد الباحثة

(*) معنوية المعلمة عند 0.05

الفرع الثاني: النموذج المقترح لتأثير المخاطر الائتمانية على تقييم الربحية البنكية

من خلال النتائج المتحصل عليها من نموذج الأثر الثابت لنماذج بانل حول تأثير مخاطر الائتمان على ربحية وأداء البنوك، تم التوصل إلى نموذج يحدد مؤشرات مخاطر الائتمان التي تؤثر على تقييم الربحية في البنوك التجارية الجزائرية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية الجزئية الثانية المطروحة في الدراسة والمتعلقة بمدى تأثير مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية، وذلك بناءً على معطيات نفس العينة من البنوك التجارية الجزائرية المستخدمة في الفصل الثالث. وللتحليل قمنا بالخطوات التالية: بداية قمنا بتقدير نماذج بانل الثلاثة: نموذج التجميعي؛ ونموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، حيث إعتدنا على مؤشرات مخاطر الائتمان (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال) المستخدمة في الفصل الثالث بتقدير علاقة تأثيرها على مؤشرات الربحية (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول) وذلك من خلال أساليب إختيار النموذج الملائم (إختبار Redundant Fixed Effects؛ إختبار Breusch-Pagan وإختبار Hausman).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النموذج الملائم بإستخدام مؤشر العائد على الأموال الخاصة هو نموذج الأثر الثابت وكشفت نتائج تحليل نموذج الأثر الثابت عن إختيار متغيرين لمؤشرات مخاطر الائتمان ذوي دلالة إحصائية لهما تأثير على أداء وربحية البنوك التجارية الجزائرية، وذلك في تفسير المتغير التابع (العائد على الأموال الخاصة) وهي: نسبة مخصصات خسائر القروض ونسبة كفاية رأس المال. ويساهم هذان المؤشران في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (معدل العائد على الأموال الخاصة) بنسبة 70.78 بالمائة .

كما توصلت نتائج الدراسة أن النموذج الملائم بإستخدام مؤشر العائد على الأصول هو نموذج الأثر الثابت وكشفت نتائج تحليل نموذج الأثر الثابت عن إختيار متغيرين لمؤشرات مخاطر الائتمان ذوي دلالة إحصائية لهما تأثير على أداء وربحية البنوك التجارية الجزائرية، وذلك في تفسير المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) وهي: نسبة مخصصات خسائر القروض ونسبة كفاية رأس المال. ويساهم هذان المؤشران في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) بنسبة 83.32 بالمائة. وكما خلصنا إلى مدى تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك من خلال مؤشرين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات.

نتائج الدراسة التطبيقية:

بناءً على الطريقة المعتمدة في تقسيم الدراسة التطبيقية إلى دراستين: تتمثل الدراسة الأولى في البحث عن محددات مخاطر الائتمان والعوامل المفسرة لمشكلة القروض المتعثرة في عينة من البنوك التجارية الجزائرية؛ أما الثانية فتتمثل في دراسة تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على تقييم ربحية البنوك لنفس العينة. توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن ذكرها بالشكل التالي:

أولاً: نتائج دراسة محددات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية

هدفت الدراسة إلى البحث عن العوامل المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشكلة القروض المتعثرة في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، وذلك خلال الفترة 2005-2014. ومن جملة النظريات والفرضيات الإقتصادية، كان التركيز على الفرضيات التي تعكس الأثر على كل من نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال، وأهمها: فرضية تأثير الحجم؛ فرضية تأثير معدل الفائدة على الودائع؛ فرضية الإدارة السيئة I؛ فرضية عدم كفاية الموارد المخصصة لمتابعة ومراقبة القروض؛ فرضية الإدارة السيئة II؛ فرضية تأثير ملكية القطاع العام وفرضية تأثير الملكية الأجنبية، ومن خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. نتائج استخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض كمقياس لإدارة المخاطر الائتمانية:

- أسفرت نتائج تحليل نموذج الأثر الثابت عن إختيار أربعة متغيرات ذات دلالة إحصائية مفسرة ومحددة لمخاطر الائتمان ومشاكل القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية، وذلك في تفسير المتغير التابع، وهذه المتغيرات هي: حجم البنك، معدل الفائدة على الودائع، نسبة عدم الكفاءة ونسبة كفاءة الإدارة. وتساهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 48.68 بالمائة.
- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك والمتغير التابع، حيث جاءت هذه النتيجة مؤيدة لفرضية تأثير الحجم، وعليه يتم قبول الفرضية 1.1.
- كشف التحليل أيضا عن وجود علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض والمتغير التابع، وهو ما يدل على أن هذا المتغير لا يفسر المتغير التابع. وعليه يتم رفض الفرضية 2.1.
- كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل الفائدة على الودائع والمتغير التابع، وجاءت هذه النتيجة مؤيدة لفرضية تأثير معدل الفائدة على الودائع، وعليه يتم قبول الفرضية 3.1.

- أسفرت نتائج التحليل عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة عدم الكفاءة والمتغير التابع، وجاءت هذه النتيجة مخالفة لفرضية الإدارة السيئة I ومؤيدة لفرضية عدم كفاية الموارد المخصصة لمتابعة ومراقبة القروض، وعليه يتم قبول الفرضية 4.1.
- كما توصلت نتائج التحليل إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاءة الإدارة والمتغير التابع، وجاءت هذه النتيجة مؤيدة لفرضية الإدارة السيئة II، وعليه يتم قبول الفرضية 5.1.
- وكشفت نتائج التحليل لنموذج الأثر الفردي لكل بنك، حيث أن البنك الخارجي BEA له أثر معنوي موجب وهو يدل على العلاقة الطردية بين خصائص البنك ومخاطر الائتمان، وهذا ما يفسر أن ملكية البنك المملوك للدولة يتميز بإرتفاع مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة، وهذه النتيجة متوافقة مع فرضية تأثير ملكية القطاع العام، وعليه يتم قبول الفرضية 6.1.
- كما توصل التحليل إلى أن كلا من بنك BNP، بنك SGA، بنك AGB وبنك BARAKA لهم أثر معنوي سالب وهو ما يدل على العلاقة العكسية بين خصائص البنك ومخاطر الائتمان، وهذا ما يفسر أن ملكية البنك المملوك للأجانب يتميز بإنخفاض مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة. وهذه النتيجة متوافقة مع فرضية تأثير الملكية الأجنبية، وعليه يتم قبول الفرضية 7.1.

2. نتائج استخدام مؤشر نسبة كفاية رأس المال كمقياس لإدارة المخاطر الائتمانية:

- كشفت نتائج تحليل نموذج الأثر الثابت عن إختيار متغيرين، ذوي دلالة إحصائية، مفسران ومحددان لمخاطر الائتمان ومشاكل القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية، وهذين المتغيرين هما: معدل الفائدة على الودائع ونسبة كفاءة الإدارة. ويساهم هذان المتغيران المستقلان في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 77.40 بالمائة.
- وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل الفائدة على الودائع والمتغير التابع، وهو ما يعني وجود علاقة طردية مع مخاطر الائتمان. وبذلك جاءت هذه النتيجة مؤيدة لفرضية تأثير معدل الفائدة على الودائع، وعليه يتم قبول الفرضية 3.1.
- كما بينت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاءة الإدارة والمتغير التابع، وهو ما يعني وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان. وعليه جاءت هذه النتيجة مؤيدة لفرضية الإدارة السيئة II، وعليه يتم قبول الفرضية 5.1.
- كما أظهر التحليل أيضا عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم البنك، معدل نمو القروض ونسبة عدم الكفاءة والمتغير التابع، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تفسر المتغير التابع، وعليه يتم رفض كل من الفرضية 1.1 و الفرضية 2.1 و الفرضية 4.1.

- وكشف تحليل نتائج نموذج الأثر الفردي لكل بنك، أن كلا من البنك الخارجي BEA وبنك BADR لهما أثر معنوي سالب وهو ما يدل عن العلاقة العكسية بين خصائص البنك ونسبة كفاية رأس المال وهذا ما يعني العلاقة الطردية بين خصائص البنك ومخاطر الائتمان، وهذا ما يفسر على أن البنك المملوك للدولة يتميز بإرتفاع مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة، وهذه النتيجة متوافقة مع فرضية تأثير ملكية القطاع العام، وعليه يتم قبول الفرضية 6.1.
- وتوصل التحليل إلى أن كلا من بنك Trust، بنك SGA، بنك ABC، بنك AGB، بنك BARAKA وبنك NATIXIS لهم أثر معنوي موجب وهو ما يدل على العلاقة الطردية بين خصائص البنك ونسبة كفاية رأس المال، وهذا يعني العلاقة العكسية بين خصائص البنك ومخاطر الائتمان وهذا ما يفسر على أن البنك المملوك للأجانب يتميز بإنخفاض مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة، وهذه النتيجة متوافقة مع فرضية تأثير الملكية الأجنبية، وعليه يتم قبول الفرضية 7.1.
- إن إختلاف الأثر الفردي للبنك بالنسبة لمؤشري مخاطر الائتمان (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال) حسب طبيعة ملكية البنك، يجعل من خاصية طبيعة الملكية محددًا لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وهو ما أشارت إليه دراسة (Abdelkader Boudriga and all, 2009) ودراسة (Fawad Ahmad, 2013)، وأكدته نتيجة هذه الدراسة أي أن طبيعة الملكية تؤدي دورا مهما في تفسير مشكلة القروض المتعثرة.

ثانيا: نتائج دراسة أثر إدارة المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الجزائرية

هدفت الدراسة إلى البحث عن تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على الربحية لنفس العينة السابقة من البنوك التجارية الجزائرية، وذلك خلال نفس الفترة أي: 2005-2014. ومن جملة النظريات الاقتصادية، كان التركيز على أهم المؤشرات التي تعكس مخاطر الائتمان وهي: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع كمتغير مراقب، ودراسة أثرها على المؤشرين الأساسيين لقياس ربحية البنوك وهما: مؤشر العائد على الأموال الخاصة (ROE) والعائد على الأصول (ROA)، ومن خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. نتائج إستخدام مؤشر العائد على الأموال الخاصة كمقياس للربحية البنكية

- كشف تحليل نتائج نموذج الأثر الثابت عن إختيار متغيرين لمؤشرات مخاطر الإئتمان، ذوي دلالة إحصائية، لهما تأثير على أداء وربحية البنوك الجزائرية، وهما: نسبة مخصصات خسائر القروض ونسبة كفاية رأس المال. ويساهم هذين المتغيرين المستقلين في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة **70.78** بالمائة.
- بينت نتائج التحليل عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والمتغير التابع، وعليه يتم قبول الفرضية 1.2.
- كما بينت نتائج التحليل عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والمتغير التابع، وعليه يتم رفض الفرضية 2.2.
- أما المتغير الثالث (نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) فجاءت علاقته طردية ولكنها دون دلالة إحصائية مما يعكس عدم تأثيره على المتغير التابع، وعليه يتم رفض الفرضية 3.2.
- أما نتائج تحليل نموذج الأثر الفردي لكل بنك، فبينت أن بنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لهما أثر معنوي سالب على العائد على الأموال الخاصة، وهو ما يعني العلاقة العكسية بين خصائص البنك وربحية البنوك، وهذا يفسر أن البنك المملوك للدولة يتميز بإنخفاض في ربحيته وأدائه، وعليه يتم قبول الفرضية 4.2.
- كما بينت نتائج تحليل نموذج الأثر الفردي أن كلا من بنك Trust ، بنك BNP ، بنك SGA، بنك AGB وبنك BARAKA لهم أثر معنوي موجب. وهو ما يدل على العلاقة الطردية بين خصائص البنك وربحية البنوك وهذا يفسر أن ملكية البنك المملوك للأجانب يتميز بإرتفاع في ربحيته وأدائه، وعليه يتم قبول الفرضية 5.2.

2. نتائج إستخدام مؤشر العائد على الأصول كمقياس للربحية البنكية:

- كشف تحليل نتائج نموذج الأثر الثابت بإستخدام مؤشر العائد على الأصول عن إختيار نفس المتغيرين السابقين: نسبة مخصصات خسائر القروض ونسبة كفاية رأس المال، اللذين لهما دلالة إحصائية وتأثير على أداء وربحية البنوك الجزائرية، ويساهم المتغيران المستقلان في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة **83.32** بالمائة.

- بين تحليل النتائج عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ومعدل العائد على الأصول، وعليه يتم قبول الفرضية 1.2؛ وعن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والمتغير التابع، وعليه يتم قبول الفرضية 2.2.

- كما بين تحليل النتائج عن وجود علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى إجمالي الودائع والمتغير التابع، وهو ما يدل على أن هذا المتغير لا يفسر تغيرات المتغير التابع. وعليه يتم رفض الفرضية 3.2.

- وكشف تحليل نتائج نموذج الأثر الفردي لكل بنك، على أن بنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لهما أثر معنوي سالب على العائد على الأصول وهو ما يعني العلاقة العكسية بين خصائص البنك وربحية البنوك، وهذا يفسر أن البنك المملوك للدولة يتميز بإنخفاض في ربحيته وأدائه، وعليه يتم قبول الفرضية 4.2.

- وتوصل التحليل إلى أن كلا من بنك Trust، بنك BNP، بنك SGA، بنك AGB وبنك BARAKA لهم أثر معنوي موجب. وهو ما يدل على العلاقة الطردية بين خصائص البنك وربحية البنوك وهذا يفسر أن البنك المملوك للأجانب يتميز بإرتفاع في ربحيته وأدائه، وعليه يتم قبول الفرضية 5.2.

- إن إختلاف الأثر الفردي للبنك حسب مؤشري الربحية (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول) حسب طبيعة ملكية البنك، يجعل خاصية طبيعة الملكية مفسرا لربحية وأداء البنوك التجارية الجزائرية. وهو ما أشارت إليه دراسة (Rim Boussaada and Majdi Karmani, 2015) وأكدت نتيجة هذه الدراسة أي أن طبيعة الملكية تؤدي دورا مهما في تفسير ربحية البنوك.

من خلال تحليل النتائج السابقة يمكن إستخلاص بعض الإستنتاجات المرتبطة بواقع البنوك الجزائرية ومنها:

- إن نتيجة الأثر الفردي للبنوك العمومية والبنوك الأجنبية الخاصة، والمتعلقة بطبيعة ملكية البنك، تعكس سياسة البنك في منح الإئتمان، لاسيما بعد تعليمة رئيس الحكومة بتاريخ 18/08/2004 التي تدعو إلى تعامل المؤسسات العمومية سوى مع البنوك العمومية، وهو ما يعكس سلوك الدولة على إرغام المصارف العمومية لمنح التمويل لمؤسسات عاجزة وأخرى ذات مخاطر إئتمانية مرتفعة، وهو ما سمح بتراكم الديون المتعثرة مما أفقدها القدرة التنافسية، ويكون أداؤها أقل مقارنة بالبنوك الأجنبية الخاصة، وهذا ما يدل على أن طبيعة ملكية البنك دورا مهما في تفسير مشكلة القروض المتعثرة وربحية وأداء البنوك.

- زيادة نسبة القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان في البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الأجنبية الخاصة بالرغم من إنخفاضها في السنوات الأخيرة، يعود هذا إلى السياسات التي تطبقها الدولة لتطهير تلك المؤسسات الاقتصادية العمومية، إضافة إلى القرارات السياسية الملزمة للبنوك العمومية بشأن القروض الموجهة إلى ANSEJ و CNAC. وهذا ما يجعل ربحية وأداء البنوك الأجنبية والخاصة أحسن من البنوك العمومية.
- على الرغم من حجم أصول البنوك الأجنبية محدود، إلا أن أداءها جيد مقارنة بالبنوك العمومية. فأرباح المصارف الأجنبية الخاصة، تجعل السوق الجزائرية واحدة من الأسواق المهمة لجذب المستثمرين الأجانب. وبالرغم من أن حصتها لا تتعدى 14 بالمائة من حصة السوق، فقد تمكنت المصارف الأجنبية الخاصة من جمع حوالي 30 بالمائة¹ من دخل هذه الصناعة في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل تمويل التجارة الخارجية. كما وأظهرت أيضا رغبة قوية لطرح منتجات جديدة، والقيادة بالتوسع السريع في السنوات الأخيرة من التأجير، والتمويل الإسلامي.

¹ - The Report: Algeria 2015: **Banking & Financial Services**, Par Oxford Business Group , p65.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الأطروحة معالجة إشكالية البحث التي تمحورت حول رصد ودراسة مجموعة العوامل المسببة لمخاطر الائتمان ومساهمتها في حدوث مشكلة القروض المتعثرة؛ ودراسة مدى إرتباط ومساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية، وذلك خلال الفترة 2005-2014. تم تناول الموضوع من خلال أربعة فصول، فصل للأسس والأدبيات النظرية، فصل ثاني للأدبيات التطبيقية والدراسات السابقة وفصلين للدراسة التطبيقية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي في القسم النظري، واستخدام نماذج بانل وأدوات الإحصاء الوصفي وبعض البرامج الإحصائية في القسم التطبيقي.

ولالإجابة على الإشكاليات الفرعية وإثبات صحة الفرضيات الأساسية الموضوعية في مستهل البحث، تم تقسيم الدراسة التطبيقية إلى دراستين: تناولت الأولى رصد وبحث محددات مخاطر الائتمان والعوامل المفسرة لمشكلة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية؛ في حين تناولت الثانية دراسة وقياس مدى تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على تقييم ربحية البنوك لنفس العينة ونفس الفترة الزمنية، ويمكن حوصلت نتائج الدراستين وتوصيات وآفاق البحث بشكل عام على النحو التالي:

I - نتائج البحث

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، والتي مكنتنا من نفي أو إثبات صحة الفرضيات الموضوعية. وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

أولاً: نتائج دراسة محددات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية

- أسفر تحليل نتائج نموذج الأثر الثابت باستخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، كمتغير لقياس مخاطر الائتمان، عن إختيار أربعة متغيرات ذات دلالة إحصائية مفسرة ومحددة لمخاطر الائتمان ومشاكل القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية وهي: حجم البنك، معدل الفائدة على الودائع، نسبة عدم الكفاءة ونسبة كفاءة الإدارة. وتساهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 48.68 بالمائة؛ في حين كشف التحليل عن وجود علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض والمتغير التابع، وهو ما يدل على أن هذا المتغير لا يفسر التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.
- كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم البنك، نسبة عدم الكفاءة ونسبة كفاءة الإدارة والمتغير التابع (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض)؛ ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل الفائدة على الودائع والمتغير التابع، وعليه جاءت هذه النتائج مؤيدة لكل من فرضية تأثير الحجم، فرضية عدم كفاية الموارد المخصصة لمتابعة ومراقبة القروض، فرضية الإدارة السيئة II، وفرضية تأثير معدل الفائدة على الودائع ومخالفة لفرضية الإدارة السيئة I.

- وأظهر تحليل نتائج نموذج الأثر الثابت بإستخدام مؤشر نسبة كفاية رأس المال، كمعيار لقياس مخاطر الإئتمان، عن إختيار متغيرين، ذوي دلالة إحصائية، مفسران ومحددان لمخاطر الإئتمان ومشاكل القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية، وهما: معدل الفائدة على الودائع ونسبة كفاءة الإدارة. ويساهم هذان المتغيران المستقلان في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 77.40 بالمائة. كما بين التحليل أيضا عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم البنك، معدل نمو القروض ونسبة عدم الكفاءة والمتغير التابع، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تفسر المتغير التابع.
- أوضح التحليل عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل الفائدة على الودائع والمتغير التابع (نسبة كفاية رأس المال)، وهو ما يعني وجود علاقة طردية مع مخاطر الإئتمان، وبالتالي تؤيد هذه النتيجة فرضية تأثير معدل الفائدة على الودائع؛ ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاءة الإدارة والمتغير التابع، وهو ما يعني وجود علاقة عكسية مع مخاطر الإئتمان. وبالتالي تأييد فرضية الإدارة السيئة II.
- أظهر تحليل نتائج نموذج الأثر الفردي المعنوي للبنك بإستخدام مؤشري (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال) أن البنك المملوك للدولة يتميز بإرتفاع مخاطر الإئتمان والقروض المتعثرة، وهذه النتيجة متوافقة مع فرضية تأثير ملكية القطاع العام، وأن البنك المملوك للأجانب يتميز بإنخفاض مخاطر الإئتمان والقروض المتعثرة، وهذه النتيجة متوافقة مع فرضية تأثير الملكية الأجنبية. وعليه فإن خاصية ملكية البنك تعتبر محددًا أساسيًا لمخاطر الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وتؤدي دورا مهما في تفسير مشكلة القروض المتعثرة.

ثانيا: نتائج دراسة أثر إدارة المخاطر الإئتمانية على ربحية البنوك الجزائرية

- توصل تحليل نتائج نموذجي الأثر الثابت بإستخدام مؤشر معدل العائد على الأموال الخاصة ومعدل العائد على الأصول كمتغيرين تابعين منفصلين عن إختيار نفس المتغيرين لمؤشرات مخاطر الإئتمان، وهما: نسبة مخصصات خسائر القروض ونسبة كفاية رأس المال وبدلالة إحصائية، حيث يساهم هذان المتغيران المستقلان في تفسير التغيرات التي تطرأ على العائد على الأموال الخاصة بنسبة 70.78 بالمائة، وعلى العائد على الأصول بنسبة 83.32 بالمائة. كما كشف التحليل أيضا عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير الثالث (نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) والمتغيرين التابعين، وهو ما يدل على أن هذا المتغير لا يفسر تغيرات العائد على الأموال الخاصة ولا تغيرات العائد على الأصول وبالتالي فالمتغير لا يؤثر على ربحية البنوك الجزائرية.
- بينت النتائج العلاقة العكسية، ذات دلالة إحصائية، لنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والعائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول وبالتالي الأثر السلبي لهذا المتغير على ربحية البنوك الجزائرية.

- كما بينت النتائج العلاقة العكسية، ذات الدلالة الإحصائية، لنسبة كفاية رأس المال والعائد على الأموال الخاصة وبالتالي الأثر السلبي لنسبة كفاية رأس المال على ربحية البنوك؛ وفي نفس السياق العلاقة الطردية لكفاية رأس المال والعائد على الأصول وبالتالي الأثر الإيجابي لكفاية رأس المال على ربحية البنوك الجزائرية.
- وكشف تحليل نتائج نموذجي الأثر الفردي المعنوي للبنك بإستخدام مؤشري (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول) عن نفس النتيجة السابقة والمتمثلة في أن البنك المملوك للدولة يتميز بإنخفاض في ربحيته وأدائه، وأن البنك المملوك للأجانب يتميز بارتفاع في ربحيته وأدائه وبالتالي فإن خاصية ملكية البنك تعتبر محددًا أساسيًا لربحية وأداء البنوك التجارية الجزائرية، وتؤدي دورًا مهمًا في تفسير ربحية البنوك.

II - التوصيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية نوصي بما يلي :

- تخصيص الجهد الكافي لدراسة ملفات منح القروض ومعالجتها بطريقة سليمة، وتخصيص الموارد اللازمة لمتابعة ومراقبة القروض وتقييم الضمانات.
- تعديل سياسة منح الائتمان الخاصة بالبنوك فيما يتعلق بالمتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان من أجل التخفيض من نسبة القروض المتعثرة.
- تحسين إدارة مخاطر الائتمان في البنوك خاصة العمومية منها من أجل تحقيق المزيد من الأرباح، كما يجب على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار نسبة مخصصات خسائر القروض ونسبة كفاية رأس المال كمؤشرات لإدارة مخاطر الائتمان.
- يجب توفير الجهد الكافي لتطهير ميزانيات البنوك العمومية من القروض المتعثرة، وزيادة الرقابة وتقدير مخاطر الائتمان، الأمر الذي يعتبر كطريقة حاسمة لإسترجاع القدرة التنافسية وزيادة ربحية البنوك.
- تدعيم عملية الإفصاح والشفافية في المصارف الجزائرية خاصة البنوك العمومية، وحثهم على نشر التقارير والمعلومات المالية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور.
- ضرورة تزويد البنوك العمومية بتوظيف العنصر البشري المتخصص من خلال التدريب المستمر والتأهيل، مما يساعد على إستيعاب التقنيات الحديثة في إدارة مخاطر الائتمان وخاصة مقررات بازل II وذلك لمسايرة تطورات العمل المصرفي، بما يساهم في التخفيف من حدة القروض المتعثرة وتحسين أداء البنوك.
- ضرورة إدخال نظام معلوماتي متطور في البنوك العمومية يسمح بتوفير وتدقيق المعلومات الائتمانية، ويسمح بالإعتماد عليها لتقييم أداء هذه البنوك.

III - آفاق البحث:

إقتصر البحث في دراسة محددات مخاطر الائتمان على المحددات المصرفية. وعليه يمكن تصور دراسة شاملة ومقارنة بين محددات الإقتصاد الكلي والمحددات المصرفية، والكشف عن مدى تأثيرها على مشكلة القروض المتعثرة. كما أن الدراسة الحالية توصلت إلى أن المحددات التي تمت معالجتها فسرت بنسبة 48.68 بالمائة بإستخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، ونسبة 77.40 بالمائة بإستخدام مؤشر نسبة كفاية رأس المال، مما يعني أن نسبة 51.32 بالمائة و22.60 بالمائة ترجع لمحددات أخرى لم يتم معالجتها، وعليه يمكن تصور أبحاث مستقبلية لمعالجتها.

ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تساهم في إثراء معارفنا التي لم نتمكن من الإلمام بها نظرا للصعوبات التي واجهتنا في الدراسة، ونقدم مجموعة من النقاط التي نراها جديرة بأن تكون آفاق بحث جديد:

- دراسة تأثير آليات الحوكمة في إدارة المخاطر الائتمانية للبنوك.
- دراسة تأثير هيكل الملكية على القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية.
- دراسة تأثير الرقابة المصرفية على إشكالية القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- بول ميلز، جون بريسلي، التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق، كرسي سبائك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2014.
 - 2- جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، ط1، مكتبة الآفاق للنشر والتوزيع، الكويت، 2013.
 - 3- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013 .
 - 4- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- مذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه:
- 5- زيد أحمد محمد العزكي، أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمينية للفترة (1999-2008)، مذكرة ماجستير، جامعة آل البيت الأردن، 2010 .
 - 6- عبد القادر بريس، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
 - 7- فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مراح ورقلة، الجزائر، 2010.
 - 8- محمد إبراهيم أبو عليان، العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي (دراسة حالة: قطاع غزة)، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2014.
 - 9- محمد زكي يوسف اشكيرو، تقييم المخاطر وأثارها على أداء البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010.
 - 10- محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية باستخدام معادلة Tobin's Q، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
 - 11- منى صبحي عبد الفتاح مصطفى، قياس تأثير المحددات الداخلية والخارجية على ربحية البنوك (دراسة على بنوك القطاع العام)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2013.
 - 12- محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 – 2003، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

المجلات والدوريات:

- 13- أحمد مهدي بلواني، هايمان مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الإقتصاديون المسلمون من أفكاره؟، مجلة الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2011.
- 14- عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد 16، العدد 1، 2010.
- 15- عز الدين مصطفى الكور ونضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 3، 2007.
- 16- علام محمد موسى حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد الأول، العدد 3، يونيو 2013.

الملتقيات والمؤتمرات:

- 17- بشير بن عيشي، فاتح دبله، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة"السوق المالية السعودية: نظرة مستقبلية"، جامعة الملك خالد، الرياض - السعودية، نوفمبر، 2007.
- 18- خاسف جمال الدين، فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
- 19- محمد خالد أبو الفحم، محددات الجدارة الائتمانية للسلطة الوطنية الفلسطينية، المؤتمر العلمي الأول للإستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، يومي 8 - 9 مايو 2005.

التقارير:

- 20- التقارير السنوية، البنك الوطني الجزائري، 2005 - 2014.
- 21- التقارير السنوية، البنك الخارجي الجزائري، 2005 - 2014.
- 22- التقارير السنوية، البنك التنمية المحلية، 2005 - 2014.
- 23- التقارير السنوية، البنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2005 - 2014 .
- 24- التقارير السنوية، القرض الشعبي الجزائري، 2005 - 2014 .
- 25- التقارير السنوية، بنك البركة الجزائري، 2005 - 2014 .
- 26- التقارير السنوية، بنك المؤسسة العربية المصرفية، 2005 - 2014 .
- 27- التقارير السنوية، بنك الخليج، 2005 - 2014 .
- 28- التقارير السنوية، سوسيتي جنرال الجزائر، 2005 - 2014.
- 29- التقارير السنوية، بي ان بي باري الجزائر، 2005 - 2014.
- 30- التقارير السنوية، ترست بنك الجزائر، 2005 - 2014 .
- 31- التقارير السنوية، بنك ناتكسيس الجزائر، 2005 - 2014 .

- 32- النظام رقم 04-08 ، المؤرخ في 12-23-2008، لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، المؤرخ في 24 ديسمبر 2008.
- 33- قانون النقد والقرض 10-90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.
- 34- الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 2003/08/27.
- 35- الأمر رقم 04-10 الصادر في: 26 أوت 2010، لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر في 2010/09/01.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Books:

- 36- Gujarati Basic, **Econometrics**, Fourth Edition, The McGraw–Hill, Companies, 2004.
- 37- Kultar Singh, **Quantitative Social Research Methods**, Sage Publications Ltd, London, 2007.
- 38- William H. Greene, **Econometric Analysis**, Seventh Edition, International Edition, Prentice Hall , United States of America, 2012.

Theses:

- 39- Ara Hosna and all, **Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden**, Master of Science in Accounting, University of Gothenburg, 2009.
- 40- Davis Ombati Ogega, **The Effect of Ownership Structure on The Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**, Master, University of Nairobi, 2014.
- 41- Fan Li, Yijun Zou, **The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks: A Study of Europe**, Umea university, Sweden, 2014.
- 42- Fauziah Hanim Tafri, **Risk Management Practices and Profitability of commercial banks vis –vis Islamic banks**, thesis doctoral, International Islamic University Malaysia, 2008.
- 43- Frederick Ahiabor, **Banking Competition and Profitability in Ghana: An Empirical Investigation of Market Power, Bank Specific and Macroeconomic Determinants Using System GMM**, MSc. Banking and Finance, University of Leicester, 2013.
- 44- Gadise Gezu, **Determinants of Non Performing Loans: Empirical Study in Case of Commrcial Banks in Ethiopia**, Masters of Science (MSC) in Accounting and Finance , Jimma University, Ethiopia, 2014.
- 45- Gifty Adjei-Mensah, **Executive Compensation, Ownership Structure and Loan Quality of Banks in Ghana**, MPHIL Finance , University of Ghana, July 2014.
- 46- Jung Hyun Park, Lei Zhang , **Macroeconomic and Bank-Specific Determinants of the U.S. Non-Performing Loans: Before and During the Recent Crisis**, Master of Science In Finance, Simon Fraser University, 2012.
- 47- Lawrence Kutsienyo, **The Determinant of Profitability of Banks in Ghana**, Masters, Nkrumah University of Science and Technology, 2011.
- 48- Stefan van Ommeren, **An Examination of The Determinants of Banks' Profitability in The European Banking Sector**, Master, Erasmus university Rotterdam, 2011.
- 49- mohammed oqlah mahmoude al - samadi, **credit risk , macroeconomic and bank specific factors in jordanian banks**, Doctor of Philosophy, Universiti Utara Malaysia, 2010.

- 50- Simion Kirui, **The Effect of Non Performing Loans on Profitability of Commercial Banks in Kenya**, Master of Business Administration, University of Nairobi , 2014.
- 51- Tibebe Tefera , **Credit Risk Management and Profitability and Commercial Banks in Ethiopia**, Master of Accounting and Finance, Addis Ababa university, Ethiopia, 2011.
- 52- Ugirase Josiane Magnifique, **The Effect of Credit Risk Mangement on The Financial Performance of Commercial Banks in Rwanda**, Master of Business Administration, University of Nairobi, 2013.
- 53- Vitria Indriani, **The Relationship Between Islamic Financing with Risks and Performance of Commercial Banks in Indonesia**, Master of Business Administration, University of Malaya, July 2008.
- 54- Waeibrorheem Waemustafa, **Comparative Evaluation Credit Risk Determinants Between Islamic and Conventional Banking**, Doctor of Philosophy , Universiti Utara Malaysia, 2014.

Journals:

- 55- Abdelkader Boudriga and all, **Banking supervision and nonperforming loans: a cross-country analysis**. Journal of financial economic policy, Vol. 1 No. 4, 2009.
- 56- Abdelkader Boudriga and all, **Problem loans in the MENA countries: bank specific determinants and the role of the business and the institutional environment**, Bankers , Markets and Investors, N 121 , 2012.
- 57- Ahlem Selma Messai, Fathi Jouini, **Micro and Macro Determinants of Non-performing Loans**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 4, ISSN: 2146-4138, 2013.
- 58- Ahmed Raza ul Mustafa and all, **Does The Loan Loss Provision Affect The Banking Profitability In Case of Pakistan ?** , Asian Economic and Financial Review 2(7), 2012 .
- 59- Ali BENDOUB, **Profitability of Public and Private Commercial Banks in Algeria: Panel data analysis during 1997-2012**, European Journal of Business and Management, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online), Vol.7, No.20, 2015.
- 60- Ali Shingjergji, **The Impact of Macroeconomic Variables on the Non Performing Loans in the Albanian Banking System During 2005 – 2012**, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, MCSER Publishing-Rome,Italy, Vol. 2, No. 9, 2013 .
- 61- Ali Shingjergji, **The Impact of Bank Specific Variables on the Non Performing Loans Ratio in the Albanian Banking System**, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online), Vol.4, No.7, 2013.
- 62- Ali Sulieman Alshatti, **The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial banks**, Investment Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 1, 2015.
- 63- Allen . N. Berger, **The Relationship Between Capital and Earnings**, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 27, No. 2 , May 1995.
- 64- - Allen N Berger. and Robert DeYoung, **Problem Loans and Cost Efficiency in Commercial Banks**, Journal of Banking and Finance, Vol. 21, 1997.
- 65- Anna Pestova, Mikhail Mamonov, **Macroeconomic and bank-specific determinants of credit risk: evidence from Russia**, Economics Education and Research Consortium and funded by GDN, series 13 /10e, 2013.
- 66- A. A. Onalapo and A.E. Olufemi, **Effect of Capital Adequacy on the Profitability of the Nigerian Banking Sector**, Journal of Money, Investment and Banking, ISSN 1450-288X Issue 24 , 2012 .

- 67- Asad Abbas and all , **Credit Risk Exposure and Performance of Banking Sector of Pakistan**, Journal of Basic and Applied Scientific Research, ISSN 2090-4304, 4(3) 240-245, 2014.
- 68- Athanasoglou, P.P and all, **Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability**, MPRA Paper 32026, University Library of Munich, Germany, 2005.
- 69- Beatrice Njeru Warue, **The Effects of Bank Specific and Macroeconomic Factors on Nonperforming Loans in Commercial Banks in Kenya: A Comparative Panel Data Analysis**, Advances in Management & Applied Economics, ISSN: 1792-7544 , vol.3, no.2, 2013.
- 70- Danson Musyoki and Adano Salad Kadubo, **The impact of credit risk management on the financial performance of Banks in Kenya for the period 2000- 2006**, International Journal of Business and Public Management, ISSN: 2223-6244, Vol. 2(2): 72-80, 2012.
- 71- David Kwashie Garr, **Determinants of Credit Risk in the Banking Industry of Ghana**, Developing Country Studies , ISSN 2224-607X (Paper) ISSN 2225-0565 (Online),Vol.3, No.11, 2013.
- 72- Dimitrios P. Louzis and all, **Macroeconomic and bank-specific determinants of non-performing loans in Greece: A comparative study of mortgage, business and consumer loan portfolios** , Journal of Banking & Finance , 2011.
- 73- Faïçal Belaid, **Loan quality determinants: evaluating the contribution of bank-specific variables, macroeconomic factors and firm level information**, International and Development Studies Working Paper No: 04, 2014.
- 74- Faridah Najuna Misman , **Financing Structures, Bank Specific Variables and Credit Risk: Malaysian Islamic Banks**, Journal of Business and Policy Research, Vol. 7. No. 1, 2012.
- 75- Fawad Ahmad, **Ownership Structure and Non-Performing Loans: Evidence from Pakistan**, Asian Journal of Finance & Accounting , ISSN 1946-052X, Vol. 5, No. 2, 2013.
- 76- Fauziah Hanim Tafri and all, **The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005**, International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic and Management Engineering Vol:3, No:6, 2009 .
- 77- Fawad Ahmad and Taqadus Bashir, **Explanatory Power of Bank Specific Variables as Determinants of Non-Performing Loans: Evidence form Pakistan Banking Sector**, World Applied Sciences Journal 22 (9): 1220-1231, 2013.
- 78- Gitonga Kariuki Washington, **Effects of Macronomic Variables on Credit Risk in The Kenyan Banking system**, International Journal of Business and Commerce, ISSN: 2225-2436 , Vol. 3, No.9: May 2014 .
- 79- Goddard, J. and all, **The profitability of European banks: a cross-sectional and dynamic panel analysis**. The Manchester School Vol 72 No. 3 June 2004.
- 80- Griffith. M and all, **CEO ownership, corporate control, and bank performance**, Journal of Economics and Finance, Volume 26, Issue 2, June 2002.
- 81- Harrison Owusu Afriyie and Joseph Oscar Akotey, **Credit Risk Management and Profitaability of Selectd Rural Banks in Chana**, European Journal of Business & Management, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online) Vol.5, No.24, 2013 .
- 82- Hasna Chaibi, **Determinants of Problem Loans: Non-performing Loans vs. Loan Quality Deterioration**, International Business Research; Vol. 9, No. 10; 2016.
- 83- Herry Achmad Buchory , **Banking Intermediation, Operational Efficiency and Credit Risk in The Banking Profitability**, International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 7, Issue 2 (Aug.) , ISSN 2289-1552, 2015.
- 84- Honohan, P., and Klingebiel, D, **Controlling fiscal cost of bank crises**, Policy Research Working paper World bank, Working paper No.2441, 2000.

- 85- Idowu Abiola and Awoyemi Samuel Olausi, **The Impact of Credit Risk Management on The Commercial Banks Performance in Nigeria**, International Journal of Management and Sustainability, 3(5): 295-306 2014.
- 86- Indiael Kaaya and Dickson Pastory, **Credit Risk and Commercial Banks Performance in Tanzania : a Panel Data Analysis**, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.4, No.16, 2013.
- 87- - Irum Saba and all , **determinants of Non Performing Loans: Case of US Banking Sector**, The Romanian Economic Journal, 2012.
- 88- Iulia Andreea Bucur, Simona Elena Dragomirescu, **The Influnce of Macroeconomic Conditions on Credit Risk : Case of Romania Banking System**, Studies and Scientific Researches, No 19, 2014.
- 89- Jin-Li Hu, and all, **Ownership and Non-performing Loans: Evidence from Taiwan's Banks**, The Developing Economies, XLII-3, 2004.
- 90- Josiah Aduda and James Gitonga, **The Relationship Between Credit Risk Management and Profitability Among the Commercial Banks in Kenya**, Journal of Modern Accounting and Auditing, ISSN 1548-6583, Vol. 7, No. 9, 934-946 , 2011.
- 91- Kolapo.T.Funsso and all, **Credit Risk and Commercial Banks Performance in Nigeria: A Panel Model Approach**, Australian Journal of Business and Management Research Vol.2 No.02 [31-38] , 2012.
- 92- Laeven, L., and Valencia, F. V, **Systemic banking crises: a new database**, IMF Working paper No 8/224, 2008.
- 93- Leila Bateni and all, **The Influential Factors on Capital Adequacy Ratio in Iranian Banks**, International Journal of Economics and Finance, Vol. 6, No. 11; ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728, Published by Canadian Center of Science and Education , 2014.
- 94- Levine, R, **Foreign banks, financial development, and economic growth**, in Claude, E.B. (Ed.), International Financial Markets, AEI Press, Washington, DC,1996.
- 95- L.W. Punt and M.C.J. van Rooij, **The Profit-Structure Relationship and Mergers in The European Banking Industry: an empirical assessment** , Research Memorandum WO&E no. 604 , December 1999.
- 96- Martin H. Wolfson, **Minsky s Theory of Financial Crises of Global Context**, Journal of Economic ISSUES, vol XXXVI, no 2, June 2002.
- 97- Mehmed Ganić , **Bank Specific Determinants of Credit Risk - An Empirical Study on the Banking Sector of Bosnia and Herzegovina**, International Journal of Economic
- 98- Michael C. Jensen, William H. Meckling, **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure**, Journal of Financial Economics, V. 3, No. 4, October, 1976.
- 99- Muhammad Farhan and all, **Economic Determinants of Non-Performing Loans: Perception of Pakistani Bankers**, European Journal of Business and Management , Vol 4, No.19, 2012.
- 100- Muhammad Nawaz, Shahid Munir, **Credit Risk and Performance of Nigerian Banks**, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol 4, NO 7, 2012.
- 101- Nevine Sobhy Abdel Megeid, **The Impact of Effective Credit Risk Management on Commercial Banks Liquidity Performance: Case of Egypt**, International Journal of Accounting and Financial Management Research (IJAFMR) , ISSN 2249-6882 , Vol. 3, Issue 2, Jun 2013.
- 102- Nir Klein, **Non-Performing Loans in CESEE: Determinants and Impact on Macroeconomic Performance**, International Monetary Fund WP/13/72 IMF Working Paper, 2013.
- 103- Ng'etich Joseph Collins, Kenneth Wanjau, **The effects of interest rate spread on the level of non-performing assets: A case of commercial banks in Kenya**, International Journal of Business and Public Management , (ISSN: 2223-6244) Vol. 1(1): 58-65 , 2011.

- 104- Ogilo Fredrick, **The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**, DBA Africa Management Review, Vol 3 No 1, 2012.
- 105- Ogboi, Charles and Unuafe, Okaro Kenneth , **The Impact of Credit Risk Management and Capital Adequacy on The Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria**, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB), An Online International Monthly Journal (ISSN: 2306-367X), Volume:2 No.3 , 2013 .
- 106- Olawale Femi Kayode and all, **Credit Risk and Bank Performance in Nigeria**, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925. Volume 6, Issue 2. Ver. II , 2015.
- 107- Olawale Luqman Samuel , **The Effect of Credit Risk on The Performance of Commercial Banks in Nigeria**, Social science research network, 2014.
- 108- Osmad Muthafer and Drs,M.Si, **Analyze on the Influence of Financing Risk and Capital Adequacy to Profitability Islamic Bank in Indonesia**, Journal of Contemporary Management Sciences, Volume 3 (7) 55-72 JCMS Publication, 2014.
- 109- Ravi Prakash Sharma Poudel, **The impact of credit risk management on financial performance of commercial banks in Nepal**, International Journal of Arts and Commerce Vol. 1 No. 5 October 2012.
- 110- Herry Achmad Buchory , **Banking Intermediation, Operational Efficiency and Credit Risk in The Banking Profitability**, International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 7, Issue 2 (Aug.) , ISSN 2289-1552, 2015.
- 111- Ricardas Mileris, **Macroeconomic Determinants of Loan Portfolio Credit Risk in Banks**, Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, 23(5), 2012.
- 112- Rim Boussaada and Majdi Karmani, **Ownership Concentration and Bank Performance: Evidence from MENA Banks**, International Journal of Business and Management; Published by Canadian Center of Science and Education, ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-8119, Vol. 10, No. 3; 2015.
- 113- Rime Bertrand, **Capital requirements and bank behaviour: empirical evidence for Switzerland**, Journal of Banking & Finance · February 2001.
- 114- Rinaldi, L and Sanchis-Arellano, A, **Household Debt Sustainability: What Explains Household Non-performing Loans? An Empirical Analysis**, ECB Working Paper. 2006.
- 115- Sami Ben Naceur and Mohammed Omran, **The effects of bank regulations, competition, and financial reforms on banks' performance**, Emerging Markets Review, 12, 2011.
- 116- Samuel Hymore Boahene and all , **Credit Risk and Profitability of Selected Bank in Ghana**, Research Journal of Finance and Accounting , ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol 3, No 7, 2012.
- 117- Sujeewa Koddithuwakku, **Impact of Credit Risk Management on of Commercial Banks in Sri Lanka the Performance**, International Journal of Scientific Research and Innovative Technology, ISSN: 2313-3759 Vol. 2 No. 7, 2015.
- 118- Tilahun Aemiro Tehulu and Dugasa Rafisa Olana, **Bank- Specific Determinants of Credit Risk: Empirical Evidence from Ethiopian Banks**, Research Journal of Finance and Accounting , ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) , Vol.5, No.7, 2014 .
- 119- Tobias Olweny and Themba Mamba Shipho, **Effects of Banking Sectoral Factors on The Profitability of Commercial Banks in Kenya** , Economics and Finance Review Vol. 1(5), July 2011.
- 120- Thomas R. Berry-Stölzle and all, **Market Structure, Efficiency, and Performance in the European Property-Liability Insurance Industry**, American Risk and Insurance Association (ARIA) , 2011.
- 121- Vighneswara Swamy, **Modelling Bank Asset Quality and Profitability: An Empirical Assessment** , Economics Discussion Papers, No 2015-27, April 2015.

- 122- Vítor Castro , **Macroeconomic determinants of the credit risk in the banking system: The case of the GIPSI**, Economic Policies Research Unit , (NIPE), WP 11, 2012.
- 123- Yuga Raj Bhattarai, **Effect of Credit Risk on the Performance of Nepalese Commercial Banks**, NRB Economic Review.
- 124- Z. A-A Abedalfattah and Faris N. A-S, **Analysis The Determinants of Credit Risk in Jordanian Banking: an Empirical Study** , Management Research and Practice Vol. 5 Issue 3 , 2013.

Reports and Seminars:

- 125- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2005, Avril 2006.
- 126- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2014, Juillet 2015.
- 127- Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for The Management of Credit Risk**, Basel Committee on Banking Supervision, July 1999.
- 128- Bhattacharya, B., and Sinha Roy, T. N, **Macroeconomic Stress Testing and the Resilience of the Indian Banking System: A Focus on Credit Risk**, Paper presented at the Second International Finance Conference, Indian Institute of Management, Kolkata, India, January 10-12, 2011.
- 129- Delia-Elena Diaconasu and all , **Macroeconomic Determinants of Non Performing Loans in Emerging Markets : Evidence From Central and Eastern Europe**, International Conference “Monetary, Banking And Financial Issues In Central And Eastern EU Member Countries: How Can Central And Eastern EU Members Overcome The Current Economic Crisis, 2014.
- 130- Guru, B.K, Staunton, J, Balashanmugam, B., **Determinants of commercial bank profitability in Malaysia**. In: Paper presented at the Proceedings of the 12th Annual Australian Finance and Banking Conference, Sydney, Australia, December 16–17, 1999.
- 131- IMF, **Algeria: 2010 Article IV Consultation-Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria**, IMF Country Report No. 11/39, International Monetary Fund, February 2011.
- 132- IMF, **Algeria: 2011 Article IV Consultation-Staff Report; Public Information Notice**, IMF Country Report No. 12/20, International Monetary Fund , January 2012.
- 133- IMF, **Algeria: 2016 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report**, IMF Country Report No. 16/127, International Monetary Fund, May 2016.
- 134- IMF, **Global Financial Stability Report**, International Monetary Fund, Washington, 2007.
- 135- Ravi Prakash Sharma Poudel, **Macroeconomic Determinants of Credit Risk in Nepalese Banking Industry**, Proceedings of 21st International Business Research Conference, ISBN: 978-1-922069-25-2 , Ryerson University, Toronto, Canada , 10 - 11 June, 2013.
- 136- The Report: Algeria 2015: **Banking & Financial Services**, Par Oxford Business Group .

Websites:

- 137- <http://www.bank-of-algeria.dz>
- 138- <https://www.oxfordbusinessgroup.com>
- 139- <http://www.imf.org/external/>
- 140- <http://www.albankaldawli.org/>

الملاحق

الملحق رقم 1 : متغيرات دراسة محددات مخاطر الائتمان

Bank	year	CR1	CR2	CG	IE	DR	Bank Size	MGT
BNA	2005	0,00888114	0,03342488	-0,35575142	0,17575769	0,00971396	5,78466521	0,5600515
BNA	2006	0,0068213	0,03485256	0,42033199	0,17625666	0,00851824	5,85551419	0,67215692
BNA	2007	0,00124049	0,04339584	0,38167962	0,16685412	0,00722349	5,96516528	0,69984244
BNA	2008	0,00098109	0,05054613	0,36302912	0,17824416	0,00823813	6,04894204	0,7728255
BNA	2009	0,00091899	0,10067843	0,05772828	0,21357723	0,00823642	6,10062477	0,79908693
BNA	2010	-0,00467123	0,11941292	-0,01951001	0,19516989	0,00861103	6,1528035	0,79129412
BNA	2011	-0,00278158	0,12204223	0,23110119	0,17852042	0,00748949	6,20969266	0,81227236
BNA	2012	0,00872538	0,10255161	0,3371582	0,17435999	0,0089647	6,31388402	0,80705562
BNA	2013	0,01356025	0,11583331	0,04967655	0,19855299	0,01208075	6,33958922	0,79333734
BNA	2014	0,01696726	0,10240389	0,27119619	0,22040855	0,0126875	6,41840394	0,81998973
BDL	2005	-0,03604021	0,02694547	0,18459926	0,53608247	0,02110493	5,31200377	0,75294221
BDL	2006	0,01697723	0,02642528	-0,06215616	0,43592604	0,01724301	5,35118152	0,6566718
BDL	2007	0,01988282	0,05805282	0,50178284	0,73110774	0,02723727	5,41183343	0,74051145
BDL	2008	0,01187389	0,08676487	0,4087466	0,31810068	0,01308389	5,48865505	0,75526659
BDL	2009	0,00966635	0,08902468	0,12769595	0,32368128	0,01343119	5,54412884	0,77779682
BDL	2010	0,01685794	0,06975415	0,00781263	0,40925957	0,03381198	5,57141998	0,7379786
BDL	2011	0,00819573	0,07161393	0,2228271	0,3445662	0,01397886	5,63651829	0,76903856
BDL	2012	0,00823061	0,07526427	0,05137293	0,31639577	0,01300335	5,65468565	0,73544999
BDL	2013	0,00780158	0,06509635	0,46086927	0,36545814	0,01305936	5,75385795	0,77373409
BDL	2014	0,00749555	0,05859906	0,27019737	0,51060657	0,01709756	5,84895231	0,77709419
BEA	2005	0,04794798	0,03323337	0,28090499	0,11711224	0,00466441	6,01072132	0,80427885
BEA	2006	0,02538492	0,02702737	0,46121145	0,20486246	0,00517992	6,17319938	0,83951089
BEA	2007	0,00715642	0,03272443	0,49862048	0,17454743	0,00377928	6,32551012	0,8329473
BEA	2008	0,00137273	0,04801844	0,31982484	0,2026379	0,00440804	6,37643559	0,89828652
BEA	2009	-0,00416256	0,06816129	-0,16726438	0,30698517	0,00685255	6,33919701	0,83966486
BEA	2010	0,00031796	0,06895177	0,15029004	0,40065659	0,00595466	6,37431312	0,90068014
BEA	2011	-0,00621064	0,07142205	0,08001902	0,49595585	0,00637368	6,42106163	0,88350174
BEA	2012	-0,01218843	0,09210617	-0,16874586	0,44889609	0,00749233	6,36319055	0,83864241
BEA	2013	-4,03E-05	0,10092745	-0,18952591	0,47799938	0,00889471	6,32457946	0,75902756
BEA	2014	0,00501783	0,09448073	0,16988252	0,37502395	0,00771712	6,41185504	0,76093992
CPA	2005	0,02970134	0,08694892	0,08284693	0,28752192	0,01253667	5,63222338	0,75681777
CPA	2006	0,00221566	0,09573258	0,24121885	0,20236531	0,00870294	5,68829432	0,7895724
CPA	2007	0,02120178	0,11219558	0,10773887	0,19440388	0,00756584	5,72787864	0,77355613
CPA	2008	0,00680928	0,09906783	0,76244805	0,19550116	0,00701192	5,86006476	0,78476945
CPA	2009	0,00033698	0,10449282	0,34710322	0,20322398	0,0060118	5,89063001	0,81826765
CPA	2010	-0,00507082	0,11234368	-0,06962258	0,23433034	0,00666912	5,91101957	0,74894967
CPA	2011	-0,00027787	0,10431348	0,30347405	0,18114467	0,00641223	5,99579353	0,77900887
CPA	2012	0,00387789	0,10141389	0,14649511	0,16428876	0,00620629	6,06145323	0,76492923
CPA	2013	0,00386713	0,09615385	0,2221413	0,1766055	0,006521	6,13430463	0,77781856
CPA	2014	0,00464984	0,0926526	0,0449182	0,19057377	0,00688634	6,17958051	0,76463197
BADR	2005	0,04602753	0,06818621	-0,00084124	0,34992051	0,01821387	5,75101336	0,61764076
BADR	2006	0,04719224	0,0486943	-0,00084195	0,29147598	0,0135955	5,76169936	0,65565644

BADR	2007	0,04835924	0,03012757	-0,00084266	0,22299065	0,00927225	5,7721288	0,69186789
BADR	2008	-0,04340997	0,03917759	0,82340935	0,22455616	0,00872293	5,8854047	0,7586532
BADR	2009	-5,9012E-05	0,03799059	9,08930176	0,33866454	0,00889559	5,91835871	0,71162429
BADR	2010	-0,01084737	0,05190128	-0,90571217	0,36344652	0,00833047	5,90919272	0,78545828
BADR	2011	0,002256	0,05978272	0,15284626	0,31096079	0,0084455	5,96442143	0,81981069
BADR	2012	0,00685118	0,06416078	0,10858021	0,27040155	0,00816126	5,99324333	0,7790626
BADR	2013	0,00970691	0,0595181	0,09247346	0,32183036	0,00912495	6,04977879	0,78397323
BADR	2014	0,00910442	0,05139021	0,28048272	0,25382458	0,0065535	6,1386434	0,80120256
TRUST	2005	0,02626871	0,20217405	0,80770362	0,09374168	0,00711097	3,89317898	0,47303536
TRUST	2006	0,08960387	0,26557864	1,03732921	0,0784467	0,00412798	4,08873128	0,61347703
TRUST	2007	0,031819	0,36632292	-0,11721422	0,03411306	0,00422289	4,01683285	0,63920848
TRUST	2008	0,02027693	0,26217808	0,75803388	0,03069537	0,00177879	4,24822101	0,65915495
TRUST	2009	0,04724107	0,38682278	0,58458439	0,04027497	0,0035439	4,47383864	0,62107335
TRUST	2010	0,01726996	0,41884812	0,07400253	0,03193233	0,0039013	4,51677328	0,69191006
TRUST	2011	0,08313046	0,486482	-0,0749641	0,04958815	0,00643011	4,47878864	0,70574191
TRUST	2012	0,00114018	0,4927993	0,02696403	0,0153133	0,0018417	4,559848	0,59922138
TRUST	2013	0,01732039	0,44595241	0,41762036	0,01976064	0,00288759	4,6126758	0,72270662
TRUST	2014	0,00474568	0,41664448	0,16901408	0,02544497	0,00340532	4,65032598	0,76376396
BNP	2005	0,03001602	0,11023766	0,68306778	0,08137661	0,00358721	4,56436302	0,57037061
BNP	2006	0,02175888	0,08844254	0,53574683	0,04950546	0,00314227	4,7724794	0,5818782
BNP	2007	0,01513735	0,09501215	0,57316925	0,09702361	0,00634313	4,88427469	0,66281764
BNP	2008	0,0045688	0,0859438	0,76955936	0,25231438	0,01435427	5,11352355	0,67783951
BNP	2009	0,00583544	0,10835906	0,27715565	0,33989583	0,02508223	5,15425716	0,78780709
BNP	2010	0,0071952	0,10716401	0,15805755	0,15251525	0,00791962	5,2222627	0,7772692
BNP	2011	0,00566432	0,12023203	0,05456126	0,08459206	0,00468426	5,23919208	0,78738835
BNP	2012	0,00991974	0,10997337	0,04995404	0,07674753	0,00348273	5,31631576	0,68544545
BNP	2013	0,01109352	0,10375304	0,2144026	0,05689286	0,0031085	5,36897229	0,75844704
BNP	2014	0,00407877	0,09914332	0,12233386	0,03942172	0,00211135	5,40532143	0,79858183
SGA	2005	0,01610453	0,08366856	1,1689682	0,31155116	0,02402446	4,58131008	0,62236913
SGA	2006	0,02331546	0,05539009	0,69697539	0,26238066	0,0204992	4,81089958	0,6200438
SGA	2007	0,02274658	0,0525094	0,53939388	0,24809272	0,02463794	4,9293898	0,72441917
SGA	2008	0,02929437	0,07218228	0,50038224	0,25140898	0,02890259	5,03902606	0,83357464
SGA	2009	0,01660969	0,13238056	0,13207455	0,09698487	0,00623356	5,19083967	0,65727916
SGA	2010	0,00961705	0,13809135	0,14620582	0,11589868	0,00772107	5,19927703	0,73580967
SGA	2011	0,01136241	0,14573538	0,08652993	0,10235945	0,006871	5,22286442	0,7492112
SGA	2012	0,01293835	0,13393107	0,15071523	0,10569607	0,00574174	5,30639393	0,70470577
SGA	2013	0,01671153	0,12455847	0,04025316	0,08022935	0,00397855	5,34753589	0,65581219
SGA	2014	0,01134773	0,12599989	-0,0292447	0,09504194	0,00576707	5,38621047	0,64108322
ABC	2005	0,01093387	0,10582657	0,62202007	0,07243511	0,00326233	4,498436	0,54111352
ABC	2006	0,10422458	0,09087824	0,20572029	0,11184272	0,00699832	4,47361104	0,70165835
ABC	2007	0,01562846	0,11896378	0,31256662	0,06390357	0,00326374	4,56254504	0,72584417
ABC	2008	-0,00273061	0,14712473	-0,15329647	0,07288136	0,0045498	4,53152745	0,66823708
ABC	2009	0,00276521	0,25822595	0,5949151	0,06886165	0,00355623	4,66330979	0,78612634
ABC	2010	-0,00131324	0,29731281	-0,03810872	0,07726639	0,00433144	4,62320276	0,80734126
ABC	2011	-0,00161945	0,32305843	-0,01914218	0,09189347	0,0048691	4,62340437	0,8089111
ABC	2012	-0,00213502	0,32587799	0,16562922	0,07206794	0,00406989	4,67497865	0,83485019

ABC	2013	-0,00304149	0,33480582	0,07875781	0,05758468	0,00368002	4,70565592	0,83916519
ABC	2014	-0,00049799	0,32168187	0,06175145	0,04672821	0,0034954	4,73422199	0,83122494
AGB	2005	0,024442	0,29850717	11,3025641	0,06877828	0,00213705	3,71191684	0,5330305
AGB	2006	0,02804793	0,29360589	1,21709803	0,08162256	0,00462898	4,00398155	0,59913199
AGB	2007	0,01690811	0,21813232	0,60223563	0,09376619	0,00477468	4,16272268	0,64556248
AGB	2008	-0,00552445	0,16286791	0,98118239	0,11453418	0,0083551	4,43933585	0,67591145
AGB	2009	0,02170455	0,25008601	0,22526384	0,16934972	0,01139642	4,6647745	0,4927349
AGB	2010	0,00966996	0,21628092	0,16521208	0,21161951	0,01094987	4,75822131	0,46294461
AGB	2011	0,01643461	0,17924254	0,68370476	0,22541665	0,01214527	4,87628425	0,59378287
AGB	2012	0,01730396	0,16277854	0,4552545	0,18638411	0,01030173	5,02217795	0,6174832
AGB	2013	0,00422332	0,14493191	0,27997716	0,18674881	0,01006884	5,14289762	0,5849132
AGB	2014	0,00696538	0,12316967	0,24667227	0,1621859	0,00883877	5,24753016	0,57268344
BRAKA	2005	0,01549815	0,08196959	0,27139091	0,37650389	0,03354351	4,6169311	0,69496586
BRAKA	2006	0,01103653	0,10511203	0,08901775	0,35492081	0,03429899	4,6624745	0,68092234
BRAKA	2007	0,01298939	0,10658517	0,23473603	0,32038288	0,02551455	4,75009241	0,68584311
BRAKA	2008	0,003781	0,12385473	0,38246825	0,30578347	0,02768016	4,85886189	0,73590389
BRAKA	2009	0,00420538	0,15805394	0,13734498	0,28907436	0,0248844	4,9949591	0,61141574
BRAKA	2010	0,01776909	0,15241185	-0,07297086	0,1906824	0,01419236	5,08101948	0,46533454
BRAKA	2011	0,00902327	0,15014588	0,05318176	0,21890134	0,01531477	5,12379939	0,44398574
BRAKA	2012	0,0035404	0,14257103	-0,00457974	0,22225352	0,01354169	5,17836678	0,38977903
BRAKA	2013	-0,00654922	0,14238584	0,08638914	0,22587322	0,01391801	5,19610209	0,40633921
BRAKA	2014	-0,00767714	0,14248063	0,26936822	0,28318327	0,01486382	5,21158237	0,50561211
NATIXIS	2005	0,00538045	0,15029222	0,46121802	0,2864278	0,01666688	4,27386668	0,7953735
NATIXIS	2006	0,01856406	0,11075906	-0,02848826	0,24564958	0,01740717	4,43415837	0,53480678
NATIXIS	2007	0,01695462	0,15298329	0,55767946	0,24081615	0,01840851	4,5712918	0,60725844
NATIXIS	2008	0,02426862	0,14083371	0,19279804	0,22204359	0,02081972	4,63492544	0,62554439
NATIXIS	2009	0,00554918	0,23327899	0,16382618	0,0912513	0,00620348	4,7004995	0,62594566
NATIXIS	2010	0,01289499	0,24286826	0,17514972	0,07470534	0,00607915	4,73831431	0,67419055
NATIXIS	2011	0,02498705	0,22010485	0,1146914	0,07271882	0,00511004	4,82761156	0,61181632
NATIXIS	2012	0,00248908	0,19223476	0,35900859	0,08335755	0,00503636	4,94246891	0,63817844
NATIXIS	2013	0,01034939	0,17172605	0,42262572	0,07170292	0,00525378	5,02881883	0,72406652
NATIXIS	2014	0,0663398	0,14002205	-0,93663454	0,08765436	0,00533618	5,14149336	0,56762462

الملحق رقم 2 : متغيرات دراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات ربحية

Bank	year	ROE	ROA	CR1	CR2	CR3
BNA	2005	-0,14514196	-0,00485135	0,00888114	0,03342488	0,65531114
BNA	2006	0,17474889	0,00609045	0,0068213	0,03485256	0,76533449
BNA	2007	0,16952386	0,00735663	0,00124049	0,04339584	0,80841188
BNA	2008	0,18688235	0,00944618	0,00098109	0,05054613	0,86677127
BNA	2009	0,16558063	0,0166704	0,00091899	0,10067843	0,91408661
BNA	2010	0,19202663	0,02293046	-0,00467123	0,11941292	0,80876431
BNA	2011	0,17604137	0,02148448	-0,00278158	0,12204223	0,84044336
BNA	2012	0,12865626	0,01319391	0,00872538	0,10255161	0,96435179
BNA	2013	0,11952155	0,01384458	0,01356025	0,11583331	0,94928359
BNA	2014	0,11098645	0,01136544	0,01696726	0,10240389	0,9735697
BDL	2005	0,02478741	0,00066791	-0,03604021	0,02694547	0,64869669
BDL	2006	0,03978422	0,00105131	0,01697723	0,02642528	0,54811966
BDL	2007	0,0333667	0,00193703	0,01988282	0,05805282	0,73811408
BDL	2008	0,02992892	0,00259678	0,01187389	0,08676487	0,90032159
BDL	2009	0,06136444	0,00546295	0,00966635	0,08902468	0,87141219
BDL	2010	0,0275374	0,00192085	0,01685794	0,06975415	1,45643738
BDL	2011	0,06101061	0,00436921	0,00819573	0,07161393	0,85444536
BDL	2012	0,06085217	0,00457999	0,00823061	0,07526427	0,8714938
BDL	2013	0,05945902	0,00387057	0,00780158	0,06509635	0,92483328
BDL	2014	0,04298659	0,00251897	0,00749555	0,05859906	0,80324845
BEA	2005	0,03640207	0,00120976	0,04794798	0,03323337	0,78586851
BEA	2006	0,15415177	0,00416632	0,02538492	0,02702737	0,76394988
BEA	2007	0,23851886	0,00780539	0,00715642	0,03272443	0,77370929
BEA	2008	0,19591813	0,00940768	0,00137273	0,04801844	0,91179964
BEA	2009	0,22758141	0,01551224	-0,00416256	0,06816129	0,92856614
BEA	2010	0,11741786	0,00809617	0,00031796	0,06895177	0,91949807
BEA	2011	0,16068647	0,01147656	-0,00621064	0,07142205	0,89836922
BEA	2012	0,1672821	0,01540771	-0,01218843	0,09210617	0,873587
BEA	2013	0,09822452	0,00991355	-4,03E-05	0,10092745	0,77918841
BEA	2014	0,1222166	0,01154711	0,00501783	0,09448073	0,73930706
CPA	2005	0,07301306	0,00634841	0,02970134	0,08694892	0,49657768
CPA	2006	0,16919322	0,0161973	0,00221566	0,09573258	0,5544769
CPA	2007	0,05985757	0,00671575	0,02120178	0,11219558	0,56829941
CPA	2008	0,14101617	0,01397017	0,00680928	0,09906783	0,74674362
CPA	2009	0,13245106	0,01384019	0,00033698	0,10449282	0,90420734
CPA	2010	0,14080475	0,01581852	-0,00507082	0,11234368	0,8021229
CPA	2011	0,12831533	0,01338502	-0,00027787	0,10431348	0,85025895
CPA	2012	0,13217609	0,01340449	0,00387789	0,10141389	0,82977551
CPA	2013	0,12748092	0,01225778	0,00386713	0,09615385	0,85408198
CPA	2014	0,1391863	0,01289597	0,00464984	0,0926526	0,78030359
BADR	2005	-0,05990607	-0,00408477	0,04602753	0,06818621	0,633372
BADR	2006	-0,17157534	-0,00835474	0,04719224	0,0486943	0,61196518
BADR	2007	-0,41232134	-0,01242224	0,04835924	0,03012757	0,59192532

BADR	2008	0,14119649	0,00553174	-0,04340997	0,03917759	0,82282556
BADR	2009	0,0392249	0,00149018	-5,9012E-05	0,03799059	7,63998552
BADR	2010	0,25780244	0,01338028	-0,01084737	0,05190128	0,73255776
BADR	2011	0,18378225	0,010987	0,002256	0,05978272	0,7350941
BADR	2012	0,08925239	0,0057265	0,00685118	0,06416078	0,76335733
BADR	2013	0,07723413	0,00459683	0,00970691	0,0595181	0,72239324
BADR	2014	0,08660859	0,00445083	0,00910442	0,05139021	0,74691021
TRUST	2005	0,20703397	0,0418569	0,02626871	0,20217405	0,74519707
TRUST	2006	0,00853337	0,00226628	0,08960387	0,26557864	1,030665
TRUST	2007	0,12155987	0,04453017	0,031819	0,36632292	1,33411088
TRUST	2008	0,1838172	0,04819284	0,02027693	0,26217808	0,98326589
TRUST	2009	0,07228257	0,02796054	0,04724107	0,38682278	1,3152153
TRUST	2010	0,15716911	0,06582999	0,01726996	0,41884812	1,2821018
TRUST	2011	0,06424993	0,03125643	0,08313046	0,486482	1,31623656
TRUST	2012	0,06316602	0,03112817	0,00114018	0,4927993	1,18123219
TRUST	2013	0,07699882	0,03433781	0,01732039	0,44595241	1,2843532
TRUST	2014	0,08644925	0,0360186	0,00474568	0,41664448	1,3268638
BNP	2005	0,10888224	0,01200292	0,03001602	0,11023766	1,05800933
BNP	2006	0,1954102	0,01728257	0,02175888	0,08844254	1,05258366
BNP	2007	0,21029854	0,01998092	0,01513735	0,09501215	1,12679323
BNP	2008	0,23356239	0,02007324	0,0045688	0,0859438	1,05036189
BNP	2009	0,21988885	0,02382695	0,00583544	0,10835906	1,06993441
BNP	2010	0,2255883	0,02417495	0,0071952	0,10716401	1,07396535
BNP	2011	0,23841171	0,02866472	0,00566432	0,12023203	1,04212235
BNP	2012	0,20040733	0,02203947	0,00991974	0,10997337	0,93327712
BNP	2013	0,15764942	0,01635661	0,01109352	0,10375304	0,92128771
BNP	2014	0,17201823	0,01705446	0,00407877	0,09914332	0,96534995
SGA	2005	0,15721181	0,01315369	0,01610453	0,08366856	0,8519958
SGA	2006	0,17663309	0,00978372	0,02331546	0,05539009	0,84032981
SGA	2007	0,19701994	0,0103454	0,02274658	0,0525094	0,98683956
SGA	2008	0,18095708	0,01306189	0,02929437	0,07218228	1,12074734
SGA	2009	0,12615976	0,0167011	0,01660969	0,13238056	0,90933617
SGA	2010	0,15665275	0,02163239	0,00961705	0,13809135	1,01068654
SGA	2011	0,1789075	0,02607315	0,01136241	0,14573538	0,97992881
SGA	2012	0,19061105	0,02552874	0,01293835	0,13393107	0,92347831
SGA	2013	0,14498655	0,0180593	0,01671153	0,12455847	0,85089108
SGA	2014	0,16871816	0,02125847	0,01134773	0,12599989	0,75985076
ABC	2005	0,17621832	0,01864858	0,01093387	0,10582657	0,90529211
ABC	2006	-0,23295371	-0,02117042	0,10422458	0,09087824	1,13776135
ABC	2007	0,23253619	0,02766338	0,01562846	0,11896378	1,0851778
ABC	2008	0,12932758	0,01902729	-0,00273061	0,14712473	1,00242902
ABC	2009	0,07878253	0,02034369	0,00276521	0,25822595	1,25727888
ABC	2010	0,08439988	0,02509316	-0,00131324	0,29731281	1,30681303
ABC	2011	0,0681485	0,02201595	-0,00161945	0,32305843	1,27111916
ABC	2012	0,0866703	0,02824394	-0,00213502	0,32587799	1,23845461
ABC	2013	0,07916471	0,0265048	-0,00304149	0,33480582	1,29349204

ABC	2014	0,08446982	0,02717241	-0,00049799	0,32168187	1,3317129
AGB	2005	0,04870911	0,01454002	0,024442	0,29850717	0,74203526
AGB	2006	0,11258479	0,03305556	0,02804793	0,29360589	0,82069014
AGB	2007	0,16502774	0,03599788	0,01690811	0,21813232	0,82428666
AGB	2008	0,24079573	0,0392179	-0,00552445	0,16286791	1,25339974
AGB	2009	0,12654986	0,03164835	0,02170455	0,25008601	0,88358566
AGB	2010	0,16386711	0,03544133	0,00966996	0,21628092	0,68832844
AGB	2011	0,19221725	0,03445351	0,01643461	0,17924254	0,88886677
AGB	2012	0,23344639	0,03800006	0,01730396	0,16277854	0,85596687
AGB	2013	0,25000372	0,03623352	0,00422332	0,14493191	0,79598606
AGB	2014	0,18414238	0,02268076	0,00696538	0,12316967	0,76327711
BRAKA	2005	0,1930445	0,01582378	0,01549815	0,08196959	0,8970681
BRAKA	2006	0,21357616	0,02244942	0,01103653	0,10511203	0,84689806
BRAKA	2007	0,22031693	0,02348252	0,01298939	0,10658517	0,85785391
BRAKA	2008	0,29865907	0,03699034	0,003781	0,12385473	0,95822615
BRAKA	2009	0,18269218	0,02887522	0,00420538	0,15805394	0,78586357
BRAKA	2010	0,17657756	0,02691251	0,01776909	0,15241185	0,61982929
BRAKA	2011	0,18922722	0,02841169	0,00902327	0,15014588	0,56861151
BRAKA	2012	0,19490185	0,02778736	0,0035404	0,14257103	0,50174635
BRAKA	2013	0,18298681	0,02605473	-0,00654922	0,14238584	0,50633325
BRAKA	2014	0,18571059	0,02646016	-0,00767714	0,14248063	0,61459246
NATIXIS	2005	0,1034495	0,01554765	0,00538045	0,15029222	0,94409836
NATIXIS	2006	0,06183135	0,00684838	0,01856406	0,11075906	0,61306424
NATIXIS	2007	0,03352161	0,00512825	0,01695462	0,15298329	0,73326956
NATIXIS	2008	0,06179849	0,00870331	0,02426862	0,14083371	0,75298003
NATIXIS	2009	0,07256666	0,01692828	0,00554918	0,23327899	0,96789112
NATIXIS	2010	0,09973749	0,02422307	0,01289499	0,24286826	1,03156179
NATIXIS	2011	0,08225389	0,01810448	0,02498705	0,22010485	0,89531932
NATIXIS	2012	0,14769218	0,02839157	0,00248908	0,19223476	0,8920847
NATIXIS	2013	0,11917192	0,02046492	0,01034939	0,17172605	0,95210283
NATIXIS	2014	0,15728796	0,02202378	0,0663398	0,14002205	0,04434521

الملحق رقم 3: نتائج تقدير نماذج بانل دراسة محددات مخاطر الائتمان

نموذج التجميعي لمؤشر CR1

Dependent Variable: CR1				
Method: Panel Least Squares				
Date: 12/16/16 Time: 15:09				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK_SIZE	-0.005342	0.003713	-1.438935	0.1529
CG	-0.000408	0.001328	-0.307241	0.7592
DR	0.236134	0.368814	0.640253	0.5233
IE	-0.028027	0.023291	-1.203332	0.2313
MGT	-0.019252	0.018948	-1.016033	0.3118
C	0.057700	0.018104	3.187111	0.0019
R-squared	0.131946	Mean dependent var		0.012555
Adjusted R-squared	0.093874	S.D. dependent var		0.019469
S.E. of regression	0.018533	Akaike info criterion		-5.089852
Sum squared resid	0.039155	Schwarz criterion		-4.950478
Log likelihood	311.3911	Hannan-Quinn criter.		-5.033251
F-statistic	3.465657	Durbin-Watson stat		1.742187
Prob(F-statistic)	0.005938			

نموذج الأثر الثابت لمؤشر CR1

Dependent Variable: CR1				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 12/16/16 Time: 14:53				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK_SIZE	-0.012204	0.004025	-3.032037	0.0031
CG	-0.000544	0.000901	-0.603662	0.5474
DR	1.247527	0.272968	4.570226	0.0000
IE	-0.101232	0.019915	-5.083158	0.0000
MGT	-0.035713	0.012201	-2.926954	0.0042
C	0.110088	0.019811	5.556912	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.486857	Mean dependent var		0.019103
Adjusted R-squared	0.407145	S.D. dependent var		0.024352
S.E. of regression	0.016773	Sum squared resid		0.028978
F-statistic	6.107733	Durbin-Watson stat		1.823250
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				

R-squared	0.278360	Mean dependent var	0.012555
Sum squared resid	0.032550	Durbin-Watson stat	2.169457

نموذج الأثر العشوائي لمؤشر CR1

Dependent Variable: CR1				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 12/16/16 Time: 15:11				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK_SIZE	-0.004759	0.003948	-1.205301	0.2306
CG	-0.000357	0.001281	-0.278348	0.7812
DR	0.415148	0.377103	1.100888	0.2733
IE	-0.035043	0.023910	-1.465592	0.1455
MGT	-0.024768	0.018938	-1.307820	0.1936
C	0.058096	0.019253	3.017528	0.0031
Effects Specification				
			S.D.	Rho
	Cross-section random		0.003813	0.0450
	Idiosyncratic random		0.017574	0.9550
Weighted Statistics				
R-squared	0.120287	Mean dependent var	0.010353	
Adjusted R-squared	0.081703	S.D. dependent var	0.018970	
S.E. of regression	0.018179	Sum squared resid	0.037673	
F-statistic	3.117544	Durbin-Watson stat	1.803571	
Prob(F-statistic)	0.011255			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.128661	Mean dependent var	0.012555	
Sum squared resid	0.039303	Durbin-Watson stat	1.728767	

نموذج التجميعي لمؤشر CR2

Dependent Variable: CR2				
Method: Panel Least Squares				
Date: 12/16/16 Time: 15:02				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK_SIZE	-0.103060	0.013707	-7.519016	0.0000
CG	-0.005584	0.004902	-1.139115	0.2570
DR	-4.068516	1.361626	-2.987984	0.0034
IE	-0.085027	0.085989	-0.988811	0.3248
MGT	0.141189	0.069953	2.018338	0.0459

C	0.645119	0.066839	9.651847	0.0000
R-squared	0.570474	Mean dependent var	0.140638	
Adjusted R-squared	0.551636	S.D. dependent var	0.102182	
S.E. of regression	0.068421	Akaike info criterion	-2.477568	
Sum squared resid	0.533683	Schwarz criterion	-2.338193	
Log likelihood	154.6541	Hannan-Quinn criter.	-2.420967	
F-statistic	30.28183	Durbin-Watson stat	0.357642	
Prob(F-statistic)	0.000000			

نموذج الأثر الثابت لمؤشر CR2

Dependent Variable: CR2				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 12/16/16 Time: 14:53				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK_SIZE	0.012762	0.012277	1.039504	0.3010
CG	-0.000533	0.002932	-0.181952	0.8560
DR	-2.932364	0.669219	-4.381773	0.0000
IE	0.050468	0.047506	1.062356	0.2906
MGT	0.104055	0.037741	2.757098	0.0069
C	0.019707	0.064346	0.306273	0.7600
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.774087	Mean dependent var	0.189827	
Adjusted R-squared	0.738993	S.D. dependent var	0.109670	
S.E. of regression	0.043789	Sum squared resid	0.197501	
F-statistic	22.05793	Durbin-Watson stat	0.847414	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.808185	Mean dependent var	0.140638	
Sum squared resid	0.238329	Durbin-Watson stat	0.585697	

نموذج الأثر العشوائي لمؤشر CR2

Dependent Variable: CR2				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 12/16/16 Time: 15:13				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK_SIZE	-0.048724	0.016453	-2.961345	0.0037
CG	-0.001121	0.003608	-0.310667	0.7566
DR	-3.101825	1.243881	-2.493666	0.0141
IE	-0.074252	0.078444	-0.946563	0.3459
MGT	0.207295	0.059171	3.503294	0.0007
C	0.298397	0.084816	3.518149	0.0006
Effects Specification				
			S.D.	Rho
	Cross-section random		0.044457	0.4736
	Idiosyncratic random		0.046867	0.5264
Weighted Statistics				
R-squared	0.196662	Mean dependent var	0.044478	
Adjusted R-squared	0.161428	S.D. dependent var	0.056335	
S.E. of regression	0.051588	Sum squared resid	0.303389	
F-statistic	5.581581	Durbin-Watson stat	0.555193	
Prob(F-statistic)	0.000123			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.403310	Mean dependent var	0.140638	
Sum squared resid	0.741384	Durbin-Watson stat	0.227196	

الملحق رقم 4 : نتائج تقدير نماذج بانل دراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية

نموذج التجميعي لمؤشر ROE

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel Least Squares				
Date: 12/23/16 Time: 14:21				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR1	-2.251707	0.414793	-5.428507	0.0000
CR2	0.070653	0.079291	0.891057	0.3747
CR3	-0.013317	0.012195	-1.091963	0.2771
C	0.154900	0.017485	8.858859	0.0000
R-squared	0.205515	Mean dependent var		0.123962
Adjusted R-squared	0.184968	S.D. dependent var		0.095683
S.E. of regression	0.086382	Akaike info criterion		-2.027317
Sum squared resid	0.865568	Schwarz criterion		-1.934401
Log likelihood	125.6390	Hannan-Quinn criter.		-1.989584
F-statistic	10.00217	Durbin-Watson stat		0.818062
Prob(F-statistic)	0.000006			

نموذج الأثر الثابت لمؤشر ROE

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 12/23/16 Time: 14:29				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR1	-2.334093	0.266870	-8.746182	0.0000
CR2	-0.501840	0.092443	-5.428647	0.0000
CR3	0.012966	0.016179	0.801395	0.4247
C	0.211572	0.021127	10.01411	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.707768	Mean dependent var		0.233108
Adjusted R-squared	0.668804	S.D. dependent var		0.197477
S.E. of regression	0.065263	Sum squared resid		0.447227
F-statistic	18.16455	Durbin-Watson stat		1.822543
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.549554	Mean dependent var		0.123962
Sum squared resid	0.490747	Durbin-Watson stat		1.571072

نموذج الأثر العشوائي لمؤشر ROE

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 11/27/16 Time: 09:07				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR1	-2.450819	0.343288	-7.139245	0.0000
CR2	-0.158851	0.104501	-1.520091	0.1312
CR3	-0.002997	0.009863	-0.303816	0.7618
C	0.179909	0.024310	7.400642	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
	Cross-section random		0.052023	0.3765
	Idiosyncratic random		0.066943	0.6235
Weighted Statistics				
R-squared	0.297701	Mean dependent var		0.046722
Adjusted R-squared	0.279538	S.D. dependent var		0.080781
S.E. of regression	0.068567	Sum squared resid		0.545363
F-statistic	16.39061	Durbin-Watson stat		1.264485
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.138224	Mean dependent var		0.123962
Sum squared resid	0.938880	Durbin-Watson stat		0.734496

نموذج التجميعي لمؤشر ROA

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel Least Squares				
Date: 11/27/16 Time: 09:03				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR1	-0.199740	0.042903	-4.655600	0.0000
CR2	0.092670	0.008201	11.29946	0.0000
CR3	-0.001563	0.001261	-1.239263	0.2177
C	0.008221	0.001809	4.545798	0.0000
R-squared	0.536484	Mean dependent var		0.017267
Adjusted R-squared	0.524496	S.D. dependent var		0.012957
S.E. of regression	0.008935	Akaike info criterion		-6.564987
Sum squared resid	0.009260	Schwarz criterion		-6.472071
Log likelihood	397.8992	Hannan-Quinn criter.		-6.527253
F-statistic	44.75363	Durbin-Watson stat		0.988873
Prob(F-statistic)	0.000000			

نموذج الأثر الثابت لمؤشر ROA

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 12/23/16 Time: 14:27				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR1	-0.236783	0.024008	-9.862809	0.0000
CR2	0.047328	0.012504	3.784880	0.0003
CR3	-0.000375	0.000716	-0.524163	0.6013
C	0.013939	0.002061	6.763644	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.833236	Mean dependent var	0.023610	
Adjusted R-squared	0.811001	S.D. dependent var	0.017818	
S.E. of regression	0.006426	Sum squared resid	0.004336	
F-statistic	37.47374	Durbin-Watson stat	1.772272	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.775998	Mean dependent var	0.017267	
Sum squared resid	0.004475	Durbin-Watson stat	1.733593	

نموذج الأثر العشوائي لمؤشر ROA

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 12/23/16 Time: 14:16				
Sample: 2005 2014				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR1	-0.234874	0.033433	-7.025246	0.0000
CR2	0.055755	0.010530	5.294799	0.0000
CR3	-0.000651	0.000956	-0.680693	0.4974
C	0.012991	0.002539	5.116754	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
	Cross-section random		0.005805	0.4452
	Idiosyncratic random		0.006480	0.5548
Weighted Statistics				

R-squared	0.416042	Mean dependent var	0.005748
Adjusted R-squared	0.400939	S.D. dependent var	0.008718
S.E. of regression	0.006748	Sum squared resid	0.005282
F-statistic	27.54810	Durbin-Watson stat	1.491402
Prob(F-statistic)	0.000000		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.443526	Mean dependent var	0.017267
Sum squared resid	0.011117	Durbin-Watson stat	0.708536